

المملكة المغربية

الجمعية التشريعية
للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2025-2026 : دورة أبريل 2026

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 280 ليوم الثلاثاء 17 ذو القعدة 1447هـ

.....(5 ماي 2026م) 17893

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1. مشروع قانون تنظيقي رقم 35.24 يتعلق بتحديد شروط إجراءات الدفع

بعدم دستورية قانون (محال من مجلس النواب):

2. مشروع قانون رقم 56.24 يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكربونات

والمعادن إلى شركة مساهمة (محال من مجلس النواب).

فهرست

دورة أبريل 2026

صفحة

محضر الجلسة رقم 278 ليوم الثلاثاء 10 ذو القعدة 1447هـ

.....(28 أبريل 2026م) 17824

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة رقم 279 ليوم الثلاثاء 17 ذو القعدة 1447هـ

.....(5 ماي 2026م) 17857

محضر الجلسة رقم 278

التاريخ: الثلاثاء 10 ذو القعدة 1447 هـ (28 أبريل 2026 م).

الرئاسة: المستشار السيد يحفظه بنمبارك، النائب الخامس لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وثلاث وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثانية عشرة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارون وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين المحترم، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد رضى الحميني، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

شكرا السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تقدم السيدات والسادة أعضاء المجلس في الفترة الممتدة من 21 أبريل 2026 إلى تاريخه بمجموعة من الأسئلة الشفهية والكتابية، وذلك كالآتي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 30 سؤالا شفهيًا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 75 سؤالا كتابيا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤالين الموجهين لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبالابتكار، ونرحب بالسيد الوزير المحترم والسؤال حول "شغيلة قطاع التعليم العالي"، والذين تجمعهما وحدة الموضوع.

وبالبدية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، وموضوعه "مآل الحوار الاجتماعي القطاعي بوزارة التعليم العالي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

الحديث عن مآل الحوار القطاعي في مجال التعليم العالي هو ليس حديث عادي، لأننا نتحدث عن نخبة تحاور بشكل مختلف، وبالتالي بغينا السيد الوزير يؤكد لنا على الالتزامات والمخرجات الأساسية ديال هاذ الحوار، خصوصا فيما يتعلق بـ 9 سنوات الاعتبارية، والتي هو موضوع فيه تشارك مع الأساتذة ديال كلية الطب، إضافة إلى الموضوع اللي طرحناه في الجانب المالي وباقي مطروح اللي هو ديال إعفاء البحث العلمي من الضريبة أو ذاك التعويض دالبحث العلمي من الضريبة على الدخل.

بقي لنا موضوع ديال الأقدمية العامة، هذا موضوع اللي فيه حيف لواحد 5000 رجل تعليم عالي اللي اشتغلوا سنوات في الوظيفة العمومية، وجاؤ في إطار رغبة ديال الحكومة باش تدخل الموظفين إلى التعليم العالي، لكنهم ينطلقون من الصفر، في حين أنه واحد الأساتذة كيدوز المباراة وتيسقط لأنه بقى عامين أخرى حتى دازل (Hors échelle) ولا اللي دخل موراه بعامين سابقو بـ 10 سنين، لهذا هاذ الموضوع ديال الأقدمية العامة تنعتبروه من المواضيع الأساسية اللي تيخص..

شفنا البلاغ المشترك وتكلمتو على أنه في متم يونيو، إن شاء الله، هاذ الموضوع غيتحل، النقاش اللي كاين هو واش هاذ النتائج ديال الحكومة ولا غير ديال القطاع وفي حاجة إلى القطاعات الأخرى المالية، الوظيفة العمومية باش هاذ القرارات تكون بشكل نهائي؟ خصوصا أن هاذ الموضوع ديال التكلفة راه لا يمثل شي حاجة راه ما كيفوتشاي 100 مليون ديال الدرهم في السنة بالنسبة لهاذ 5000 كلبها ديال الناس اللي كاين في حقهم حيف.

التعليم العالي من خلال إخراج القانون رقم 59.24 وخاصة المادة 84 منه، المتعلقة بالموارد البشرية والتي نصت صراحة على حق الموظفين في نظام أساسي عادل ومنصف، مع كل الضمانات بالحفاظ على استقرارهم الوظيفي في إطار الوظيفة العمومية، ومركزية أجورهم من الخزينة العامة للدولة.

ولا يفوتني كذلك، أن أثنى لكم التفاتتكم المحمودة من خلال إقراركم لزيادة قدرها 1000 درهم تقريبا بالمماثلة مع قطاع التربية الوطنية، والتي ستعمم على كافة موظفات وموظفي التعليم العالي.

وفي هذا الإطار، عن النهوض بأوضاع موظفي قطاع التعليم العالي، نسائلكم السيد الوزير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير المحترم للإجابة على السؤالين معا.

السيد عز الدين الداوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الضيوف الكرام،

أرى شبابا..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم، إيلا بغيتو تفضلو للمنصة عندكم 6 دقائق.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمون،

بناتي وأبنائي الضيوف الذين رأيتم في المنصة،

مرحبا بكم.

السيدان المستشاران المحترمان،

أشكركم على السؤالين الوجيهين، وأؤكد لكم أن الوزارة ملتزمة التزاما كاملا بتنزيل التوجهات الملكية السامية ديال صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، الداعية إلى إرساء حوار اجتماعي مستدام ومسؤول مع كل الفرقاء طبقا لأحكام الدستور.

وفي هذا الإطار، لا بد نأكدو بأنه هناك حوار وتواصل دائمين مع السيدات والسادة الأساتذة عبر النقابتين دياهم، والسيدات والسادة الموظفين والأطر ديال التعليم العالي بما فهم الأحياء الجامعية، عبر

إضافة إلى أن هاذ الناس اللي عندهم مسار هوما في الوظيفة العمومية في المغرب ماشي كانوا موظف في قطاع معين ولا في التعليم العالي، خصوينطلق من الصفر، وبالتالي تيشعر بهاذ الحيف في الوقت اللي في تاريخ الحوار الاجتماعي القطاعي كانت بعض المحطات ديال إنصاف الدكاترة ديال الفرنسية واحد العدد ديال المحطات اللي تدارت اللي تم فيها الإنصاف.

بقات هاذ الفئة تنتمى أنه الجواب ديالكم، السيد الوزير، يكون بشكل صريح بالأجل اللي كاي، لأنه راه القطاعات كلها متفقه باش تحل هاذ المشكل، لأنه فعلا فئة كبيرة من الأساتذة تتعاني من هاذ الموضوع.

بالإضافة كاي إنشكالات أنه الأستاذ ملي تبتوظف تيدوز ذلك السنيتين يعتبر ملحقا باقي ما ترسمش، إذن خصويترتقي في الأصل ديالو ماشي في التعليم العالي.

إذن هاذ السنيتين ما تحتسبش وهاذ الأخطاء اللي كانت في التدبير الإداري أثرت على المسار المهني ديال الأستاذ الجامعي، فلو احتسبنا لوديك السنيتين في الإطار ديالو الأصلي كيمكن لو يترقي في الإطار ديالو الأصلي بين يتدمج، كيمكن لو يستافد من هاذ الرقم الاستدلالي اللي يمكن لو يكون فيه، بالإضافة لمراجعة الأرقام الاستدلالية اللي يمكن لها تتعطي للأستاذة الجامعيين المكانة التي تليق بهم.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني "النهوض بأوضاع موظفي قطاع التعليم العالي".

الكلمة لأحد السادة من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله السبية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، نود توجيه تحية تقدير وإكبار لكافة موظفي وأطر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على المجهودات المبذولة في تأدية واجبه المني بكل إخلاص وتفان خدمة للجامعة المغربية، خدمة للتعليم العالي وخدمة لمصلحة وطننا العزيز.

كما لا يفوتني، السيد الوزير، وباسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن نشيد ونثمن المسار التشاوري والتشاركي الحقيقي الذي نهجتموه مع الفرقاء الاجتماعيين كافة ومع الجامعة الوطنية لموظفي التعليم العالي والأحياء الجامعية بصفة خاصة والذي توج بـ:

أولا، تحقيقكم لعدالة تشريعية كمحطة مفصلية مهمة بقطاع

النقابات ديالهم الأكثر تمثيلية وعبر كل النقابات.

كان هناك عمل جبار، كاي بزاف ديال الحوايج اللي تدارو بالنسبة للفتتين أو على الأقل الفئة الأولى، بما فيها خلق الدرجة الجديدة "د" والزيادة الشهرية ديال 3000 درهم، وكذلك الدرجة الاستثنائية كذلك التي أحدثت وما إلى ذلك.

بالنسبة للسيدات والسادة الأساتذة، لا بد من نذكر بأنه احنا في حوار دائم ودرنا بلاغ مشترك مع النقابتين والأسئلة اللي طرحتيوا احنا كنخدمو عليها بجدية وفي تواصل مع القطاعات الوزارية الأخرى، وإن شاء الله غادي نوصلو للنتائج التي ترضي الجميع، بما فيها النقبتين اللتين ركزتم عليهما الأستاذ المحترم.

بالنسبة للأطر الإدارية والتقنية، كذلك درنا معهم أكثر من 30 لقاء مع النقابات الأكثر تمثيلية، وتلاقينا حتى مع النقابات الأخرين اللي ما عندهومش أكبر تمثيلية ومجموعة ديال المسائل اللي وصلنا لها.

نصينا-كيف ما قال السيد المستشار المحترم- على النظام الأساسي ديال الموظفين ديال التعليم العالي فالقانون 24.59، اللي صوت عليه مجلس المستشارين الموقر، وكذلك وصلنا لنتائج جد مهمة فيما يخص المماثلة، إعطاء حق الموظفات والموظفين والأطر والتقنيين ديال التعليم العالي إسوة بأخواتهم وإخوانهم في التربية الوطنية.

وهنا لا بد ما نشكر من هاذ البلاصة هادي، لا بد ما نشكر السيد الوزير المنتدب فالمالية والأطر ديالو اللي واكبونا فهاذ العمل هذا، وخرجنا فيه بنتائج بمرسوم اللي غيشوف إن شاء الله النور قريبا.

هاذ الشي ما كيمنعش بأنه احنا مستمرين فالحوار ومستمرين باش نحققو ونحفزو، لأنه ماشي التحقيق فقط مسألة نقابية، ولكن كذلك الهدف منها هو تحسين الظروف ديال العيش ديال الأطر ديالنا، أساتذة كانوا أو موظفين أو إداريين، باش يكون العطاء أكثر.

كذلك، مجموعة ديال المسائل اللي درناها، اعفينا الموظفين ديالنا ديال الوزارة من أداء رسوم التسجيل بالنسبة للتوقيت الميسر، وكذلك انتهينا من مشروع دليل الوظائف الإدارية والكفاءات، وأحلناه على الجهات المختصة، في أفق اعتماد أدوات التدبير التوقعي للمناصب والكفاءات.

فالحوار في حد ذاته ماشي هدف ولكن سيرورة، ما يمكنش نحققو كل هاذ المطالب فواحد الظرف، لا بد هناك من التدرج، والحمد لله النتائج اللي وصلنا لها جد مهمة، وإن شاء الله النتائج اللي كتخص الشي الآخر غادي نوصلو لها بإذن الله، لأن المسألة ماشي زعما ماشي أوتوماتيكية، غادي نوصلو لها بالحوار مع القطاعات الأخرى، اللي فالحقيقة كتبين واحد التفهم كبير وواحد المواكبة كبيرة للفتات والأطر والموظفين والأساتذة ديال التعليم العالي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد المستشار المحترم، في بضع ثواني إلى كانت عندكم شي إضافة؟

تفضل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

شكرا.

السيد الوزير،

احنا عارفين الجهود اللي تتقوموها، ولكن تنطرحو السؤال من هاذ الموقع البرلماني، باش أنه التزاماتكم هي التزامات حكومية، وبالتالي لأنه ما يمكنش تبذل مجهود كبير فالحوار، ومن بعد عاود تدخل في حوار داخل الحكومة، فبالطال الحوار الاجتماعي مجزء إلى أمرين:

حوار عام وحوار قطاعي، والحوار القطاعي يصب في الحوار العام، وبالتالي خص كاع القطاعات تفهم، لأنه ما كاينش اللي غير عرف القطاع ديال التعليم العالي قدكم والإمكانات اللي خصها تتاح.

لهذا تطرح السؤال من أجل أن تتضافر جهود كل القطاعات لحل هاذ الإشكالات اللي هي مزمنة في قطاع التعليم العالي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله السبية:

السيد الوزير المحترم،

إننا في فريق الاتحاد العام، وإذ نثمن لكم وللسيد الوزير المكلف بالميزانية المجهودات المبذولة لتحسين الوضعية المادية للموظفين الإداريين والتقنيين، فإننا، السيد الوزير، ندعوكم إلى ضرورة التسريع بإخراج النظام الأساسي طبقا للمادة 84، وكذلك مواصلة فتح جميع القنوات ديال الحوار الجاد والمسؤول مع النقابات، من أجل بلوغ جميع الأهداف المنشودة والإصلاح المنشود الذي نتمناه جميعا بقطاع التعليم العالي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم، للرد على التعقيبين.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

نرد على السيد المستشار الثاني، أكيد بأنه القنوات ديال الحوار مفتوحة وغبقي ديما مفتوحة، احنا جد متفائلين كذلك، فيما يخص القانون الأساسي، لأنه نصينا عليه فالقانون، ولي قانون، فخصنا لا بد نوصولو للنتائج اللي بغينا مجموعين.

بالنسبة للسيد المستشار، الأستاذ الجليل، فالسؤال الأول، ليس هناك أي رفض أو أي تشنج من طرف القطاعات الحكومية الأخرى، كلشي كينصت، ولكن كايين مجموعة ديال المسائل تقنية، جد تقنية، راه طرحتيوها الأستاذ الجليل، وكتعرفوها مزيان، بما فيها الترسيم، بما فيها شكون اللي دخل بهاد الرقم استدلال، شكون اللي دخل برقم آخر، هاذ الشي خصو واحد الشوية ديال العمل تقني، بعد احنا مع الشركاء الاجتماعيين ديالنا، اللي الاجتماعات مستمرة معهم النقابتين، وكذلك بالنسبة للقطاعات الأخرى، باش إن شاء الله نخرجو بنتيجة حسنة ترضي الجميع وطيبة، ولكن موضوعية كذلك، تكون في إطار العقلانية اللي خصنا نتميزو بها احنا أكثر فالتعليم العالي، ولكن أنا جد متفائل إن شاء الله، غادي يكون الخير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه "تعزيز التكوينات الرقمية وتطويرها في الجامعات العمومية المغربية".

الكلمة مع أحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

ما هي التدابير والإجراءات الآتية التي سيتم اتخاذها من طرف وزارتك من أجل توفير البنية التحتية اللازمة لدعم التكوينات الرقمية وتطويرها في الجامعات العمومية المغربية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم، للإجابة على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

دبا الرقمنة، احنا فالجامعات كنا كنعرفوها، ولكن اكتشفناها أكثر فالجائحة ديال كورونا، فاجأت الجميع، ولكن لم تكمن مأسسة، كان فيها إشكال ديال المأسسة، لأن ما كانش عندنا هناك سند قانوني، خرج غير واحد القرار باش يأسسها، دبا احنا جاوبنا على هاذ الشي أولا، فالقانون الجديد اللي صوتيو عليه 24.59، ديال إلزامية ديال تطوير أولا تطوير نظام معلوماتي عام، لزمنا به أنفسنا ولزمنا به الوزارة.

ثانيا، دمجنا التعليم عن بعد كنمط ديال التعليم مأسس، كذلك حدثنا الجامعات، القانون حدث الجامعات الرقمية، دبا ولي عندنا، واحد الوقت كنتحدثو على الجامعات الرقمية، دبا يمكن لنا نخدمو فيهم.

كذلك فالدفاتر ديال الضوابط البيداغوجية اللي خرجنا ف 25 يوليوز 2025، درنا فيهم هاذ الأنماط ديال التعليم، منهم التعليم الحضوري والتعليم المزدوج عن بعد، دبا القانون كييعطينا الإمكانيات ديال التعليم، حتى الجامعات الرقمية كذلك، كذلك بالنسبة طلقنا المنصة الوطنية ديال (Elogha-Sup) اللي كلها رقمية، وهي منتوج فالحقيقة كفتخرو به كمغاربة، لأنه منتوج مغربي 100%، بالمضامين ديالو بالمنصة ديالو.

كذلك، حدثنا وجهنا 14 استديو بمواصفات وفق معايير دولية، باش نسجلوها هاذ الشي ديال الرقمنة، بدعم وشراكة مع مؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، وطلعنا شبكة الربط بالإنترنت الصبيب طلعهنا أكثر من 2 المرات في 2025، من 24 جيكا بايت إلى 60 اللي خرجناه، أكثر من (double).

كذلك، المجموعة ديال الأعمال وديال المضامين اللي تمت الرقمنة ديالها، وغادي نستمر في هاذ العام، لأنه ولات هادي مسألة مفروضة علينا مجموعين، لا بد نستمر فيها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الوزير.

تمكنتم منذ توليكم مسؤولية تدبير هذا القطاع من إحداث دينامية كبيرة، همت بالأساس رفع منسوب أداء الجامعة المغربية، وهذه تحسب لكم.

إلى التفاتة حقيقية في جميع المجالات والأصعدة.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم، للرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

أكيد الإقليم دبال تازة، إقليم بوابة، تازة هي الفج من تما عندو مكانة تاريخية كبيرة، وإن كنت أنا عندي معه واحد علاقة شخصية لأنه أنا مزيود فتازة وكنجيب السجل العدلي ديالي من المحكمة ديال تازة، وهذا يشرفني.

ولكن الأقاليم كلها منين كتكون وزير كلها عندنا بحال بحال كلها عزيزة علينا، والمغاربة كلهم بدون استثناء، هاذ الشي اللي كتقول بدينا فيه، أولا أبدينا فيه لأنه قسمنا الكلية متعددة التخصصات إلى 4 ديال المؤسسات، والمرسوم ديالها إن شاء الله غادي يخرج مع مؤسسات آخرين، غير هاذ الشي درناه بواحد الطريقة علمية.

عندنا القانون الإطار المادة 12 اللي تطلبات منا واحد المخطط مديري، والمادة 8 كنعقد ديال القانون الجديد كذلك تطلبات باش نديرو مخطط مديري وخريطة جامعية، هاذ العمل واعدتكم به فهاذ المجلس الموقر، ودرناه وراه لا بد ما يدوز مع المجلس الأعلى للتربية والتكوين باش يعطي فيه الرأي ديالو، راه فالمرحلة الأخيرة ديال الرأي اللي غادي ناخذو به كذلك، لأنه مجلس استشاري ولكن مجلس إستراتيجي كذلك ومؤسسة دستورية، اللي عندنا فيها واحد النظرة وواحد الرؤية متكاملة وشمولية ديال إعادة تنظيم الجامعة المغربية والمؤسسات ديالها.

ما تسنيناش، دابا الكليات المتعددة التخصصات فالمغرب كلها غادي نحلوها، وغادي نقسموها باش نقربو المواطنين والمواطنين من الأمور اللي كانت عندهم، ولكن في نفس الوقت غادي نحدثو مؤسسات واحدين آخرين جداد من جيل جديد، ماشي فقط (I'ENCG)¹، ربما خصنا نفكرو فأنماط جديدة ديال مؤسسات جديدة اللي كتجاوب على الحاجيات الإقليمية والحاجيات الجهوية وكتماشى كذلك مع الحاجيات الوطنية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه "حصيلة برنامج وزارة التعليم العالي

لا نختلف معكم بأن بلادنا تمكنت من إطلاق إصلاح هيكلي وشامل لمنظومة التعليم العالي، من خلال حزمة من التدابير والإجراءات الحكومية التي همت بالأساس تنزيل البرنامج الخاص بتعزيز إعداد خريجي الجامعات العمومية المغربية في التخصصات الرقمية، تماشيا مع التوجهات الملكية السامية وتزيلا لمضامين البرنامج الحكومي في هذا القطاع.

إن الأرقام والمؤشرات العامة تؤكد باللموس بأننا أمام تحول فعال في مسار التكوين الجامعي على مستوى المجال الرقمي أفقيا وعموديا، وهو ما سيثمر عن تكوين نخب جديدة تسير متطلبات سوق الشغل وتساهم في بناء المغرب الرقمي.

السيد الوزير،

على المستوى الجهوي، وبالخصوص على مستوى مدينة تازة التي تتوفر على كلية متعددة التخصصات وتستقطب أكثر من 15.000 طالب وطالبة، يتابعون دراستهم بمختلف الشعب والمسالك التي يوفرها العرض الجامعي بالكلية، فلا يخفى عليكم، السيد الوزير، بأن وزارتكم قد سبق أن وقعت اتفاقية شراكة مع جهة فاس-مكناس في إطار برنامج التنمية الجهوية، موزعة على شطرين، الشطر الأول يتعلق بسنوات 2020-2022 والشطر الثاني متعلق بـ 2022-2027، حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ 20 مليار سنتيم، ويهدف إلى توسيع الكلية والارتقاء إلى مستوى الجامعة.

في هذا الإطار، نطالبكم بتسريع تنزيل هذا المشروع، حتى يتمكن أبناء تازة من الدراسة والأقاليم المجاورة، خصوصا أن فئة كبيرة منهم تضطر للدراسة خارج المدينة، وهو ما يثقل كاهل الأسر في تحمل مصاريف التنقل والدراسة.

اليوم، نستغل الفرصة لنطالبكم مجددا، السيد الوزير، بتوسيع العرض الجامعي بالمنطقة، والتي أصبحت تعاني من الاكتظاظ داخل مختلف الفصول الدراسية، وهو ما يفرض إحداث جامعة مستقلة بتازة، تكون قادرة على استقطاب طلبة هذا الإقليم الشاسع والأقاليم المجاورة، مع تسريع إحداث المدارس العليا، وخصوصا المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير، المدرسة العليا للتكنولوجيا، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، على غرار باقي الأقاليم.

إن بلادنا تعرف دينامية كبيرة على مستوى الأوراش الكبرى، فمثلا ميناء الناظور غرب المتوسط الذي سيحدث آلاف من فرص الشغل القارة للكفاءات والشباب المؤهل، وهو ما يفرض بقوة توسيع العرض الجامعي بإقليم تازة القريب من هاذ المركب المينائي والصناعي الضخم، لكي يستفيد أبناء الإقليم والأقاليم المجاورة من ثمار التحولات الاقتصادية والاجتماعية للمغرب الصاعد.

ونحن متيقنون بأنكم، السيد الوزير، ستتفاعلون بالإيجاب مع هذا المطلب، الذي يفرض نفسه بقوة، لأن هذا الإقليم المجاهد يحتاج

¹ Ecole Nationale de Commerce et de Gestion.

كما قال سيدنا الله ينصرو، في الافتتاح البرلمان ديال هاذ العام هذا، العدالة المجالية وكذلك نكرسو ونساهمو حتى احنا في الجهوية المتقدمة، ولكن خصنا نجابو على الحاجات الجهوية ونجابو على الحاجات الوطنية، ويكون عندنا استقطاب وطني في مجموعة ديال الأقاليم، حيث ما يمكنشي نحكمو مثلا على الوليدات ديالنا أو البنيتات ديالنا ديال زاكورة أو طاطا أو تازة يبقاو تما (tout le temps)، واش عندهم النسيج السوسيو اقتصادي والاجتماعي والصناعي اللي غي يمكن لهم؟

صعب، فإذن واش غنخلهم غير مجموعين بناتهم، خطير حتى على التوازن ديالنا السوسيو اجتماعي، فإذن تنخلطو، تنقربو في نفس الوقت تدير مؤسستات وطنية اللي غادي تخلي بنيتات المغاربة أو لا وليدات المغاربة من أقاليم ومن جهات واحدة أخرى تدخل ذاك الجهات، باش ما يبقى عندنا ديما هاذ الاختلاط وهاذ التنوع وهاذ التلقيح بينتنا كذلك.

فغير اطمأنو خص غير شوية ديال الوقت، إيلا ساعفنا الوقت، ولكن اللي أساسي اللي أساسي وهو هاذ الخريطة أو هاذ المخطط المدير فيما تيخص التعليم العمومي اللي بديناه، الجامعات المغربية لأن فيها 90% إيلا قدرنا غير نوصلو هذا.. راه غيفتح ذاك الساعات المجال كبير ليزاف ديال الحوايج، وغادي يجابو على كل الأسئلة اللي طرحتها في هاذ المجلس الموقر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد لحسن آيت اصبحا:

نشكركم السيد الوزير المحترم على ما تفضلتم بتقديمه من معطيات وأرقام دقيقة واضحة، تعكس بجلال الجهود الكبيرة التي قمتم بها في سبيل تنوع وتوسيع العرض الجامعي وتعزيز قدراته الاستيعابية، مما مكن جميع أبناء المغاربة بمختلف أقاليم المملكة ومناطقها من متابعة تعليمهم الجامعي في التخصصات التي يريدونها.

لا شك، السيد الوزير المحترم، أن تطوير منظومة التعليم العالي يشكل محورا أساسيا في عملكم، وهذا ما أكدتموه، سواء اليوم في معرض جوابكم أو خلال مناسبات سابقة، تحت هذه القبة المحترمة أو داخل جلسات التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

السيد الوزير المحترم،

إن مجهودات الحكومة في مجال التعليم العالي واضح جدا، لن يستطيع أحد إنكارها، فقد عملتم على توسيع العرض الجامعي من خلال إحداث مؤسسات جامعية جديدة بتخصصات مختلفة والرفع من عدد المقاعد البيداغوجية لفائدة الطلبة، رافقه دعم للموارد

بإحداث مؤسسات جامعية جديدة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن آيت اصبحا:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن حصيلة برنامجكم بإحداث مؤسسات جامعية جديدة، نسائلكم السيد الوزير المحترم؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم، للإجابة على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال الوجيه، اللي كنت بديت كنجابو عليه.

كيف ما قلت ليكم القانون الإطار جال المادة 12 بمخطط مديري، راه عندو الصح القانون الإطار اللي انبثق عن الرؤية الإستراتيجية، ما يمكنناشي نبدأ ونحدثو المؤسسات غير بشكل عفوي أو لا باش نجابو، كيخص تكون واحد الخريطة جامعية وواحد المخطط مديري متكامل، اللي كيحدث بعدا إعادة النظر فالجامعات المغربية كلها.

راه المشروع راه تكلمت ليكم مرارا عليه فهاذ المجلس الموقر، دخل فالرهن وصل للمجلس الأعلى، كنعتمد بأنه الرأي غادي يوصلنا ماشي بعيد، غادي يوصلنا الرأي إن شاء الله قريب واللي فيه هاذ الرؤية كاملة، ماشي فقط المؤسسات أو النواة.

إعادة هيكله الجامعة المغربية والخريطة ديالها وكذلك كل ما هو قطاعي وكذلك كل ما هو خاص بالجامعات الخاصة، ولكن بدينا بالثقل اللي هو الجامعات العمومية اللي عندها أكثر من 90% ديال الطلبة، ومنها كتهبطو للمؤسسات اللي غادي يتحدثو هاذك الشي اللي طلبو السيدات والسادة المستشارين المحترمين، قبل 21 كانت 33 نواة، دابا، دابا، دابا راه احنا وصلنا لـ 50 مؤسسة جديدة، 22 راه غادي تقدم لمجلس الحكومة إن شاء فهاذ الأسبوع أو الأسبوع المقبل ومن بعد الحملة الأخرى اللي فيها 33 اللي غادي تعاود تقدم اللي عاودنا الرؤية فيها، ما غنبقاوش فـ 33 وغنمشيو مازال.

فإذن خص غير واحد الشوية، حيث ملي غنخلقو تيخصنا نعرفو علاش خلقنا، لا بد نمشيو على رجلينا بجوج، وهو نجابو ونقربو،

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إيلا اسمحتي لي السيد... بعجالة، ف(seconde)، ملي غيخرج هاذ المخطط المديرى اللي حضرت عليكم والخريطة الجامعية، غادي يكون كيجابو على هاذ الشئ كلو، راه ما غنبقاوش 12 جامعة، راه غنطلعو لأكثر من 25 جامعة، والمؤسسات اللي غيتبعوها، غير خصنا غير نترينو ونديرو الأمور بعقلانية وتدرج.

بالنسبة للسؤال ديالكم، أتفق معك بأنه السيد المستشار المحترم، المعادلة طارحة إشكالات كبيرة، وأنا بنفسى نقول لك راه ما كيعجبنيش الحال، لأنه كندير راسي فبلاصة أب أو أم أو طالب، اللي كتقرا وكتدير وكتبقى تسنى واحد الوقت، ولكن كايين عندنا جوج فئات ديال المعادلات: كايينة عندنا المعادلات اللي تابعة لنا احنا، (Licence)، ماستر، ودكتوراه، هاذوك عموما ماشي ممتاز، عموما كنجابو فواحد الوقت معقول، أقل من شهرين:

كايين المعادلات اللي عندها هيئات مهنية وحدة أخرى، كتاخذ شوية ديال الوقت، ما عندناش الرقمنة راه احنا درناها، دابا فواحد الزمن ديال جوج أو ثلاثة ديال الأسابيع ما غيبقى عندنا المنصة، ما بيقاوش يجيو الناس، يبدأ ويحطو ذاك الشئ كلوف (plateforme) عن بعد:

ثانيا، فالقانون اللي غيتناقش وغيوصل عندكم، ديال الوكالة الوطنية للجودة، (ANEAQ²) قررنا نعطيوها هي اللي تدير هاذ الشئ ديال المعادلات، ملي غيوصل عندكم القانون راه فالغرفة الأولى، غادي ندزو لها هاذ الشئ باش نخففو على المديرية ديال الشؤون القانونية اللي كتعيش واحد الضغط كبير، وغنخرجو مرسوم جديد اللي غادي نلزمو فيه بالأجل، لأنهم متفهمين بأنه هاذ إشكال كبير، ولكن خصنا غير شوية ديال الوقت، خص أولا الرقمنة، خصنا الرقمنة، قربنا نساليو منها قول راه ساليها، وخصنا كذلك تكون واحد الهيئة مستقلة على الوزارة هي اللي كتخدم هاذ الشئ، وغنديرو لها الأجل ديالها باش نبدأ ونجاوبو المرتفقين فواحد الوقت اللي معقول، كيفما كان هاذ الدبلوم، (soit) دبلوم (Licence) ماستر، دكتوراه، (soit) دبلوم اللي كيتعلق بقطاع واحد آخر أو هيئة وحدة أخرى غنجاوبو عليه، وغنجدو الأجل ديالو في المرسوم اللي غنخرجو من بعد ما يصادق على القانون.

وشكرا.

البشرية، حيث تم تسجيل ارتفاع في عدد الأساتذة الجامعيين وتنوع المسالك الجامعية والرفع من عددها، بما يتيح للطلبة مسارا تكوينيا أكثر تنوعا وملاءمة لحاجيات المحيط السوسيو اقتصادي، في خطوة تهدف إلى تحسين جودة التأطير البيداغوجي وتعزيز قدرات الجامعة المغربية على الاستجابة لمتطلبات التكوين والبحث العلمي.

السيد الوزير المحترم،

في هذا السياق، ونحن نثمن الجهود التي تقومون بها، نلتمس منكم تعزيز العرض الجامعي بإقليم أزيلال وإحداث جامعة متعددة التخصصات، ولعلمكم، السيد الوزير المحترم، فإن إقليم أزيلال يضم أزيد من 57.400 نسمة من الفئة العمرية الجامعية، ويصدر سنويا ما يفوق 13.000 طالب وطالبة إلى مدن جامعية خارج الإقليم، وهو ما يرهق الأسر ماديا ويفاقم الهدر الجامعي، نتيجة بعد المسافات وعدم استفادة عدد كبير من الطلبة من المنح والأحياء الجامعية.

والجدير بالذكر أنه تم في أكتوبر 2021 تدشين نواة جامعة بالإقليم، خصصت لها إحدى البنايات بالمدينة في انتظار بناء مقر الجامعة، إلا أنه إلى حدود الساعة لم يخرج هذا المشروع إلى حيز الوجود رغم توفير العقار اللازم.

ونحن على يقين أنكم ستجوابون مع هذا المطلب الملح والمصيري بالنسبة إلى ساكنة إقليم أزيلال العزيزة، بما يضمن العدالة المجالية والإنصاف وتكافؤ الفرص والتنمية المتوازنة. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "التأخر في منح شواهد المعادلة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير، عن أسباب تأخر البت في ملفات طلبات شواهد المعادلة للطلبة المغاربة خريجي الجامعات والمعاهد الأجنبية.

وشكرا.

² Agence Nationale d'Evaluation et d'Assurance Qualité de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الوزير،

لا يخفى على أحد أن ملف شواهد المعادلة أصبح اليوم من القضايا التي تثير قلقا واسعا في صفوف الطلبة المغاربة، خاصة خريجي الجامعات والمعاهد الأجنبية، الذين وجدوا أنفسهم عالقين بين طموح مشروع وإدارة تتسم بالبطء والتعقيد.

هؤلاء الشباب الذين راهنوا على التكوين والانفتاح على تجارب أكاديمية دولية، يصطدمون عند عودتهم إلى أرض الوطن، بإجراءات طويلة وغير مفهومة، تعطل اندماجهم المهني وتضع مستقبلهم على المحك.

إن هذا الوضع لا يمس فقط بحق فردي في الاعتراف بالشهادات، بل يطرح إشكالا أعمق يتعلق بثقة المواطن في الإدارة وبمدى قدرة السياسات العمومية على مواكبة تحولات التعليم العالي والعمولة الأكاديمية.

فبدل أن تكون الحكومة سندا لهؤلاء الكفاءات، تتحول في كثير من الأحيان إلى عائق بيروقراطي يزيد من معاناتهم، ما يعيشه الطلبة اليوم، هو انعكاس لاختلالات أعمق في تدبير هذا الملف.

فحين ينتظر الطالب شهورا، بل أحيانا سنوات للحصول على شهادات معادلة، فإننا أمام وضع يمس بمبدأ تكافؤ الفرص، ويضرب في العمق حق الشباب في الولوج إلى سوق الشغل.

والأخطر من ذلك، أن هذا التأخر يخلق إحساسا عاما بعدم الإنصاف، خاصة حين نقارن بين الخطاب الحكومي الذي يتحدث عن تشجيع الكفاءات، والواقع الذي يدفع هذه الكفاءات إلى الهجرة أو البطالة القسرية.

لذلك، فإن المطلوب اليوم مراجعة شاملة لهذا النظام، بما يضمن الشفافية وتبسيط الإجراءات حتى لا يبقى هذا الملف نقطة سوداء في مسار إصلاح الإدارة وتحديثها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

السيد المستشار المحترم،

أكيد لا بد من تبسيط الإجراءات، ولكن لا بد من صون المصادقية

ديال الشهادات، الشهادة راه شي حاجة صعيبية.

اللي تيقرا عندنا راه تنعرفوه، واللي تيقرا برا كاين واحد المجموعة ديال المساطر، أكيد خصها تسرع وتحسن وما إلى ذلك، ولكن ملي كيكون التعطال راه فقط للصون ديال المصادقية ديال الشهادات.

بالنسبة لنا احنا ما وقفناش في هاذ الحد، أنا متفق معك راه احنا كنخدمو، هاذ الملف عاطينو واحد الأهمية كبيرة، لأنه كيمس مجموعة ديال الشباب والخريجين والخريجات ديالنا المغربيات والمغاربة واللي محتاجين لهم احنا، ولكن خدامين على قدم وساق باش نرقمنو، باش ندوزو لهيئة واحدة أخرى ونخففو وباش نخرجو واحد المرسوم جديد -كما قلت لك- اللي غادي يبسط.

ولكن درنا حوايج كبيرة، راه خرجنا قرار عام اللي كيغطي معادلة أوتوماتيكية لـ 5 ديال البلدان أوربية، فرنسا، إسبانيا، بلجيكا، ألمانيا وإنجلترا، و5 آخرين غيخرجو دابا راه هوما في طور المصادقة كذلك، وهوما الولايات المتحدة وهنغاريا وسويسرا والسينغال وإيطاليا.

وغادي ندوزو عاود ثاني على الأقل الاتحاد الأوربي اللي عندنا فيه الأكثر كلو غندوزوه، الولايات المتحدة غندوزو لكندا غير بواحد النوع ديال التدرج تقريبا واحد ديال 80% ديال الدبلومات اللي كيحيوننا من برا ما غيبقاش يحط المعادلة ديالو بهاذ القرارات المشتركة.

القرار الثاني اللي تيمم 5 الدول واحدين آخرين غادي يخرج قريب إن شاء الله راه في طور المصادقة ديالو.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه "المطاعم الجامعية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حنين:

السيد الوزير،

سؤالنا يتمحور حول سبل الارتقاء بالمطاعم الجامعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا الأستاذ الجليل السيد المستشار المحترم.

المجهدات المتعلقة بتوسيع ديال الدائرة ديال المستفيدين.

لكن، السيد الوزير، بكل صراحة، قياس درجة الرضا لدى الطلبة بشأن تدير هاذ المطاعم الجامعية تبقى درجة لا تبعث على الاطمئنان، وتثير الكثير من القلق لدى هؤلاء المستفيدين، بحيث أنه، السيد الوزير، لا بد من تقييم تدير الصفقات ديال الإطعام الجامعي كلها فالرباط، هذا نظام أبان عن محدوديته، أنتوما ربما تعرفو هاذ الشيء.

ثانيا، كيف يمكن أن نستمر بالمقاربة التقليدية لتدبير المطاعم الجامعية؟ وجبات تقريبا موحدة بالنسبة للجميع، بدون مراعاة الحاجيات ديال الطلبة ولا أذواقهم ولا أنماط استهلاكهم.

والأكثر من ذلك أن هذه الوجبات كلها تقدم حصريا في المطاعم داخل الإقامات والأحياء الجامعية، هذا يخلق واحد المتاعب للطلاب ليكون تيدرس مع تتوصل 12 خصوصيا يجري للحي الجامعي، وملي تيوصل تيلقا واحد العدد ديال الناس تيساينو الزملاء ديالو.

طوابير بعض المرات باش ملي تيدخل للمطعم تيلقا واحد الوجبة روتينية مملّة، وهنا هاذ الشيء كولو تيأدي إلى الاحتقان وإلى القلق وإلى الاحتجاجات اللي تتكون من وقت لآخر في هذه الأحياء الجامعية.

لذلك، السيد الوزير اليوم الإصلاح ديال المنظومة ديال الإطعام الجامعي أصبحت ضرورة ملحة، من أجل الانتقال إلى جيل جديد من المطاعم الجامعية، حتى تتمكن من ضمان الكرامة ديال الطالب وتوفير وجبات غذائية تتلاءم مع حاجياته وتساير التقدم والتطور اللي معروف اليوم واللي وصل لو، لا فيما يتعلق بالتغذية ولا فيما يتعلق بتقديم الخدمات، الناس تتمشي بالسرعة، لماذا لا ن فكر في نقط في الجامعات وفي المؤسسات الجامعية لتقديم وجبات خفيفة حتى نخفف على هاذ الطالب هذا العناء ديال التنقل والمشاكل التي تجي من الأحياء الجامعية.

ولذلك، هذا لا بد أن تكون أماننا واحد الطموح للانتقال من وجبات غذائية إلى خدمات متكاملة توفر للطلاب جودة الحياة الجامعية، وتساهم كذلك في نفس الوقت إلى إرساء لبنات جامعة مغربية عندها التنافسية وعندها الجاذبية.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للرد على التعقيب.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا الأستاذ الجليل على التدخل ديالك الوجيه والموضوعي بكل صدق.

جوج ديال النقط: لا بد أولا منحي من هاذ المنبر المجهدات الجبارة اللي كيديروها السيدات والسادة مديري الأحياء الجامعية في كل

لا بد ما نعرفو بأنه فيما يخص المطاعم الجامعية ما عندناش الكم، احنا عندنا 23 مطعم جامعي كتغطي تقريبا مختلف الجهات، كتقدم ما يقارب الخدمة 80.000 مستفيد مع العلم أنه عندنا احنا أكثر من مليون ديال الطلبة.

بالنسبة لسنة 2024-2025 قدمت 14 مليون وجبة، بواحد التسعيرة اللي معروفة ملي كنا احنا طلبة كان عندنا نفس الثمن وهو 1.40 درهم، الدولة كتدير واحد المجهد كبير باش تدعم هاذ المطاعم الجامعية.

بزاف ديال الأمور اللي تدارت فيما يخص الرقمنة، البطاقة الإلكترونية، تيسير الولوج لمجموعة ديال المسائل، كذلك تجويد الخدمات، إعداد وتتبع دفاتر التحملات وما إلى ذلك، ولكن هاذ الشيء را ما غاديش يكفي، 80.000 راه ما غا تكفيش، احنا ما كرهناش الطلبة ديالنا بالنسبة حتى للحياة الخاصة والشخصية ديالهم يمسيو للمطعم ويتلقاو، لأن مجال فقط غير باش تاكل، ولكن باش تنبي كذلك القدرات الذاتية ديالو.

فعلى ذاك الشيء مشينا احنا في واحد النمط جديد ديال الأحياء الجامعية للسكن وكذلك للإطعام في إطار شراكة عام-خاص اللي غيكون فيه السرعة فالإنجاز ديال هاذ المطاعم، والسكن وفي نفس الوقت غادي يكون فيه كذلك الإطعام بشروط ودفاتر تحملات واللي ما غيتزادتش الثمن ديالو بالنسبة للطلبة دياولنا، لأنه الدولة اللي غادي تحمل هاذ الشيء كله.

كايئة مجهدات كبيرة وخص غير نجحو فهاذ العملية ديال هاذ النظام الجديد ديال الأحياء الجامعية والمطاعم الجامعية اللي مشينا فيه في إطار الشراكة عام-خاص وغنوصلو إن شاء الله لنتائج اللي بغينا كاملين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الوزير على هاذ الجواب واللي تيبان بأنه عندكم تصور من أجل التطوير والارتقاء بالمطاعم الجامعية، واحنا في إطار التفاعل تنأكدو على أن المطاعم الجامعية هي واحد المكسب طلابي حقيقي، عندو أبعاد اجتماعية تعكس الالتزام بتكافؤ الفرص، وللحفاظ على هاذ المكسب بطبيعة الحال كيف ما قلتو الدولة تتحمل واحد العدد ديال التكاليف، بحيث أنه ربما تصححو ليا كل وجبة غداء يمكن 24 درهم وكل وجبة عشاء تقريبا اليوم 15 درهم.

شحال؟ 30 درهم، إذن هذا تيزيد من حجم التكاليف وكذلك

نفسها، لذا نسائلكم السيد الوزير على التدابير العملية التي ستخذها وزارتك لتحسين الوضعية الاجتماعية للطلبة، خاصة في المحاور التالية:

أولا، تعميم المنح الجامعية:

كيف تعترم الوزارة مراجعة عتبة الاستحقاق في السجل الاجتماعي الموحد لرفع عدد الممنوحين للوصول إلى أكبر نسبة من الطلبة الممنوحين، خاصة بالنسبة لطلبة العالم القروي الذين يواجهون صعوبات جمة في التنقل؟

ثانيا، أزمة السكن الجامعي:

ما هي خطتكم للرفع من الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية لمواجهة الاكتظاظ وتحسين جودة الخدمات المقدمة: التغذية، النظافة والأمن، على غرار تجربتكم الناجحة في القنيطرة عندما كنتم على رأس جامعة ابن طفيل؟

ثالثا، التغطية الصحية:

ماهي الإجراءات المتخذة لتبسيط مساطر استفادة الطلبة من التأمين الإجباري عن المرض (IAMO³) وضمان ولوجهم الفعلي للخدمات الصحية؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير المحترم للإجابة على السؤال.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار:

شكرا السيد المستشار المحترم.

لا بد ما نعاود نذكرونا أكد على بعض البديهيات.

لا شغل شاغل لمنظومة التعليم العالي بوزيرها ووزارتها وموظفيها وأساتذتها وأطرها والحكومة كذلك، إلا الطلبة.

احنا راه العمل ديالنا اليومي ما كاينش شي حاجة كنديروها والقلب ديالها هو الطالب، القلب ديالها راه هو الطالب، المشروع القانون براسو اللي درنا راه المركز ديالو واللب ديالو راه هو الطالب، لأن هذا هادي هي خدمتنا احنا.

بالنسبة للمنح، باش نجواب على التساؤلات -وجاوبت على بعض التساؤلات من خلال التدخل اللي سبق- بالنسبة للمنح كاين عندنا السجل الاجتماعي الموحد، كاين مجهود في 2023 كنا كنلبيو 83% ديال الطلبات، السنة الفارطة 2025 لبينا 93% طلعتنا ب 10%، وهاد السنة هادي وصلنا ل 95% وفي الدخول الجامعي غادي نوصلو إن شاء الله 97% ولا 98%.

كاين بعض المناطق النائبة والقروية اللي فيها 100% وكاين اللي

المناطق ديال المملكة، واللي نازل عليهم واحد الثقل كبير، خصوصا كيكونو مكلفين في غالب الأحيان حتى بالمطاعم.

ولا بد كذلك باش نشكر المكتب الوطني للأعمال الاجتماعية والأطر ديالو.

أنا عندي واحد الهوس بالتنظيم ماشي فقط بالقانون، عندي هوس بالقانون، ولكن التنظيم، راه إيلا ما نظمناش نفسنا بواحد الشكل واحد آخر راه ما غنوصلوش للنتائج، ماشي فقط في الغرف، في السكن، في الأحياء، في كل حاجة كنخدموها.

على ذاك الشئ كاين مشروع قانون في طور المصادقة ديال التغيير كذلك جا به القانون الإطار ماشي أنا، راه القانون الإطار اللي جاب هاد الشئ باش نعاودو نشوفو القانون المنظم للمكتب الوطني للأعمال الاجتماعية، مشينا فيه بعيد مع القطاعات الحكومية، وكنشكرو من هاد المنبر اللي غادي نمشيو إن شاء الله إيلا كمل الله في مديريات جهوية.

عندك الصح ما يمكنشاي الرباط بوحدو، يعرف أشنو واقع في الداخلة، وأشنو واقع في وجدة وشنو واقع في طنجة، ما يمكنش، الأحياء الجامعية عندها الثقل ديال السكن، احنا خصنا نخففو عليها وخصنا نديرو هاد المديريات الجهوية، خصوصا مشينا في التدبير المفوض باش نقربو للطلبات والطلبة ديالنا ونراقبو الخدمات اللي كتقدم لهم، وماشي فقط غير في الإطعام والسكن، كذلك كل ما هورياضي وما هو ثقافي وما إلى ذلك، هذا مشروع غيوصلكم إن شاء الله في هاد الولاية هادي وغيجاوب لأنه التنظيم هو الأساس والمركز ديال النجاح ديال العمليات ديالنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موضوعه "النهوض بالوضعية الاجتماعية للطلبة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

تلعب الخدمات الاجتماعية الجامعية دورا محوريا في ضمان الاستقرار النفسي والمادي للطلبة، مما ينعكس إيجابا على تحصيلهم العلمي ويحد من ظاهرة الهدر الجامعي التي تصل في بعض المستويات إلى 50%.

وبالرغم من المجهودات المبذولة لا تزال هناك تحديات ملحة تفرض

³ Assurance Maladie Obligatoire.

الطالب لأن الاكتفاء بالحلول الحالية لم يعد كافيا أمام التحولات الراهنة، لذا نقترح عليكم الانتقال من منطق الدعم الاجتماعي المحدود إلى منطق الاستثمار في بيئة نجاح عبر الحلول التالية:

أولا، إحداث بطاقة الطالب الوطنية الشاملة، فلما لا السيد الوزير توقيع اتفاقيات مع قطاع النقل والمؤسسات الثقافية والرياضية لتوفير تخفيضات حقيقية تصل مثلا لـ 80%، مما يخفف العبء المالي عن الطالب، ويسمح له بحياة جامعية متكاملة تتجاوز أسوار المدرج؛

ثانيا، إرساء نظام المساعدة الاجتماعية المدرسية، فبدل المنحة الكلاسيكية نقترح دعم الطلبة عبر عقود عمل طلابية داخل الجامعة في الخزانات، المختبرات ولما لا التأطير، مما يوفر لهم دخلا إضافيا ويكسبهم خبرة مهنية أولية لولوج سوق الشغل؛

ثالثا، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في السكن: تشجيع المستثمرين الخواص على بناء إقامات طلابية اقتصادية مقابل إعفاءات ضريبية لتوفير عرض كافي للطلبة.

السيد الوزير،

مثل هذه المبادرات أكيد أنها ستحدث تحولا كبيرا على حياة الطالب على المستوى النفسي، عندما يشعر الطالب بالأمان المادي والسكن اللائق، الشيء الذي يرفع من جودة التركيز والتحصيل العلمي على المستوى الأكاديمي، سنرى انخفاضا حادا في نسب الهدر الجامعي، فالطالب لن يضطر لمغادرة مقاعد الدراسة بحثا عن عمل غير مهيكّل لإعالة نفسه.

ختاما، السيد الوزير، إن الاستثمار في كرامة الطالب، هو أقصر طريق للرفع من تصنيف جامعاتنا دوليا، فالطالب المستقر اجتماعيا، هو وحده القادر على الإبداع والبحث والابتكار.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ونشكر السيد الوزير المحترم على مساهمته القيمة معنا.

ونرحب بالسيدة الوزيرة المحترمة، وزيرة الاقتصاد والمالية.

وننتقل للسؤال الموجه للقطاع وموضوعه "انعكاس أسعار المحروقات على أسعار المواد الغذائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارون من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل، السيد المستشار المحترم.

السيد الرئيس المحترم، تفضل.

فيها أقل، ولكن احنا باغيين نوصلو للتعميم ديال المنحة هادي على (la base) ديال السجل الاجتماعي الموحد.

بالنسبة للسكن، راه ما غاديش نوصلو بالنظام اللي عندنا دابا، على ذاك الشيء دابا عاد تكلمنا على المديرية الجهوية وتكلمنا على النمط الجديد اللي درناه واللي أطلقنا النسخة الأولى ديالو وغنطلقو النسخة الثانية ديال الشراكة عام-خاص حسب واحد الدفتر ديال التحملات مضبوط اللي الوتيرة ديال السكن غتطلع، لأنه القطاع الخاص جا من بعد منا احنا، العمومي بدا كيدير الأحياء الجامعية وتقريبا فاتنا أو وصل علينا، باقي عندنا.

احنا مع الوزارة ديال المالية والوزارة المنتدبة فالمالية باغيين نوصلو من هنا لـ 2030، باغي نوصلو إن شاء الله لـ 400 ألف سيرير، لأنه عندنا ماشي فقط تظاهرة، الحاجيات ديالنا بعدا خصنا نوصلوهم.

ثانيا هاذ النمط الجديد اللي درنا ديال السكن غادي يحدد ما يسمى الكيظوهات، ما غاديش نخليو الطلبة ديالنا اللي فوضعية ديال الهشاشة كيعيشو بوحدهم وكياكلو بوحدهم، واللي متوسطة أو ميسورة كتعيش بوحدها، غيقوع واحد النوع ديال الاختلاط، لأنه دايرينو في دفتر التحملات اللي غتولي واحد النسبة ديال 15 أو 20% ديال الغرف فالأحياء الجامعية الخاصة مخصصة للناس اللي كيمشيو للأحياء الجامعية العمومية، وكذلك غادي الدولة اللي غادي تكلف بهم، يعني ماشي غادي نقولولهم غادي تمشيو، الدولة هي اللي كتحمل.

هناك تشجيعات جبائية وتشجيعات فالعقار ف (le foncier) وما إلى ذلك، احنا درنا واحد العمل متكامل، وإن شاء الله غادي نوصلو فيه للنتائج اللي كنتماو، والنسخة الثانية النسخة الأولى تمت تقريبا بواحد 127 هكتار اللي تم التحريك ديالها، وصلنا لواحد 12 ألف أو 11 ألف سيرير جديد، ولكن النسخة الثانية اللي طلبنا من القطاعات الوزارية كلها تمد لينا يد الله معنا احنا ووزارة المالية امشينا بعيد وغادي تكون إن شاء الله نتائج طيبة.

بالنسبة للتغطية الصحية، دابا راه ولات كيف ما في إطار الدولة الاجتماعية والتغطية الصحية اللي دار سيدنا، الله ينصرو، راه احنا غاديين ميزان إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الوزير،

احنا لا نختلف معكم في النوايا، وكلنا يقين على أنكم لا تدخرون جهدا في خدمة القطاع، لكننا نأمل في نهج مقارنة قادرة على تغيير حياة

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

أخواتي، إخواني المستشارين،

سؤالنا هو انعكاس أسعار المحروقات على المواد الغذائية. ماذا أعدت الحكومة لمساعدة القدرة الشرائية للمغاربة والتخفيض من حدة الأسعار؟

السيدة الوزيرة،

ملي كنتشوفو المحروقات كتطلع فالسوق العالمية طبعاً، كنتتحو الشبهة حتى اللي ما بغاش أنه يزيد فالأسعار كيزيد، كيقول لك المازوط تزداد، راه احنايا خصنا نشدو بحرارة على ما قامت به الحكومة وما تقوم به لتخفيض ولجعل الحياة ممكنة وسهلة، بتخفيض الأسعار.

قد يتفاجأ البعض للقول أن إيوا راه كاينة مطيشة غالية، الكرعة، مازالة أسيدي، البطاطا، البصلة، عاد انتقلو للحم، كولشي غالي.

صحيح، كولشي غالي، هاذ الغلا اللي كتشوفوه، راه الحكومة ما مقصراش جهد، الحكومة راه دارت أشياء كثيرة للتخفيض، ولكن خص شوية ديال النفس الوطنية خصها هنا تبان، لأن "إني احتجتك اليوم يا وطني".

المواطن المغربي راه كيحتاج الوطن، ولكن حتى الوطن اليوم فحاجة ماسة لهاذوك الناس اللي كيشعلو العافية فالأسعار، باش أنهم تيهلكو واحد الطبقة معينة، فالحكومة راه قايمة مشكورة، قامت بوسائل كثيرة، ولكن غادي يكون غير كاف ما لم تكون هناك مساعدة من عموم الشعب، لفضح كل من حاول أن يزيد فالأسعار بطريقة عشوائية، وللمساعدة كذلك باش تكون الحياة شوية رخيصة على الطبقة اللي هي متوسطة وفقيرة جداً.

احنايا اليوم، راه احنايا فحاجة باش نرفعو من بلادنا ومن قيمتها، هذا واحد الوباء ديال الأسعار، راه المازوط تزداد فالعالم كامل، وراه الأسعار كلها فالعالم كامل تزداد، ولكن راه الحكومة ما نغفلوش أن الحكومة قايمة بواحد المجهود كبير وكبير جداً، وكنظن واحد جوج دقائق غير كافية، السيدة الوزيرة، والسيد الرئيس المحترم، أننا نعرضو كيفاش كتكون هاذ المقاصة، وكيفاش كيكون هاذ التعويض باش يمكن الأمور تمشي بطريقة جيدة، راه مازال يتزاد لولم تكن هاذ المناعة ديال الدور ديال الحكومة لتخفيض الأسعار.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أظن أن هاذ السؤال مهم جداً بالرغم من أنك واقيلة طرحتي السؤال واعطيتي الجواب، ولكن هاذ السؤال مهم لأن كاين اللي غا يقول لك أشنو العلاقة المباشرة بين هاذ أسعار المحروقات؟

بلا ما نرجعو للسباق راكم عارفينو، وثمن المواد الغذائية بالطبع راه ما كاينش غير نقل البضائع تيدخل في سلسلة الإنتاج، غير باش نوضعو في الصورة بين فبراير وما مارس هاذ السنة، المحروقات طلعات بـ 10% غير في هاذ الفترة، دابا زادت طلعات، ولكن التضخم في المواد الغذائية ارتفع بـ 1.6%.

على أي، الواحد ملي كيمشي للسوق تيشوف بأن الطماطم ولا البطاطس ولا البصلة غير باش نقولو البصلة، راه شريو البصلة الخضارية راه هابطة الأخرى ماشي وقتها غنسد هذا.. غير كيشوفو هاذ الأسعار اللي يمكن وصلات لواحد المستوى اللي ما فهموش المواطنين.

اللي بغينا نقولو—ذكرتها السيد المستشار مشكور—هو أن الحكومة دعمت لا المواطنين، وغنرجعو لهاذ السؤال كاين أسئلة أخرى حول الأسعار، وكذلك القطاع الفلاحي، القطاع الفلاحي لأن كنتكلمو اليوم على المحروقات بحال إيلا نسينا واحد 6 سنين ولا 7 سنين للأسف الشديد ديال الجفاف.

فاللي كنتشوفوه اليوم، بغينا نقولو أترديال 1.6% بين فبراير وما مارس، ولكن راه احنا عندنا 6 ولا 7 سنين اللي كان فيه الجفاف، والحكومة ما قصراتش في هاذ القطاع الحيوي، حيوي لأن كاين اللي كيعيش به، باقي عندنا بزاف ديال الناس عايشين في العالم القروي وهذا هو القوت والدخل ديالهم، كاين الدعم ديالهم ديال سلاسل الإنتاج ديال البوادر ديال غيرها من الإجراءات والمواطن، لأن كلشي كيستملك المواد الغذائية، ولكن واش يمكن الحكومة احنا كنواعدكم اليوم بأننا نقدر نوصلو الأسعار لواحد النسبة، ما يمكنش، لأن خص يكونو الإجراءات فيها استهداف، خص استدامة وأنا غندير العلاقة مع.. مشى السيد الوزير، كل ساعة غا نديرو خصنا وزارة المالية.

الطلبة كيتسناو 400.000 نقولو غرفة للسكن، إصلاح الصحافة، لا بد أن نفسرو للمواطنين المسؤولية غا ناخذوها وما بغيناش نقسمو المسؤولية، على المسؤولية في الوقت الزينة وفي وقت الأزمات ولكن نفسرو للمواطنين، نديرو مجهودنا باش نقلصو ونبقاو على حلول هيكلية لأن هذا هو باش غادي نضمنو نقولو هاذ المسارديال..

والناس الآخرين اللي تكلمتي معهم راه حتى هوما سمعوك ولكن ما كايجاوبوش هنايا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "الوضع الاقتصادية ببلادنا".

الكلمة للسيد المستشار المحترم من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيدة الوزيرة عن الوضع الاقتصادية ببلادنا على ضوء التقارير الوطنية والدولية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الوضع الاقتصادية لبلادنا الحمد لله وضعية سليمة، فتحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، تغير النموذج الاقتصادي ديال بلادنا، وأهم دليل على ذلك هو فهاذ السنوات الأخيرة كان توالي أزمات جاية من الخارج، وكذلك الجفاف وعدد ديال الأزمات الداخلية، وبالرغم من ذلك الاقتصاد ما بقاش غير صامد وإنما تطور وخلق واحد النمو الاقتصادي اللي تقرب لـ 5%، وذلك بالرغم من واحد المجهود استثماري مهم، استثمارات فالمجالات الاجتماعية وكذلك فالمجالات الاقتصادية، والحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية.

فاسترجعنا التصنيف ديال (Investment Grade) أشنو كيغني؟ كيغني أن هاذ الأساس اللي كنبنيو عليه هاذ الاقتصاد اللي بغيناه يمشي فاتجاه الدولة الصاعدة يبقى صامد، لأن للأسف ها احنا كمنحنو كذلك هاذ الاقتصاد فهاذ الأزمة الحالية، ولكن عندنا تفاعل فالمستقبل، لأن اقتصاد متنوع قوي وغادي يمكننا إن شاء الله باش نفوتوهاذ الأزمة.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة.

المستشار السيد المختار صواب:

السيدة الوزيرة،

تعيش بلادنا اليوم على وقع وضعية اقتصادية دقيقة، تسم بتداخل تحديات داخلية مع التحولات الدولية المتسارعة، فبين ارتفاع كلفة المعيشة وتراجع القدرة الشرائية واستمرار معدلات البطالة في مستويات مقلقة، يجد المواطن المغربي نفسه في مواجهة يومية مع ضغوط اقتصادية متزايدة، ويزداد الأمر صعوبة في الجهات الأكثر هشاشة، رغم توفرها على إمكانيات مهمة لخلق الثروة.

وفي مقابل ذلك، تتوالى التقارير الوطنية والدولية التي ترصد هذه التحولات، وتشير في كثير من الأحيان إلى اختلالات بنيوية تعيق تحقيق إقلاع اقتصادي حقيقي، رغم المجهودات المبذولة، وهو ما يطرح تساؤلات مشروعة حول مدى نجاعة السياسات العمومية المعتمدة وقدرتها على تحقيق التوازن بين متطلبات الاستقرار المالي وانتظارات المواطن البسيط الذي ينتظر أثرا ملموسا لهذه السياسات على أرض الواقع.

لا يمكن إنكار أنه قد تكون هناك مؤشرات إيجابية ومشاريع كبرى واستثمارات واعدة، لكن المواطن لا يقيس الاقتصاد بلغة الأرقام المجردة، بل يقيسه بقدرته على العيش الكريم، فحين ترتفع الأسعار بشكل متواصل وتتآكل القدرة الشرائية ويشعر المواطن بانسداد الأفق، فإن أي خطاب متفائل يفقد جزءا كبيرا من مصداقيته.

لذلك، فإن المرحلة تقتضي وضوحا أكبرا في تشخيص الوضع، وجرأة في اتخاذ القرارات، وربط حقيقي بين المسؤولية والمحاسبة، حتى لا تتحول التحديات الاقتصادية لأزمة ثقة عميقة بين المواطن والمؤسسات، وهو ما يجب تداركه قبل فوات الأوان.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة، للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

التعقيب ديالكم بأن دينامية اقتصادية ولا اقتصاد قوي خص يكون عندو وقع على المواطنين، وهذا شيء نقولو طبيعي وهذا هو الهدف ديالنا، هذا ما كيغنيش بأن ما يمكن لناش نعترفو بأن الاستثمارات أولا النفقات أولا السياسات العمومية عندها وقع حقيقي، ما ننساوش بأن التحولات في إطار الدعم المباشره وصلت 27 مليار درهم، ما تقولوش ليا بأن 4 مليون ديال الأسر ما حسوش بها، حسوهم وكبحسوهم شهريا. قل ليا ما كافياش حتى أنا نقول ليك ما كافياش، بغيانا نعطينو أكثر

اللي كانو في قطاع غير مهيكّل ومشاو للقطاع المهيكّل، قبل المراقبة، خلينا نقولو أشنو كاين فهاذ القطاع؟ هاذ القطاع كتمثلو 10 ديال المؤسسات، كاين فيه نوع من التركيز، 4 منهم كتمثل 98%، ولكن هاذ الحجم وهاذ 10 ديال المؤسسات، كييعني بأن عندنا واحد الإطار اللي كيمكنا من نقولو من مراقبة ديال هاذ الشركات؛

ثانيا، مجموع نقولو القروض اللي تعطت ف 2025 وصلنا تقريبا لـ 10 مليار، إذن كاين دور كذلك فالحركة الاقتصادية، هاذ 10 دالمليار راه مبالغ صغيرة استافدو منها تقريبا أكثر من 740 ألف شخص، كاينة حركة اقتصادية؛

ثاني حاجة، هو التمكين الاقتصادي ديال هاذ الفئات ومن ضمنهم أظن أن واحد القطاع المالي بل الاقتصادي اللي فيه نوع من الإنصاف، لأن 48% ديال المستفيدين هوما نساء، ما كاينش هاذ الرقم فقطع آخر.

وأخيرا، 7800 ديال مناصب الشغل.

بالطبع كاين نقولو القانون 50.20 الذي كيرفع من مستوى هاذ المؤسسات، باش تصبح كذلك شركات خاضعة لقواعد مؤسسات الإئتمان، ماشي بزاف منهم اللي وصلات (Société Anonyme)، ولكن كاين إشراف بنك المغرب على هاذ القطاع. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة.

بداية، نتمن ما تفضلت به السيدة الوزيرة من معطيات.

هو فالحقيقة لا يمكن إنكار يعني هاذ الدور اللي تكلمتو عليه، اللي كتقوم به هاذ المؤسسات القروض الصغرى فالدورة الاقتصادية اللي سميتها، هو فعلا هاذك 1000 مليار سنتيم، اللي تقريبا هو اللي مكنتو هاذ المؤسسات، هاذوك الفئات اللي مفروض على أنها هي الفئات المستهدفة، حسب آخر إحصاء ف 2024 و2025 تقريبا حسب ذات التقرير ديال بنك المغرب، يعني تقريبا ولينا كنتكلمو على مليون مستفيد.

غير هو النسبة اللي خصنا نتبهو ليها هو أنه تقريبا 50% ديال المستفيدين هم نساء، وإيلا عرفنا على أنه الفلسفة ديال هاذ القروض هي أنها تستهدف الفئات الهشة، الفئات اللي ما عندهاش دخول وحتى

ولكن نعطيو أكثر خص هاذ الاقتصاد يبقى غادي ويبقى صحيح ويبقى قوي فالمستقبل.

ثاني حاجة، واش المواطنين كلهم كيستافدو من هاذ الدينامية الاقتصادية بنفس الوتيرة؟

لا، وراه احنا اليوم مع البرامج التنموية الترابية المندمجة، عندنا واحد الإطار قوي اللي جا فخطب صاحب الجلالة نصره الله والمجلس الوزاري الأخير، باش نقولو بأن خص هاذ الدينامية الاقتصادية وهاذ التطور فالإقتصاد يوصل لكل جهات المملكة، والبرنامج خصو يكون سياسة عمومية مركزية، ولكن أكثر من ذلك خصو ينبع نقولو من كل جهة ومن كل جماعة ترابية، باش نجيبو حلول اللي كتوالم نقولو معطيات أو متطلبات كل جهة.

إذن سياسات عمومية مسؤولة اللي تعبات ليها نقولو مداخيل جد مهمة، عندها وقع حقيقي: فالصحة، فالتعليم، فغيرها، امرنا ماغرضوا نقولو هاذ الشي كاف، لأن المواطنين المغاربة كيستاهلو أكثر وكيستناو أكثر، وهذا هو اللي كنشغلو عليه فهاذ الحكومة.

وأظن أن إيلا اطلعو على نقولو الحصيلة الحكومية، غادي نشوفو كاين معطيات، اللي بغا يشوفها بالصح أش كاين لداخل، راه طلوعو عليها راه اعطى الله اللي تعمل فهاذ الولاية، والمستقبل إن شاء الله حتى هو يكون فيه الخير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه "مراقبة عمل شركات القروض الصغرى".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نسائلكم عن مراقبة عمل مؤسسات القروض الصغرى؟

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

شكرا لطرح هاذ السؤال، لأن كاين واحد الفئات عديدة ديال المواطنين اللي كيعتمدو على هاذ نقولو على هاذ المؤسسات وهاذ القروض، نقولو فقطاعات فلاحية، فالصناعة التقليدية، الناس

الدراسة من طرف (CGAP⁵) ديال البنك الدولي، ماشي احنا اللي عملناها وشفنا المعايير في المغرب 23% تقريبا كمتوسط أدنى رقم في المحيط ديالنا، لا في.. نقولو الدول المجاورة المقارنة بنا اللي كتراوح بين 29 و36%.

فملي كتقول لي بأن الناس كتلجأ للتمويلات اللي ماشي مستهدفة للاستهلاك هذا كييعني - واحنا واعييين بذاك الشي - بأن هذاك نقولو الإدماج المالي خصنا مازال نشغلوه عليه، واليوم في 2026 غتخرج النسخة الثانية من الاستراتيجية ديال الإدماج المالي، لأن وصلنا لواحد النتائج مهمة، ولكن خصنا مازال نضاعفون ونشوفو أشنو هوما نقولو الحلول.

أنا نقول لك من دابا هاذ الحل اللي اقترحتيه مشكور، ولكن غندخلو واحد المخاطر أخرى هذا ماشي هو الهدف، الهدف هو أن الناس اللي محتاجة لقروض الاستهلاك نلقاو لهم الحل، ومن ضمن الحلول راه احنا صادقنا جميعا على واحد نقولو قانون ديال (Credit Bureau)، مؤسسات المعلومات ديال الائتمان هذا من شأنه أن شي واحد ما عندوش (bulletin de paie) غيجيب معطيات وحتى هو غيمكن لو ياخذ القروض.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه "مراقبة تحويلات الشركات الأجنبية العاملة بالمغرب لأرباحها إلى الخارج".

تفضل السيد المستشار المحترم من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم عن مدى فعالية مراقبة تحويلات ديال الأرباح إلى خارج المغرب، اللي تتقوم بها شركات متعددة الجنسيات اللي عندها فروع بالمغرب.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا ما عرفتش بالضبط هاذ السؤال وغنتسني التعقيب ديالك، إذن غنجاوبك دغيا باش نتفهمو.

الغايات، من المفروض على أنه هاذ القروض، على أنها توجه هاذوك (AGR⁴) للمشاركة المدرة للدخل، ولكن الواقع أعتقد السيدة الوزيرة على أنه يمشي بخلاف هذا الأمر، يعني معظم هاذ القروض على أنها توجه للاستهلاك، معظم هاذ القروض أنها تمنح بنسبة فائدة جد مرتفعة.

وبالتالي يمكن لنا نتكلمو في آخر المطاف على عقود إذعان، الشروط ديال هاذ العقود ما كتكونش واضحة، كتكون محجفة في حق هاذ الفئات المستفيدة اللي احنا متفقون على أنها في الغالب العام على أنها فئات هشّة وأغلبيتهم من النساء.

وبالتالي كنعتمد على أنه خص واحد المجهود اللي يتضافر على أساس على أنه الغايات الفضلى من هاذ الخدمات أنها تمشي للمقاصد الصحيحة ديالها دون مس بالحقوق ديال هاذ الفئات المستهدفة، يعني نتكلمو على نظرية حماية المستهلك في هاذ الأمر هذا، يعني واجب على أنه الجهاز المكلف بالمراقبة ديال هاذ الأمر هذا أنه يتدخل.

أنا عندي غير واحد المقترح، مادام أنه كنتكلمو على واحد المؤسسات اللي باقي العدد ديالها باقي في المتناول واللي ملي كنرصو المصادر ديال التمويل ديالها إما أنها عندها تمويل ذاتي ولا أنها بدورها هي كتأخذ قروض، يعني كتأخذ قروض وكتعاود تسلم قروض كيفما قلنا، بغينا ولا كرهنا بفوائد جدا طالعة، واش ما يمكنش نفكرو على أنه هاذ المؤسسات في حدود هاذ العدد اللي باقي منها أنه نعطيهم الآلية ديال أنهم حتى هوما يولي عندهم صندوق الودائع، يوليوي يتحصلو على ودائع ديال الزبناء، ويعبؤوها في إطار الادخار ومن تم تكون مدخل لإعادة الهيكلة ديال هاذ القطاع هذا، في أفق على أنه نكرسو أكبر قدر من الضمانات الممكنة لفائدة هاذ الفئات المستهدفة من هاذ القروض.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

غنتفقو بأن هاذ القطاع عندو أهمية، وخصوصا واحد الفئات اللي ما كتلجأش يمكن لتمويلات أخرى، ونتفقو كذلك أن ما غانقبلوش جميعا أن هاذ الهشاشة غادي تكون نقولو مجال للاستغلال أو لا.. ولكن واحنا ما بغينا هاذ الاستراتيجية ديال الإدماج المالي تولي عبء مالي، هذه هي الفلسفة.

ولكن ملي كنتكلم على سعر الفائدة، باش نقول لكم تعاملات واحد

⁵ Consultative Group to Assist the Poor.

⁴ Les Activités Génératrices de Revenus

4- تبني أعلى معايير الشفافية وسد الثغرات القانونية (وهنا أشدد على الاجتهادات التشريعية التي احنا مطالبين بها)؛

5- إصدار بانتظام لوائح مفصلة بشأن المعاملات بين الشركات المرتبطة؛

6- العمل على تطوير المنظومة التقنية والقانونية، وكذا الاتفاقيات المسبقة بشأن أثمان التحويل.

والله ولي التوفيق.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل، السنة الأخيرة كان شي ملف أو بعض الملفات خاصة، وهنا اللي بغيت نقول هو حتى أنا نشكر إدارة الضرائب ومكتب الصرف، وأكثر من ذلك، التنسيق بين الإدارات، هذا شيء مهم جدا، لأن كل واحد عنده المعلومة وكاين تنسيق بينها.

اللي بغيت نقول فهذا الملف هو أن احنا منفتحين بالعكس على نقولو قواعد أكثر لأن أشنو بغينا؟ بغينا بأن المغرب يكون فأحسن المعايير الدولية في هاذو.. احنا ما كنبغيوش المستثمرين يجيو عندنا باش يعملو أرباح مالية، احنا هدفنا التكنولوجيا، مناصب الشغل، قيمة مضافة، وكنشغلو يوميا مع (OCDE)، وقيدنا تقريبا المغرب واحد الالتزامات اللي يمكن تعاملات لاقتصادات ذات حجم أكبر، لأن هدفنا أن الشفافية، أن القوة المؤسسية ديال بلادنا مكسب وبغينا الثقة ديال المستثمرين اللي يجيو عندنا.

إذن يقدر يكونو بعض المحاولات ديال المستثمرين اللي يحساب لهم غيجيو للمغرب والإدارة.. لا، احنا دولة المؤسسات، دولة القوانين، وغنحترمها وفيين ما كان نقولو شي تطور غنتابعوه، بالإمكانات ديانا وراه احنا كنا كبو كذلك الأطر ديانا فالتكوين وفي اللجوء للتكنولوجيا، ولكن هذا من جهة.

من جهة أخرى، اللي بغينا هو أن المستثمرين يجيو بارتياح، يجيو لأن المغرب فيه الطاقات المتجددة، فيه الرأس المال البشري، وفيه استقرار ديال القوانين، ملي يجي عندنا السيدة ولا السيد المستثمر أجي على 20 عام و25 والمغرب غيبقى وفي بالالتزاماتو 20 ولا 25 عام، وهاذ الشيء اللي جعلنا أنه وصلنا لهاذ الأرقام، وإن شاء الله غادي نضاعفوه هاذ الرقم، ماشي غنضاعفوه ابتداء من هاذ السنة، ولكن غيكون ارتفاع في هاذ الرقم لأن الجاذبية ديال الاقتصاد ديانا غتمكن من هاذ الشيء.

سؤال مهم جدا، لأن قبل ما نشوفو تحويلات الأرباح نشوفو أشنو هو هدف هاذ الاستثمارات وشحال الحجم ديالهم، نقول لكم بعدا في سنة 2025 وصلنا لواحد الرقم استثنائي ديال أكثر من 50 مليار درهم، أي تعني عملة صعبة تتدخل للمغرب، نقولو استثمارات، وظائف، قيمة مضافة ومستثمر أجنبي، مغربي في الشرق، في الغرب، في الجنوب، عندنا قوانين ومكتب صرف تراقب كل هاذ الشركات، لا في التحويلات ديالهم، لا الأرباح، لا (les management fees) لا غيرها.

نتسناو التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، للإجابة على السؤال.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

فعلا، المملكة المغربية الشريفة، تحت القيادة الرشيدة والمتبصرة لصاحب الجلالة نصره الله، عرفت في السنوات الأخيرة طفرة نوعية في جذب الاستثمارات المنتجة، وكيف ما كانت نتوقعو جذب الاستثمار، خصنا نتوقعو إمكانية ديال التحويلات ديال الأرباح الخاضعة للضريبة، أو لا تهريب العملة الصعبة، لكن وزارتك، مشكورة على الجهود اللي تتقوم بها من أجل مكافحة هذه العمليات المشبوهة.

والشكر موصول للإدارة العامة للضرائب ومكتب الصرف، لولا عمليات المراقبة وتدقيق محاسبات بشكل معمق لما حصلنا على النتائج المرضية ولما قامو بتهريب حوالي 1400 مليار سنتيم خارج البلاد.

إذن هناك إجراءات وعمليات استباقية تتقوم بها الوزارة ديالكم ومشكورة عليها، وهنا يمكن نقارنو هاذ العمليات مع السنوات السابقة اللي قبل من 2021، الإحصائيات والأرقام تشهد على ذلك، لا داعي باش نبسطو أمامكم الأرقام لأن الوقت ما تيطولش.

لهذا، احنا هنا باش نتقاسمو معكم نفس الأهداف ونفس الإكراهات اللي من خلالها غادي نحاول ما أمكن نبسطو الاقتراحات ديال فريق التجمع الوطني للأحرار.

1- نطالب بتعزيز المهارات التقنية والفنية للمفتشين في مجال تدقيق أثمان التمويل، وفق المعايير الدولية وإرشادات (OCDE)؛

2- تحسين مراقبة الشركات متعددة الجنسيات بكل شفافية وموضوعية؛

3- استعانة الإدارة العامة للضرائب ومكتب الصرف بالخبراء الاستشاريين متخصصين في مجال أثمان التحويل (prix de transfert)؛

⁶ Organisation de Coopération et de Développement Economiques.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "تدهور القدرة الشرائية للأسر المغربية".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين
بالمغرب.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد اباحني:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسألكم عن تدهور القدرة الشرائية للأسر المغربية؟

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أظن عندي واحد 4 دالأسئلة على القدرة الشرائية للمواطنين،
إذن اسمحولي هنا نتكلم على الحماية المباشرة اللي مولتها الحكومة عبر
ميزانية الدولة خلال هاذ الولاية الحكومية.

نذكر بأن تقريبا 135 مليار اللي تصرفات في المقاصة، لأن الأزمات
كانت متتالية، ونقصنا نقولو هذالك الضغط على المواطنين المغاربة.

هاذ السنة وهاذ الأزمة الجديدة كذلك كايين صرف ديال مليارو 600
مليون درهم شهريا باش نقصو كذلك من حدة هاذ ارتفاع المحروقات
اللي هي كلشي كيعرفها، وكنشاهدوها يوميا باستهداف النقل العمومي
ونقل البضائع، لأنه كيبان لنا هو الحل الصائب، لأنه كيمس جميع
سلاسل الإنتاج والمواطنين، وما كيعنيش أن شي واحد عندو السيارة
ما كيعانيش، ولكن اختارينا حلولا اللي يمكن لنا نبقاو مكملين ونبقاو
ملتزمين بها ويمكن لنا نمولوها، ونبقاو كذلك في حلول اللي غادي تمكنا
من تمويل السياسات العمومية اللي خصنا نبقاو محافظين عليها،
الإصلاحات لأن الحلول اللي تنجيوها ماشي حلولا ظرفية.

وهاذ المناعة ديال الاقتصاد ديالنا اللي تكلمنا عليها، هي اللي غادي
تمكنا اليوم أن نبقاو محافظين كذلك أولا على هذيك مناصب الشغل،
أن ندفعو ارتفاع الأجور أن يبقى الثقة ديال الاقتصاد باش نبقاو
محافظين على هاذ الشيء.

ما كيعنيش أن ما كايينش معاناة حقيقية ديال المواطنين، لأن القدرة
الشرائية تضررت بهاذ الأزمات المتتالية، ولكن الحكومة كانت في الموعد
فيما يخص الدعم لكل الفئات.

أظن ما كايينش بزاف ديال الدول فالعالم اللي مرفعاتش من أسعار

الكهرباء بعدا منذ سنوات وبعد حرب أوكرانيا واليوم، غير هاذي
وتيقول ليك ما تيحسوش بها، راه كيحسو بها ملي كيخلصو الضوكل
شهر، يمكن نصيفطو شي مذكرة باش نقولوها شحال كان السعر
خصوصا يكون وشحال الدولة تحملت شهريا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد اباحني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

إن العديد من الأسر تواجه صعوبات متزايدة في تغطية نفقاتها
الأساسية في ظل الارتفاع المستمر للأسعار، وقد بات واضحا أن موجة
الغلاء لم تعد ظرفية محدودة، بل تحولت إلى واقع مستمر يمس
مختلف المواد والخدمات، وهو ما يفرض مواكبة أكبر لهذا الوضع من
خلال تدابير استعجالية أكثر فعالية واستجابة، وهي الوضعية التي
تسائل اختيارات الحكومة وتضع حصيلتها الاجتماعية على المحك.

كما أن ارتفاع أسعار المحروقات شكل عاملا حاسما في تفاقم هذا
الوضع، إذ أدى إلى زيادة تكاليف النقل والإنتاج وانعكس بشكل مباشر
على أسعار المواد الغذائية والخدمات.

كما ساهم في توسيع دائرة التأثير لتشمل مختلف فئات المجتمع،
سواء في الوسط الحضري أو القروي وعمق معاناة الطبقة العاملة
المغربية، خصوصا هذا الترابط بين أسعار الطاقة وباقي الأسعار، يبرز
الحاجة إلى إجراءات متكاملة، تأخذ بعين الاعتبار مختلف سلاسل
الإنتاج والتوزيع، كما أن الدعم الذي قدم لمهنيي النقل لم يكن له أي
أثر على الأسعار التي واصلت الارتفاع.

السيدة الوزيرة،

احنا واعيين على أن الحكومة بذلت مجهودا بدعم الناقلين، إلا
أنه هاذ الدعم راه ما وصلش للمواطن بصفة مباشرة، الدولة أعطت
الدعم وبالتالي زادو عاود تاني المواد وزادت الخضرة، احنا كنا معولين
على البصلة كتسيل الدمعة غير ديال المرا فالكوزينة فإذا بها عادت
تسيل حتى الدمعة ديال الراجل فالسوق.

السيدة الوزيرة،

هذا خطر، القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، وأنا أرى لا بد
أنه من بلورة رؤية جديدة ومقاربة إصلاحية عميقة للمنظومة المتعلقة
بحرية الأسعار والمنافسة وحماية المستهلك من ابتكار الآليات الجديدة
لتطوير مهمة الرقابة والتصدي لمختلف الممارسات التي تمس بحقوقه
وتقوية مراقبة الأسعار، وذلك قصد حماية المواطنين من التلاعب
بالأئمنة، هذا ناهيك عن ضرورة تقليص التبعية الاقتصادية للخارج

السيدة الوزيرة،

نسائلكن حول الزيادة العامة في الأجور في القطاعين العام والخاص ومعاشات المتقاعدين؟

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أظن أن مؤسسة الحوار الاجتماعي التي تمت خلال هاذ الولاية بفضل الشركاء التي كتمثلو كاملين في هاذ المؤسسة، مكننا بمخرجات جد مهمة، التي كان عندها واحد الوقع حقيقي حول ارتفاع الأجور.

انتوما عارفين بأن الاتفاقيات التي عملناها جميعا بلغت تقريبا 48 مليار درهم فهاذ السنة وغتوصل أكثر تقريبا 50 مليار درهم في السنة في العام المقبل.

ففي القطاع العام وصلنا إلى 3500 درهم كحد أدنى، بعض الفئات في التربية الوطنية المعلمين من بين 1500 و5000 درهم، كذلك في القطاع الخاص 2 مرات تيرفع (SMIG⁷) و(SMAG⁸) بالتالي تنظن بأن هاذ الاختيارات التي جات فنفس الوقت التي كانوا فيها أزمات، كانت اختيارات جد مهمة، وصلنا لها بمساعدة الجميع، ولكن بجرأة الحكومة باش تقول بأن ما تمش هاذ الرفع فالأجور لمدة طويلة.

فيما يخص المعاشات، نتكلمو عليها فأسئلة جاية من بعد، خاصة بها، لأن أظن أن تتستهل واقبلا واحد الجواب خاص بهم.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

في سياق استمرار الغلاء الفاحش والتدهور ديال القدرة الشرائية، تظل السؤال الجوهرى المطروح بإلحاح حول مدى تحول الحكومة لمسؤوليتها الاجتماعية في الحماية ديال الطبقة العاملة والمتقاعدين وعموم المواطنين.

رغم ما قدم كزيادة عامة في أجور القطاع العام والرفع من الحد الأدنى للأجور (SMIG) و(SMAG)، فهاذ الإجراءات لم تتجاوز كونها امتصاص جزئي لتراكمات التضخم لسنوات مضت، دون أثر ملموس

عبر تقوية الاقتصاد الوطني وترشيد الإنفاق العمومي وضمان نجاعته. كما أن تدهور القدرة الشرائية لا يمس فقط التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، بل ينعكس بشكل مباشر على كرامة المواطنين والمواطنات التي تظل مرتبطة بقدرتهم على العيش في ظروف لائقة وتلبية حاجياتهم الأساسية دون معاناة أو تهميش.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة المحترمة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

السيد المستشار المحترم،

للأسف نقولو ما يمكنناش نحددو الأسعار أولا وضعية اقتصادية بقرار إداري، هذا ما كييعنيش بأن الحكومة غتغسل يديها وتبقا تفرج، كايين المراقبة ديال الأسواق، كايين قوانين، كايين اختيار ديال حرية الأسعار.

والوقت التي كتقول لي بأن المواطنين ما حاسينش، راه السعر ديال الطاكسي وديال الطوبيس ما ارتفعش، احنا ما بغيناش واحد الحساب سياسي نخليو حتى يرتفعو الأسعار ونجيو تندخلو، 15 مارس بدا التدخل ديال الأسعار.

قلت ليكم أن المواد الغذائية فهاذ الشهر كان ارتفاع وتضخم ديال 1.6 ولكن نقارنوه بـ 10.5 في نفس الفترة.

إذن ما تنقلوش ما ارتفاعات الأسعار، ولكن تنقلو دخلنا بالإمكانيات التي كايينة وبمسؤولية، لأن ما يمكنناش واحد الأزمة خارجية نحولوها باختياراتنا وقراراتنا إلى أزمة داخلية اللي طول، هذا هو الاختيار اللي قمنا به.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السادس موضوعه "الزيادة العامة للأجور بالنسبة لكل القطاعات".

الكلمة للسيدة المستشارة المحترمة من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

تنميرت السيد الرئيس.

⁷ Salaire Minimum Interprofessionnel Garanti.

⁸ Salaire Minimum Agricole Garanti.

من فاتح ماي عيدا للعمال عوض أن يكون يوم احتجاج على الأوضاع المزرية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

السيدة المستشارة المحترمة.

أنا يمكن نتفهم هاذ التدخل ديالك، لأن اليوم احنا 28 أبريل وفاتح ماي في آخرهاذ الاسبوع، وشيء طبيعي جدا أن ما من انتمائكم للمركزية النقابية المهمة ديالكم ونقول مسؤوليتكم أنكم تدافعو على الطبقة الشغيلة وهذا شيء طبيعي جدا.

ولكن، تقولو لنا أن الحوار الاجتماعي شكلي، راكم عارفين ماشي التجربة الأولى ديالكم، احنا التزمنا، ماشي الوقت اللي دخلنا الحوار الاجتماعي ناجح إيلا كان ارتفاع في الأسعار عمرنا ما قلنا، إيلا كان الحوار، نبدلو ليه التسمية هاذ الاجتماعات ديال مأسسة الحوار الاجتماعي، لا دخلنا وغندخلو واتفقنا وعملنا مجهود استثنائي تنقول تقريبا 50 مليار درهم، عرفتي أشنو هي 50 مليار درهم في سنة واحدة؟ وخص التمويل ديالها.

إذن ما نقدوش نقولو، قولو لنا ما مدى بنا هاذ الاقتصاد يبقى صامد، هاذ القطاع الخاص يطور ويخلق مناصب شغل ويتمكن، راه الموارد البشرية، الرأس المال البشري راه ماشي غير خطاب، راه كل السياسات العمومية، كل التوجهات الملكية السامية كتصب في اتجاه واحد، ما كابينش مغرب صاعد إيلا ما كانش رأس مال بشري كنعنتيو به.

كل هاذ الاستراتيجيات، كل هاذ الإصلاحات كتصب في هاذ الاتجاه، واش وصلنا لواحد الأرقام اللي ما كيناش بعدا؟ ما كنعرفش أنا شي عالم تيقول لك نقولو الدخل كافي، ولكن نقولو اجتمعتمو مع رئيس الحكومة هاذي أسبوعين ما كانش الرفع عام في الأجور، إذن ما كان اجتماع، ما يمكنش، الأرقام هنا التزمنا والناس اخذوا هاذيك 1000 درهم زيادة و(SMIG) راه تزداد، فعيب نقولو ما تعمل والو، قولو لنا بغينا أكثر وخدمو أكثر واجتهدو أكثر مقبولة هاذيك واحنا معكم.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال السابع موضوعه "معالجة ملف التقاعد".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب.

تفضلي السيدة الرئيسة المحترمة.

على القدرة الشرائية، غير أن القطاع الخاص ظل خارج أي دينامية حقيقية للزيادة، حيث بقيت الأجور جامدة غير مواكبة للتحويلات الاقتصادية ولا للارتفاع المهول في التكاليف ديال المعيشة.

وبالمقابل، تظل الوضع ديال المعاشات أكثر سوءا، حيث تظل هزيلة ما تتضمن الحد الأدنى من العيش الكريم بعد سنوات من العمل، وكتعرف جمودا مقلقا في ظل الارتفاع المستمر للأسعار، مما تيفاقم الهشاشة ديال المتقاعدين وتضاعف معاناتهم اليومية.

السيدة الوزيرة،

تتأكد معطيات المندوبية السامية للتخطيط تفاقم مديونية الأسر لتغطية حاجياتها الأساسية واتساع الفوارق الاجتماعية، حيث أنها تتركز الثروة لدى لفئات محدودة مقابل تعميق هشاشة الأغلبية، مما يعكس اختلالا بنيويا في التوازنات الاجتماعية، وفي المقابل كتسجل المؤشرات الاقتصادية الرسمية تحسنا ملحوظا من خلال ارتفاع عائدات الضرائب وتضاعف مداخيل الفوسفاط وتنامي تحويلات مغاربة العالم، وهي معطيات لا تنعكس على الأوضاع الاجتماعية، وهو ما يشكل خطرا داهما على الاستقرار الاجتماعي بلادنا.

كما كتوضع الخطاب الحكومي المبرر لرفض تحسين الدخل أمام تناقض واضح، مما يؤكد توفر هامش التضخم مقابل استمرار غياب الإرادة السياسية.

السيدة الوزيرة،

إن الارتفاع المهول والمتواصل في أسعار المواد الأساسية والخدمات، لم يعد مجرد ظرفية عابرة، بل أصبح واقعا ضاغظا يثقل كاهل الأسر المغربية وتؤدي إلى تآكل غير مسبوق في القدرة الشرائية، في ظل غياب إجراءات فعالة لضبط الأسواق ومحاربة المضاربة والاحتكار.

وقد علقت الطبقة العاملة أمالا كبيرة على مخرجات جولات الحوار الاجتماعي الأخيرة، خاصة فيما يتعلق بإقرار زيادة عامة حقيقية في الأجور والمعاشات، إلا أن هذه الآمال اصطدمت مع كامل الأسف بعدم تجاوب الحكومة مع المطالب المشروعة وتنصلها من مسؤوليتها في حماية الفئات المتضررة، وهو ما عبرت عنه الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بوضوح، معتبرة أن الحوار الاجتماعي قد أفرغ من مضمونه ولم يسفر عن أي مكاسب حقيقية لفائدة المأجورين والمتقاعدين.

السيدة الوزيرة،

نرفض استمرار هذا النهج الحكومي وتحويل الحوار الاجتماعي إلى واجهة شكلية، وندعو إلى قرارات فورية وجريئة كتضمن توزيع عادل للثروة وحماية القدرة الشرائية ونظام ضريبي عادل ومنصف وصون كرامة الطبقة العاملة والمتقاعدين، فالإمكانات موجودة، لكن غياب الإرادة السياسية لم يعد مقبولا.

فعلى الحكومة استدراك الوقت والالتزام بدينها الاجتماعي وجعل

المستشارة السيدة نائلة مية التازي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

اختر المغرب، تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، بناء دولة اجتماعية عادلة وورش الحماية الاجتماعية يجسد هذا الاختيار.

اليوم، نتائج مهمة، السيدة الوزيرة، 88% من المغاربة مغطون بالتأمين الإجباري عن المرض، أي أكثر من 32 مليون مواطن، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يوظف 4 مليون أجير و350.000 مقالة.

لكن التقاعد، السيدة الوزيرة، وهو في قلب هذا المشروع، يواجه تحديات حقيقية، التقاعد حق السيدة الوزيرة، فقط 49% من العاملين منخرطين أي أكثر من خمسة مليون مواطنين خارج النظام.

والنظام مقبل على عجز ابتداء من سنة 2026، مع نفاذ احتياطات في أفق 2035، وأمامنا دين مستقبلي يقدر بـ 475 مليار درهم، هذه الأرقام واضحة، السيدة الوزيرة، لا مجال لتأجيل للإصلاح، إذا أجلنا الإصلاح ستكون الكلفة أكبر.

فما هو الحل؟

الاتحاد العام لمقاومات المغرب، يقترح ثلاثة حلول واضحة:

الحل الأول: توسيع التغطية بإدماج خمسة مليون مواطن، وذلك لا يكون إلا بمقاولة قوية توفر شغلا مصرحا به؛

الحل الثاني: تحسين التدبير، بمراجعة بعض القوانين والقواعد كسفن التقاعد وتثمين الموارد المتاحة، خصوصا فائض التأمين عن المرض الذي يفوق 45 مليار درهم؛

الحل الثالث: الحفاظ على قوة المقاولة، لأنها هي أساس تمويل النظام.

السيدة الوزيرة،

إصلاح التقاعد ليس ملفا تقنيا فقط، بل هاذي قضية تهمنا جميعا، تفرض علينا حوارا جادا، تكون فيه المقاولة شريكا أساسيا، والاتحاد العام لمقاومات المغرب مستعد وجاهز ليكون شريكا فاعلا ومسؤولا في هذا الحوار الوطني.

وفي الأخير، نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن خطة وزارتك لمعالجة ملف إصلاح أنظمة التقاعد؟

وشكرا.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

وشكرا لطرح هاذ السؤال ونقولو كذلك وضع الجميع فالصورة، إيلا جيت أنا تكلمت على الأرقام، غيقولو كتعطيو صورة نقولو مهولة، وبغيتو تخلعو الناس، أنا ما قلتشاي ها هوما.

إذن هنايا بغيت نقول لكم أولا، نعطيكم معلومات، لأن شيء مهم جدا.

السنة الماضية خلال جولة الحوار الاجتماعي اتفقوا الشركاء غادي يكون اجتماع باش نتكلمو على هاذ الملف، وتكونت واحد اللجنة وطنية ف شهر يوليوز، وفوضت للجنة التقنية، اللي أنا كنتشغل معها منذ شهر يمكن أكتوبر، إيلا ما خانتنيش الذاكرة.

فالشركاء مشكورين، ها هوما كاع هنايا معنا فهاذ اللجنة التقنية، علاش؟ لأن كاين زمن سياسي ديال واحد الملف اللي عندو بعد اجتماعي ومجتمعي، وعندو نقولو ثقل سياسي، وكاين زمن ديال التقنيين باش نشغلو، احنا ما بغينا نشي نضيعو الوقت.

وبغيت نشكر كل من اشتغل فهاذ اللجنة، لأن اشتغلنا بصمت، وبمسؤولية، علاش؟ لأن كنبقاو فهاذ الأرقام كبيرة، كان خصنا ندخلو صندوق بصندوق باش نشوفو الوضعية ديالهم، بقى لنا اليوم صندوق واحد هو (CMR⁹)، غيكون اجتماع يمكن فأوائل شهر ماي، هذا شيء مهم جدا، ملي غنكلمو هاذ الصناديق غنشوفو ذيك الساعة ندخلو فاقترحات باش نرجعو للجنة الوطنية.

إذن اللي بغيت نقول، وهنا كنطلب الجميع، راه ما كاين لا الوقت ديال الانتخابات أولا غيرها، خص العمل ببقى مستمر ونقول ليكم، وهنا نشكر كل من شارك فهاذ اللجان بصمت وبمعقول، لأن عارفين غنسلو احنا من الانتخابات ديالنا غيجيو انتخابات ديالكم، غتقولو ما جاش الوقت، إذن عمرو ما غيكون الوقت موالم لهاذ الشيء، هاذ الشيء اللي بغيت نقول لكم.

فهاذ نقولو اللجنة اللي كنتشغلو فيها، كاين معطيات، كاين نقولو أرقام، ولكن تكلمنا بوضوح أن ما غيكونش إصلاح إيلا ما شفتناش الحوكمة ديال الصناديق، نشوفو كذلك تدبير الاحتياطات، هاذ الشيء كنا تكلمنا عليه بوضوح، والكل متفق عليه، متفق ماشي متفقين على واحد النسخة باش نجبد... متفقين بأن إيلا ما جيناش بهاذ المواضيع ونتكلمو فيها، ما غيمكنلناش نتقدمو، فمتفقين على المنهجية، متفقين على المبادئ، دخلنا فالأرقام، باش ما تكونش أرقام ديال الحكومة ضد

⁹ Caisse Marocaine des Retraites.

أرقام التشغيل أو المتقاعدين.

أتمنى أن.. كان هاذ العمل المشترك تيعطينا أرضية باش يكون نقاش، لأن النقاش ما شي هو الثلاثي.. لأن إيلا جيت هنا نجابو في دقيقة غنبيقي في واحد 3 الأرقام، التقاعد راه أكثر من ذاك الشي، هاذ الشي اللي بغيت نقول في هاذوك 5 دالمليون اللي عندهم تقاعد، مع 5 دالمليون الأخرى راه جينا بقانون المالية وغادي يخرج مرسوم باش نلقاو لهم حل، وضعية مختلفة ما شي في نفس الإطار.

فاللي تنطلب هو أن نواصلو هاذ العمل التقني، لأنه مسؤولية والزمن السياسي المناسب لإصلاح التقاعد اللي تيعرفو يقولو ليا، أنا ما نتعرفوش، اللي تنقول هو أن من باب المسؤولية نبقاو نشتاغلو على هاذ الملف، وأظن الوقت اللي تندخلو في التفاصيل ديالو، يمكن كولشي تيرتاح وتتكون الثقة، ملي تنتجمو فهاذك وزارة المالية ولا في الصناديق تنبنو على الثقة، لأن إيلا ما كانتش الثقة باش ملي نقولوا راه ما يمكنش هاذ الرقم، ما يمكنش هاذ السن، ما يمكنش هذا.. إيلا ما كانتش الثقة ما غادي نوصلوش لواحد ديال التوافقي.

ونتمناو أن نتقدمو في هاذ الملف.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الرئيسة المحترمة في إطار التعقيب.

السؤال الثامن موضوعه "التدابير المتخذة لمواجهة التضخم".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد شيخ احمدو اديدا:

شكرا لكم السيد الرئيس.

السؤال هو عن التدابير المتخذة لمواجهة التضخم، نسائلكم السيدة الوزيرة؟

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أنا غنجابو على التضخم، ولكن قبل ما نقول التضخم، التضخم شيء والأسعار شيء، ولكن كايين علاقة مرتبطة ومرتبطة جدا بيناتهم، هذا شيء مهم جدا.

إذن فيما يخص التدابير الموجهة للتضخم، نذكر بأن كنا في 6.2% في

2022، سالينا 2025 بـ 0.8%، كل المعطيات الدولية تتقول لك الهدف هي 2%، احنا كنا في 0.8% هاذ الأشهر الثلاثة ديال 2026 بدينا هم بتضخم (négatif) تينقص ما شي حتى تيطلع بشوية.

وهذا تيرجع الفضل ديالو لواحد التدابير مهمة جدا، تدخل قوي بصندوق المقاصة، الكهرباء، التدابير في سلاسل الإنتاج، وغيرها، ذاك 135 مليار اللي تكلمت عليها من جهة، علاش؟

لأن حاربنا التضخم، أولا باش نقلصو من هاذك الارتفاع التدريجي في الأسعار، لأن ملي تيكون التضخم إذن شهر على شهر الأسعار تيرتفعو، هاذي من جهة باش نقصو هاذ الأثر على المواطنين، ومن جهة أخرى باش نحافظو على توازنات ماكرو اقتصادية، ما شي لحقاش التوازنات ماكرو اقتصادية راه ماشي شي شهادة تمنعطيها لشي مؤسسة دولية تنقول لها راه احنا عندي الأرقام ميزانين، أش تيعني؟

تيعني أن يمكن لنا نمولو الدولة ديالنا بواحد الكلفة مقبولة، وملي تنمولو الميزانية بواحد الكلفة مقبولة نبقاو تنبنو المدارس والمستشفيات، تنمولو الحماية الاجتماعية، هاذ الشي اللي تيعني أشنا هي خصنا نحافظو على التضخم، تيخصنا نحافظو على التضخم باش نقصو من هاذك.. لحقاش إيلا ارتفعو الأسعار ما بقاوش تيتباعو، واحد المقاول غتسد، غتقول لك أنا وصلت لهاذ الشي ما مخرجنيش هاذ الثمن، إيلا سد غيمشيو مناصب الشغل، غادي يولي مشكل يمكن هاذك المنتوج ما بقيناش غادي نصنعوه غنوليو كندستور دوه.

راه واحد الدورة اقتصادية عندها أثار، للأسف وملي كنجبو هنايا وعندنا 3 دقيقة خصني نجابوك ف 3 دقائق، خصني نفس التضخم ماشي كاختيار، لأن احنا تكنوقراطيين ولا عندنا غير واحد الرؤية نقولو ديال الأرقام والحساب، هاذ الشي اللي كييعني شنو كنقص من التضخم باش سعر الفائدة ما يمشيش، اللي بغا يشري سيارة باش يشتغل، اللي بغا يشري دويرة، اللي بغا هذا.. كيبقا الفروض حتى هي فواحد المستوى.

واش التحكم فالتضخم نجحنا فيه؟ نجحنا فيه والمقارنات راه كايينة.

واش كيجس بيه المواطن يوميا وعاجباه السعر ديال ما طيشة يوميا؟ لا، واخا..

ولكن واش الحل صائب باش نقصو من ضغط الأزمات ونمشيو من اقتصاد صامد إلى اقتصاد قوي، احنا مقتنعين بكل مسؤولية بأن هذا هو السياسات العمومية اللي كان خصنا ندبرو باش نخدمو المستقبل ونمرو من هاذ الأزمات.

والله يحد البأس.

السيد رئيس الجلسة:

التعقيب.

المستشار السيد شيخ احمدو اديدا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

أشكركم على جوابكم وعلى المعطيات التي تقدمت بها بخصوص التدابير المتخذة لمواجهة التضخم.

وهذه مناسبة نشيد من خلالها بالجهود المبذولة من طرف الحكومة للحفاظ على التوازنات الاقتصادية ودعم القدرة الشرائية للمواطنين، بالرغم من السياق الدولي الصعب الذي يتسم باضطراب سلاسل التوريد أو التوريد وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية.

لكن رغم هذه الإجراءات، السيدة الوزيرة، فإن الواقع المعيشي لعدد كبير من المواطنين لا سيما الفئات الهشة والطبقة المتوسطة مازال يعكس استمرار الضغط التضخمي خصوصا في أسعار المواد الغذائية والخدمات الأساسية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

رغم جهود الحكومة في مواجهة التضخم، فإن الواقع يستدعي تعزيزا أكثر نجاعة وفعالية في مواجهة التضخم عبر تدابير أكثر استهدافا وجرأة.

ومن هذا المنطلق، نقترح عليكم في فريق الأصالة والمعاصرة ضرورة تعزيز آليات مراقبة الأسعار ومحاربة المضاربة والاحتكار، عبر تفعيل دور أجهزة المراقبة وتشديد العقوبات والغرامات على الممارسات غير المشروعة التي ترفع الأسعار بشكل غير منطقي، كما ندعو إلى التغلب على اختلالات توجيه الدعم ليتم بشكل مباشر نحو الفئات المستحقة، عبر تقوية السجل الاجتماعي الموحد وضمان الاستهداف الفعال للدعم المباشر بما يقلص من الهدر ويعزز العدالة الاجتماعية.

ويتوجب بالموازاة مع ذلك، دعم الإنتاج الوطني خاصة في القطاع الفلاحي، من خلال تحفيز سلاسل الإنتاج والتخزين والتوزيع بهدف تقليص التبعية للأسواق الخارجية والحد من تقلبات الأسعار.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لم يتم التحكم في الأسعار في نظرنا إلا عبر محاربة الوسطاء، من خلال إصلاح أسواق الجملة، مراجعة منظومة الوساطة وضبط سلاسل التوزيع التي تساهم بشكل مباشر في تضخيم الأسعار بين المنتج والمستهلك وتقليص عدد المتدخلين وتعزيز الشفافية.

من جانب آخر، فإن تسريع الاستثمارات في الطاقات المتجددة يساهم بالتأكيد في الحد من تأثير تقلبات أسعار المحروقات على الاقتصاد الوطني.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن الرهان اليوم لا يقتصر فقط على خفض معدلات التضخم، بل

يتجاوز ذلك إلى ضمان أثر ملموس على القدرة الشرائية للمواطن، في هذا الإطار نثمن عاليا الزيادة في الأجور التي اعتمدها الحكومة، لكنها لازالت لا تواكب الارتفاع الكبير المسجل في الأسعار، وهو ما يتطلب مزيدا من التنسيق والابتكار في السياسات العمومية لتحقيق الأثر المباشر لمواجهة هذا الغلاء وحماية المواطنين والمواطنات، خاصة ذوي الدخل المحدود.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال التاسع موضوعه "الإجراءات الحكومية المتخذة لمعالجة إشكالية ارتفاع الأسعار وتدني القدرة الشرائية للمواطنين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الحركة الشعبية.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة، عن معاناة المواطن مع الأسعار، نسألكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أظن أن كل الأسئلة كانت كتصب في هاذ الاتجاه وهذا كي يعني بأن كايين معاناة ديال المواطنين وكي تساءلو على هاذ الوضع.

للأسف الشديد كايين توترات وتقلبات جيوسياسية، اللي بغينا ولا كرهنا عندها آثار علينا واحنا كنيشتغلونقولو للنقص من هاذ الأزمات.

كايين فئات متعددة كلها متضررة ولكن بنسب مختلفة، تكلمت على الرفع من الأجور، نتكلم على الاستهداف.

اليوم الفئات الهشة 4 الملايين ديال الأسركيمشي لهم واحد الدعم اجتماعي مباشر جد مهم، غتقولولي واش كافي ولا ما كافي؟ كافي باش نبداو واحد الاستقلالية لأن شي واحد اللي كان عايش بالتضامن ديال الأسرة ولا هذا.. اليوم عندو واحد المدخول ومدخول، وهادي هي المسؤولية ديال الحكومة أنها ملتزمة بتمويل هاذ المدخول رغم نقولو التقلبات والأزمات المتتالية.

كذلك التغطية الصحية، هذا شيء مهم جدا، وهنا راه ماشي غير

ثانيا، السيدة الوزيرة المحترمة، بناء على ما سبق، ولأن المحروقات هي فتيل الأزمة، فلماذا تفضلون الدفاع عن مبادرات 2015 في مجال التحرير؟

ولماذا لا تسبقون من مثل هذا الإرث.. نظام المقاصة في الأسعار المعمول به في الأزمات السابقة؟

لماذا التردد في اتخاذ إجراءات التسقيف المؤقت للأسعار وهو مخول لكم قانونا، السيدة الوزيرة؟

ولماذا لا تحظى الحكومة بجزء من ضرائها القادمة من المحروقات، وقس على ذلك أرباح الشركات المستفيدة من الأزمة، تجسيدا لمبدأ التضامن الوطني؟

ثالثا، في باب البديل دائما نقترح ما يلي:

• إعادة النظر في نظام التحيين النصف الشهري لأسعار المحروقات وتفعيل المقتضيات القانونية المتاحة في قانون المنافسة وحرية الأسعار، وإعادة النظر في الإطار التشريعي لأسواق الجملة؛

• إصلاح شامل للمنظومة الضريبية وفق قواعد اجتماعية ومعايير مجالية أكثر إنصافا، وإعادة النظر في قواعد الدعم العمومي بمختلف أشكاله وفي آليات رصده وتوزيعه؛

• الإيقاف المؤقت لتضريب للمواد الغذائية الأساسية وتقنين سقف التصدير، خاصة في أوقات الأزمات؛

• التعجيل بتنزيل البرنامج الملكي الواعد حول التنمية الترابية المندمجة لتنمية وتأهيل المناطق القروية والجبلية، للحد من الفوارق المجالية ومراجعة آليات تنزيل ورش الحماية الاجتماعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال العاشر موضوعه "تجويد الخدمات المقدمة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد الرئيس المحترم تفضل.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ابليللا:

شكرا.

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

المغاربة اليوم تهمزرو وتيتحدثو على الأدوار التي أصبح صندوق

كلمة التغطية الصحية، كلمة بأن كناديونقولوا الاشتراكات ديال تقريبا، كتفوق 10 دالمليار درهم ديال الناس اللي ما يمكنلهومش يدفعو الثمن، كنبنيو مستشفيات، هاذ الشي كامل، كنبنيو مستوصفات، كنشجعو الصناعة ديال الأدوية محلية.

فكل هاذ المرحلة اللي كيمرو منها المواطنين اللي ماشي كلها غير ضغوطات راه كايين أشياء كتحسن وغادي نرجع لها، ولكن تمكنا باش ننقصو من هاذ الضغط ونمشيو في برنامج تنموي حول مغرب صاعد.

ملي كنعطيو واحد الدعم للسكن، راه كان يمكن واحد الأسرة ما غتخمش كاع في السكن، ما غتخمش فيه، لأن غتقول لك وأنا غنتكافي مع البصلة ومطيشة وهذا.. ولكن كايين دعم اليوم لأن غينقص عليه الكراء، لأنه خصو يوجد للمستقبل ديالو وبالرغم من هاذ الأزمة ودعم الكهرباء، ودعم النقل، ودعم السكر والزيت.

عملنا واحد المجهود فدعم السكن، ما كيدخل مباشرة ولكن هذيك 100.000 عائلة اللي ما كانتش غاديش تتمنى ولا باقي صعيب عليها تقتني..

فالي بغينا نقولو فئات مستهدفة هشة، ما عندها حتى إمكانيات، هاذوك كيمشي لهم دعم، فئات اللي كتشتغل، الرفع من الأجور، العموم استفد من 135 مليار، وسياسات جريئة في البناء، وغيرها والإصلاحات، لأن المدرسة العمومية، المستشفى العمومي واش وصل لجميع أنحاء المغرب؟ راه غادي يوصل، وحتى هورا من شأنو أنه بطريقة غير مباشرة غيحسن الوضعية أولا القدرة الشرائية للمواطن.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس المحترم، في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة.

المستشار السيد مبارك الساعى:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تفاعلا مع جوابكم على سؤالنا في موضوع يحظى بأهمية بالغة لدى المواطن المغربي، نود في الفريق الحركي تسجيل الملاحظات والاقتراحات التالية:

أولا، السيدة الوزيرة المحترمة، الغلاء المتصاعد ومعه التضخم المتراكم منذ 5 سنوات واقع ثابت وملموس وحقيقة تعكسها جيوب وموائد المغاربة وأسواقهم اليومية والأسبوعية ومحطات المحروقات وفضاءات مختلفة الخدمات والسلع.

كما تعكسه معاناة المقاولات التي أبرمت صفقاتها بسعر يقل تقريبا حوالي 60% عن السعر الذي تشتغل به اليوم، وذلك دون الاستشهاد بالتقارير والمؤشرات الصادرة عن المؤسسات الوطنية المختصة، وهو واقع يفند الحجج والتبريرات التي يتم تسويقها.

صحية، ويمكن ما عندهم ثقافة رقمية، الوقت التي جات الحماية الاجتماعية وشفافو بأنه خدمة أولا أساسية لصالحهم كان تفاعل جد إيجابي مع هاذ الرقمنة، وهاذي إشارة إلى أن الاستراتيجية ديال (Maroc Digital 2030) من الأولويات، لأن ماشي بغينا غير نواكبو التكنولوجيا، لأن هاذ الخدمات عندها وقع جد مهم إيجابيات على المواطنين.

كذلك تبسيط المساطر وتحسين التجربة ديال المرتفق، كايين اللي فاهم أشنو الحقوق ديالو والواجبات ديالو وكايين اللي ما..

ففي التحصيل نقولو هاذ الشي كلو أشنو مازال؟ مازال شيء مهم جدا هو هاذ الرقمنة تفتح على المحيط ديال (la CNSS¹⁰)، أشنو هو ما أطباء، الصيدليات، (les laboratoires) وذاك الشي.. باش ذاك المسار يكون واضح جدا ونربحو الوقت، بالرغم أن اليوم اللي كيكون الملف كامل راه التعويضات تتمشي في 8 و10 أيام ونقول لكم سيرو قارنو مع دول أخرى مجاورة وحتى مؤسسات خاصة راه واحد المستوى مهم جدا.

ولكن أهم حاجة اللي نقول لكم، خصنا نشغلو عليها راه ماشي خدمة، أهم خدمة هو الوقت اللي عملنا هاذ الحماية الاجتماعية اللي تعممت، شفنا بأن دوزنا مراسيم قوانين وصنفتنا المغاربة فئات، وتبين عمليا بأن يمكن ذاك التقسيم ما كانش في الصواب، أن بعض الناس كانوا مقيدين كصناعات تقليديين ولا هذا.. اللي نقد نقول لكم أن (CNSS) منفتح على الحوار مع كل الفئات باش تطور نقولو المساطر ديالها، وأنها رهن الإشارة ديال مجلسكم الموقر باش يجيو إيلا بان لكم ما كيجيوش يتكلمو معكم أنا كناخذ التزام هنايا بأن السيد المدير العام مع وزارة الاقتصاد والمالية يجي للجنة ويتكلم معكم على هاذ..

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس في إطار الرد على التعقيب.

المستشار السيد مولاي عبد الرحمان ايليا:

السيد الرئيس،

مزيان هذا واحد الورش مفتوح، السيدة الوزيرة، ديال تجويد هاذ الخدمات ديال هاذ المؤسسة هاذي مسألة مهمة جدا، ولكن خصنا نستغلو الفرصة باش من خلالكم نوجهو واحد تحية إجلال وتقدير للعاملين بهاذ المؤسسة لأنهم استوعبوا بشكل جيد المسؤولية الاجتماعية والدور المحوري اللي خصو يلعبوها هاذ الصندوق حالا ومستقبلا.

أنا غير تكلمة لما قلت السيدة الوزيرة، عندي جوج ملاحظات أساسية:

الملاحظة الأولى، أعتقد بأن الأسبقية فالإجراءات ديال التحسين خصها تعطى لواحد المجموعة، أعتقد، هذا اعتقاد لواحد المجموعة ديال المحاور أساسية:

الضمان الاجتماعي يقوم بها، خاصة في إطار هاذ المنظومة ديال الحماية الاجتماعية، وعن الخدمات التي يسديها ويقدمها للمواطنين في هاذ الإطار.

احنا بدورنا نتعتبرو بأن النقاش والسؤال حول نجاعة هاذ الخدمات، خص يكون نقاشا مفتوحا ومتوصلا، خاصة بالنسبة لعلاقة هاذ الصندوق بالمؤسسة التشريعية.

صحيح، أنه على العموم كايين واحد الارتياح كبير، وواحد التطور ملموس، واحد مجموعة ديال المجهودات اللي بذلتها الدولة وبذلتها الصندوق والعاملين فيه من أجل تجويد هاذ الخدمات، ولكن كايين تحديات، تحديات كثيرة تتعلق بالضغط الناتج عن تعميم الحماية الاجتماعية، تتعلق بمحدودية الموارد البشرية، تتعلق بأمر أخرى.

صحيح، أن هاذ الإجراءات هي كل مرة تيكونو إجراءات جديدة، ولكن السؤال هو أشنا هو ما أهم هاذ الإجراءات اللي يمكن غادي نتخذوها في المستقبل القريب لمزيد من التجويد ديال هاذ الخدمات؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أظن أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كان ديما عندنا أهمية كبرى، واليوم اللي انخرطو فيه تقريبا 22 مليون إضافة منذ تعميم الحماية الاجتماعية، أصبح نقولو ورش إصلاح الخدمات ديال هاذ الصندوق أولوية من الأولويات.

وأظن أن اليوم في الواقع الملموس خدمات فواحد المستوى اللي تيفرح ما كيعينش بأن كايين تحديات وخصنا، أولا الوقت اللي كان خص في ظرف واحد السنة نسهلو الانخراط ديال 22 مليون ديال الناس إضافيا، كان فتحنا 177 وكالة جديدة باش يكون واحد التغطية، ما اكتفيناش بـ 177 وكالة، الصندوق كذلك عمل شراكات مع مؤسسة ديال خدمات القرب وتقريبا 20.000 نقطة، هذا شيء مهم جدا وباقي كيعتمد على البعض منها باش اللي عندو شي ملف باقي ولا عندو شي إجراء ما يحتاج لا يمشي للمركز، لا يمشي بعيد على المقر ديالو، فهذا نجاح كبير اللي تمكنت منو الصندوق.

كذلك الرقمنة، دابا ما قديتس نتكلم على الرقمنة، غنتكلم عليها بسرعة بينما تجي السيدة الوزيرة، تقريبا اليوم الخدمات كلها كتعمل في البوابات (macnss ; damanecom ; taawidaty) وغيرها.

شيء مهم جدا، هو هاذ الناس اللي ما كانت عندهم حتى تغطية

¹⁰ Caisse Nationale de Sécurité Sociale.

حول إصلاح الضريبة على الدخل نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الإصلاح الضريبي على الدخل ليس مجرد نقولو تخفيض للضرائب، ولكن هو أكثر من ذلك، هو رافعة هيكلية كتجمع بين دعم القدرة الشرائية وتعزيز كذلك إدماج بعض الفئات كالشباب، وغيرها.

هاذ الإصلاح ديال الضريبة على الدخل، كان نتيجة نقولو إصلاح ضريبي شامل، بعدا نقولو مناظرة، وكان فقانون المالية ديال ابتداء من 2025، بعد الحوار الاجتماعي ف 2024، كندكر بأن الشريحة اللي كانت معفاة من الضريبة على الدخل كانت ف 30 ألف درهم وارتفعت إلى 40 ألف درهم.

كذلك المتقاعدين، إعفاء كل المعاشات ابتداء من فاتح يناير من هاذ السنة، وكذلك السعر الهامشي انخفض من 38 إلى 37%، نذكر بأن هاذ الشي كلف واحد الغلاف مالي مهم، تقريبا ديال 8 دالمليار ونصف فالضريبة على الدخل، اللي من شأنو كذلك كيدخل كذلك نقولو اللي تكلمنا عليه قبل ديال دعم القدرة الشرائية ديال هاذ الفئات اللي مستهدفة بإصلاح الضريبة على الدخل.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم.

بالفعل الوزارة قتم بتخفيض كل ما جاء فالتدخل ديالكم، عبر رفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة وتعديل الشرائح لتخفيض أسعار الضريبة مع زيادة الخصومات على الأعباء، إلا كيبقى أن هاذ الإجراء في ظل الوضع الحالي أنه غير كافي، خاصة مع الغلاء المهول وتراجع القدرة الشرائية واتساع دائرة القلق الاجتماعي لدى فئات كثيرة وواسعة من المواطنين والمواطنات، وفي مقدمتهم الموظفون والأجراء والمتقاعدين والطبقة المتوسطة.

السيدة الوزيرة،

المواطن لا يقيس السياسة العمومية بمنطق الأرقام والمؤشرات، وإنما بما يلمسه من تحسن في حياته اليومية وفي أسعار المواد الأساسية وفي كلفة النقل والسكن والعلاج والتعليم، أو ما يتبقى من دخله آخر كل شهر.

- أولا، هي المحور الأساسي هو حماية المعطيات الشخصية ديال المنخرطين؛

- ثم المسألة الثانية، هي تخصيص واحد الشبايبك خاصة حسب نوع الخدمة، لأن هذا كيسهل شوية التواصل ديال المواطنين مع المؤسسة وتحديد أجال مضبوطة... وإلى آخره؛

- الملاحظة الثانية، هي أنه الإلحاق ديال (CNSS) ضمن منظومة ديال وزارة المالية، كان واحد الضرورة بعداك، وحقق واحد المجموعة ديال الأهداف مهمة، أهمها هي: الحكامة والتمويل، ويمكن أنه هاذ (CNSS) يستافد من الخبرة ديال وزارة المالية، خاصة فيما يتعلق بالرقمنة، ولكن كنعتمد بأنه غادي يجي واحد الوقت، السيدة الوزيرة، فين خصنا نفكرو فجوج ديال المسائل؛

- المسألة الأولى، خصنا نفكرو بأنه خصنا نعطيوا واحد الاستقلالية تامة لهاذ المؤسسة ديال صندوق الضمان الاجتماعي؛

- والمسألة الثانية، هو أن الضمان الاجتماعي هو منظومة للحماية الاجتماعية، تتضمن عدة خدمات، منها: التأمين الإجباري، التعويضات العائلية والتقاعد، وكبظهرلي كما قامت بذلك دول أخرى، خص كل منظومة نعطيولها واحد الميزانية خاصة بواحد التدبير خاص، بواحد الإدارة خاصة، هذا أولا؛

ثانيا، خصنا نفكرو فواحد الوقت بأن خصنا نديرو واحد الميزانية خاصة لهاذ المنظومة ديال الحماية الاجتماعية، اللي غادي تعود تناقش جنبنا إلى جنب مع الميزانية العامة ديال الدولة، وربما راه الفرصة دابا، وأنتوما بصدد ورش ديال إصلاح القانون التنظيمي للمالية فهاذ الإطار.

أخيرا، السيد الرئيس، أخيرا، النجاح ديال الضمان الاجتماعي ما كيعتمدهش فقط على، السيدة الوزيرة، على التمويل، ولكن ربما كيعتمد على الحكامة وعلى التنسيق المؤسساتي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السؤال الحادي عشر موضوعه "إصلاح الضريبة على الدخل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلي، السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

مليار درهم رقم ورقم مهم جدا.

وخصنا نعرفو بالوقت اللي كنقصو 8.5 ديال مليار درهم بقناعة أن خصنا نعاونو هاذوك الناس وخصنا ندعموهم، في نفس الوقت ما نقصنا ما كاين حتى سياسة تقشفية، هذا شيء مهم جدا.

استثمرنا فالصحة، فالتعليم، فالحماية الاجتماعية، فالفئات الهشة، اللي ما كتعرف مساكن لا ضريبة لا هذا.

فرجاء ما نقدوش نقولوبأن كنجيو بأرقام، الأجرة رقم وسعر المواد الغذائية رقم ومجهود الحكومة في الحوار الاجتماعي رقم كبير جدا، يمكن ما بقيناش كنتكلمو على 8 مليار درهم، نقولو كل واحد شحال غادي يجيه وشحال نقولو هاذك المجهود كي عرفها، ولكن راه كي عرفها، هاذك اللي كان كيخلص الضريبة على 40 ألف درهم ولا المعاش كتحدد لو الضريبة يجي يقولي راه ما عارفش تزدتو شي حاجة، (en plus) هاذيك الفئات إلى تزدتو 100 ولا 150 درهم ولا 4000 ريال هو عارفها وتيعرف يحسبها، ما تيعرفش أشنا هي 8 دالمليار، ولكن 400 درهم راه تيعرفها شهريا، وبالتالي اللي نقولو هو أن هاذ الإصلاح الضريبي احنا كنا مقتنعين به وباقي مقتنعين به، ولكن مقتنعين أن مداخيل الدولة ما تتجيش باش يستافد بها شيء حد آخر من غير المواطنين والمواطنات المغريين.

اللي بغينا نقولو راه ما كاينش شيء حكومة اللي غتكون فرحانة والناس متضررة، واسمعنا لهم يوميا واخذينا المسؤولية يوميا وأرقام، اسمحي ليا، وأرقام كبيرة تصرفات بقناعة، بجرأة، باجتهد وبمسؤولية، باش ذاك الشيء اللي واعدنا بهم نبقا ونصرفوهم في السنوات المقبلة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني عشر موضوعه "آفاق تحسين وضع المتقاعدين".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل.
تفضلني السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

تنأكدو السؤال المطروح.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

على هذا الأساس، السيدة الوزيرة، أن أي إصلاح ضريبي دون أثر مباشر على القدرة الشرائية يبقى محدودا.

وبالتالي يجب على أي إصلاح أن ينطلق من مراجعة شاملة وعادلة للأشطر الضريبية بما يخفف الضغط على الأجور الدنيا والمتوسطة ويرفع الحد الأدنى المعفى بما يتناسب وكلفة المعيشة.

كنظن السيدة الوزيرة هاذك الحد ديال 40 ألف درهم خصويطلع شي شوية، لأن الضغط وارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة أصبح واقعا يزداد من يوم ليوم، والطبقة المعنية ليست فئة عادية، وإنما اجتماعية مهمة هي ركيزة الاستقرار والتوازن الاجتماعي، محرك الاستهلاك الداخلي وإنهاكها بالغلاء والضغط الضريبي أثربشكل مباشر على النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي.

لذا، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نجدد التأكيد على ضرورة اتخاذ إجراءات استعجالية لحماية القدرة الشرائية، وإعداد مشروع قانون تعديلي لقانون المالية يروم تخفيف العبء الضريبي على الأجور والمعاشات والمراجعة المرحلية لبعض الضرائب غير المباشرة، التي تنعكس مباشرة على أسعار المواد الأساسية، والتدخل لضبط أسعار المحروقات وغيرها من المواد الأساسية والحد من هوامش الأرباح غير المبررة ومحاربة الاحتكار والمضاربة التي أثقلت كاهل الأسر المغربية.

السيدة الوزيرة،

هذا واقع والواقع لا يعلى عليه.

إن الإصلاح الجبائي الحقيقي لا يختزل في النسب والأشطر، بل يقوم على تعاقد اجتماعي جديد يشعر فيه المواطن بأن الجميع يساهم وفق قدرته الحقيقية وأن عائدات الضريبة تنعكس على جودة الخدمات العمومية من صحة وتعليم ونقل وحماية اجتماعية.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيدة الوزيرة المحترمة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

أظن أن هذا الإصلاح اللي كيكلف 8.5 ديال المليار ديال الدرهم ماشي هامش، راه ما نقدوش نقولو ماشي مجهود كبير وكبير جدا اللي تنقص من مداخيل المديرية العامة للضرائب اللي ما جاش بوحده، كان بعد إصلاح ضريبي شامل، بعد حوار اجتماعي، نقولوراه ماشي رقم راه خلينا غير 8.5 مليار درهم حتى هورقم كيف ما الأجراء راه رقم راه 8.5

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

هاذ الفئة ديال المتقاعدين أظن هي مسؤولية كبيرة اللي خص يكون نقولو من الأولويات وهي من أولويات الحكومة، كما قالت السيدة المستشارة، نقولو كايين 2 فئات بعد 5 دالمليون اللي ما عندهومش خصنا نتكلفو بهم، و5 دالمليون ديال المتقاعدين اللي تيساءلونا وتيساءلوكم مباشرة حول معاشات التقاعد.

أولا، نشوفو أشنوقمنا به مباشرة؟ في القطاع الخاص نذكر بأن في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كان رفع المعاشات ديال 5% اللي كانت عالقة.

ثاني حاجة، مشكورين، تم تعديل القانون ديال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، اللي خفضنا العتبة من 3400 يوم إلى 1300 يوم، غتقولو ليا هاذ الشي قليل، هاذ الشي راه تقريبا 32.000 ديال الناس اللي كانوا خدمو وما عندهومش التنقيط كافي، وابتداء من هاذ السنة تياخذو معاشات.

مرة أخرى، أرقام ولكن 32.000 هاذ السنة تقريبا نفس العدد السنة المقبلة والسنوات المقبلة، هذا شيء مهم جدا.

تكلت كذلك فيما يخص الإصلاح ديال الضريبة على الدخل، فقلنا كذلك أن المعاشات حتى هي كانت معنية في هاذ التخفيض، وكلفت في هاذ المبلغ الإجمالي تقريبا 1.5 مليار مشات لمعاشات نقولو ديال المتقاعدين.

فكايين إجراءات تعاملات عندها وقع حقيقي، ولكن كايين ملف أكبر اللي كايين ارتباط بين هاذ المعاشات وإصلاح التقاعد، وبالتالي غنرجعو لهذاك الملف باش نقولو خصنا نسرعه، ماشي غير لحقاش كايين أفق ديال 2030 أو لا 2040، كايين متقاعدين تيتسناو قرارات اليوم اللي مرتبطة بالطبع بأجيال ديال المستقبل، فالوقت اللي خصنا نتطرقو هاذ الملف وناخذو الشجاعة ديالنا ونبادرو به، لأن كايين مستقبل وكايين حاضر للناس تتسنى دابا اليوم أشنو غادي يوقع لنا في المعاشات، احنا عارفين هاذ الشي تنشتغلو عليه، نتمناو أننا نتقدمو في هاذ الملف.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة المحترمة، في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على الجواب ديالكم اللي أكدتم فيه على الأولوية اللي كايينة عند الملف ديال المتقاعدين.

السيدة الوزيرة،

الرفع ديال 5% للأسف ما طالش جميع المتقاعدين، وحتى هاذ

المتقاعدين ما نساوش، السيدة الوزيرة – وهاذ الشي تنظن متفق عليه الجميع – أن مئات الآلاف ديال المتقاعدين هم نساء ورجال أفنوا سنوات العمر ديالهم في خدمة الوطن وساهموا في بناء الإدارة ومرافق المؤسسات العمومية والمقاولات الخاصة، وكانو حياتهم كاملة تياديو الضريبة ديالهم على الدخل بانتظام.

وبالتالي هوما اليوم كي يعيشوا أوضاعا اجتماعية أقل ما يقال عنها أنها أوضاعا مزرية، بسبب ضعف المعاشات من جهة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية والخدمات من جهة أخرى، إلى جانب تزايد تكاليف العلاج والدواء والسكن والنقل.

وإيلا كانوا الموظفين ولا الأجراء، السيدة الوزيرة، حتى هوما كيوواجهو نفس الصعوبات رغم أن تزايدتهم بعض الزيادات اللي عرفتها الأجور ديالهم، فإن المتقاعدين كيوواجهو نفس هاذ الصعوبات اللي تكلمنا عليها، ولكن بمعاشات في أغلبها وبلغه الأرقام معاشات هزيلة، محدودة وثابتة منذ سنوات عديدة.

الاتحاد المغربي للشغل، السيدة الوزيرة، كييعتبر أن أول مدخل لإنصاف هاذ الفئة في انتظار معالجة ملف الصناديق ديال التقاعد، أولا هو مراجعة المعاشات الدنيا، مع تحديد حد أدنى للمعاش وإقرار زيادة عامة في المعاشات لجميع المتقاعدين، وسن آلية دورية وتلقائية لتحسين المعاشات، وفق نسب التضخم وارتفاع كلفة المعيشة، حتى لا يبقى المتقاعد رهين قرارات ظرفية أو مناسباتية نادرا ما يتم اتخاذها.

كما أن تحسين وضعية المتقاعدين لا يقتصر على رفع المعاشات رغم أهميتها، بل يشمل كذلك:

- ضمان الولوج المنصف والسريع للعلاجات؛

- توسيع التغطية الصحية؛

- رفع نسب التعويض؛

- تبسيط المساطر الإدارية؛

- توفير خدمات اجتماعية للقرب؛

- إقرار تخفيضات أو إعفاءات على النقل ومختلف الخدمات الثقافية أو الترفيهية.

السيدة الوزيرة،

عرفت أنظمة التقاعد إجراءات سابقة وصفت بالإصلاح، عبر رفع سن الإحالة على التقاعد وزيادة الاقتطاعات وتقليص الحقوق، الثالوث الملعون، السيدة الوزيرة، اللي كنسميوه كذلك، وحملت هاذ الإجراءات الأجراء والمتقاعدين وحدهم ثمن الاختلالات اللي ما كانوش سبب فيها، بدل ما يكون إقرار إصلاح حقيقي في إطار حوار اجتماعي مسؤول كيقوم على:

- توسيع قاعدة المساهمين؛

- استخلاص المتأخرات المترتبة بذمة الدولة؛

- رفع المساهمة ديالها من النصف للثلثين على غرار غيرها من المشغلين، مع ضرورة رفع حكمة تدبير الصناديق وتنويع أوجه استثمار مدخرات المنخرطين.

السيدة الوزيرة،

إن الاتحاد المغربي للشغل ينتظر من الحكومة مبادرات واضحة وشجاعة، تجعل من تحسين أوضاع المتقاعدين أولوية اجتماعية حقيقية، ويطالب بحق المتقاعدين الدستوري والمشروع في الكرامة والحماية الاجتماعية والعيش اللائق، عبر الزيادة العامة في معاشات التقاعد لجميع المتقاعدين والمتقاعدين وسن حد أدنى للمعاش لا يقل عن الحد الأدنى للأجر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة للسيدة الوزيرة المحترمة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

غادي نتفق معك كل الاتفاق على الجزء الأول ديال التعقيب ديالكم أن المعاشات ماشي في المستوى، أن الناس كنتنظروحان الوقت.. أظن أن في الاجتماع اللي كتقول لنا ما خصناش نتسناو إصلاح التقاعد، علاش كايين إصلاح اليوم للتقاعد؟

كايين إصلاح التقاعد لأن ما كانش، غتقولي ليا الحكامة أو لا هذا، ولكن ما كانش توازنات، ما غنحلوش مشكل باش نخلقو مشكل آخر، وبالتالي في الاجتماع ديال الحوار الاجتماعي نهار 17، هاذي تقريبا 10 أيام، السيد رئيس الحكومة سمع الكل تكلم على هاذ الملف، طلب من الشركاء أن نجتمعو، نتكلمو على هاذ الفئة، ولكن في نفس الوقت نتكلمو على الفئة ونتقدمو في إصلاح التقاعد، ما كيغنيش أن خص يكون تزامن بين 2 ملفات، أنا هو اللي عندي في المحضر أنا ما كنتش حاضرة.

واخا، على أي، أنا اللي بغيت نقول الملف ديال المعاشات يتفتح واحنا غنجمعو في إطار التقاعد ما تفوضاتش لنا اللجنة، ولكن نشوفو مع كل من شارك في هاذ الاجتماع، يمكن باش نتكلمو على هاذ الملف، ولكن تقول ليكم بأن خص الإصلاح يمشي، لأن ما غادي نديروش حل ظرفي ونزيدو نعدو واحد المشكل اللي صعيب وغادي يبقى لمدي سنوات، هاذ الشي اللي نقد نقول ليكم بكل شفافية وبكل وضوح وصراحة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

ونشكر السيدة الوزيرة المحترمة على مساهمتها القيمة معنا.

ونرحب بالسيدة الوزيرة المحترمة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة.

وننتقل للسؤال وموضوعه "الذكاء الاصطناعي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

حول الذكاء الاصطناعي نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة أمل الفلاح الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كنشكر السيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال.

لقد أكد المغرب حضوره في هذا المجال بإحراز تقدم بـ 14 نقطة في جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي سنة 2025، ليرتقي من المرتبة 87 (المقصود: المرتبة 101) عالميا إلى المرتبة 87 عالميا والمرتبة 8 على صعيد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وهذا الشي كيغكس دينامية الإصلاحات التي تم إطلاقها على المستويين المؤسسي والعملي اللي من أهمها:

- أولا: العمل على إحداث مديرية عامة متخصصة في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الناشئة، تعنى بوضع السياسة العمومية في هذا المجال؛

- ثانيا: إطلاق قطب رقمي إقليمي-عربي-إفريقي يعنى بتطوير الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات على المستوى القاري بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تزامنا مع الدورة 80 للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في شتنبر 2025، حيث سيشكل هذا المركز منصة إقليمية مرجعية (Digital for Sustainable Development) لابتكار

وتطوير حلول رقمية مستدامة في مجالات متعددة؛

- ثالثا: إطلاق مبادرة الحوار حول الرقمنة، بهدف تعزيز التعاون الاستراتيجي بين المملكة والاتحاد الأوروبي، وتطوير حلول قائمة على المعطيات والذكاء الاصطناعي لخدمة اقتصاد ومجتمع رقميين متحورين حول المواطن. حيث سيضم التعاون مجالات الذكاء الاصطناعي ودعم الشركات الناشئة والبنيات التحتية الرقمية الأمانة وقابلية التشغيل البيئي؛

- رابعا: إطلاق برنامجين وطنيين للتكوين في مهارات الرقمنة والذكاء الاصطناعي لفائدة المواهب الشابة من 8 إلى 18 سنة.

الأول، سيستهدف حوالي 200 ألف شاب بمختلف هيئات الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم.

والثاني، يهتم تنظيم ورشات تكوينية بدور الشباب، والتي تم إطلاقها وبشكل متزامن في الجهات الإثني عشر في أكتوبر 2025، استفاد منها أزيد من 47 طفلا، واحنا في طور التعميم.

- خامسا: تنظيم مناظرة وطنية حول الذكاء الاصطناعي، تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي خلصت إلى مجموعة من التوصيات في عدة مجالات.

- كذلك تم إعادة إعداد خارطة طريق (AI made in Morocco) لتطوير الذكاء الاصطناعي وعلم البيانات وإطلاق شبكة وطنية لمراكز البحث والابتكار سميناهم (Jazari Institute) كمسرع أساسي لتفعيلها بمختلف جهات المملكة.

- وأخيرا، ويهدف تعزيز العدالة المجالية للكفاءة الرقمية، تم تنظيم واحد (Hackathon) سميناه "الرمضانية" على مدار شهر رمضان الأخير بالجهات الإثني عشر، كهدف إلى تعبئة الكفاءات الشابة من أجل تصميم نماذج أولية لحلول مبتكرة تستجيب لتحديات كل جهة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم القيم، والذي يؤكد أن الذكاء الاصطناعي بات يحتل مكانة مركزية في دينامية التحول الرقمي من خلال تأثيره على المجتمع، لكونه رافعة أفقية لأهداف استراتيجية المغرب الرقمي 2030، وكذلك آلية محفزة للنهوض بالعديد من الخدمات الأساسية.

ولقد بدأت الجهود الوطنية المبذولة في هذا المجال تحقق النتائج الهامة، كما ذكرتم في عرضكم، والتي نهنئكم السيدة الوزيرة المحترمة

عليها من خلال مؤشرات اقتصادية رقمية إيجابية، تمثلت في خلق مناصب شغل إضافية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

بالمناسبة نهنئكم، ومن خلالكن نهني بلدنا على نجاح الدورة الرابعة لمعرض "جيتكس إفريقيا المغرب" قبل أسبوعين والذي ركز هذه السنة على تحفيز الاقتصاد الرقمي الإفريقي، بهدف تموقع إفريقيا كفاعل رئيسي في الذكاء الاصطناعي.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نؤكد ونشيد في فريق الاصاله والمعاصرة اعتزازنا بالمجهودات المبذولة والنتائج الملموسة في هذا المجال، وندعو في الوقت نفسه إلى بعض الاقتراحات:

- أولا: ضرورة المزيد من الجهود، لا سيما على مستوى البرامج البحثية الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي وفي البحث والابتكار في الجامعات ومؤسسات التكوين، وكذلك في الإدارة العمومية والقطاع الخاص كذلك؛

- ثانيا: ضرورة بناء وتحسين رؤية أو قاعدة قانونية وطنية متكاملة للذكاء الاصطناعي، لأن هذه الأولوية تتطور كما تعلمون وتتقدم بسرعة هائلة في غياب إطار قانوني متكامل مؤطر ومواكب لهذه الثورة التكنولوجية الجارفة، وبالتالي أصبح مطلب مراجعة القانون رقم 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي مطلبا ملحا، لضمان ملاءمة مضامينه للمعايير الدولية في هذا المجال؛

- ثالثا: تطوير سياسة وطنية لحكامة البيانات الموجهة للذكاء الاصطناعي؛

- رابعا: اعتماد مقاربة تدرجية قائمة على أولويات قطاعية مثل الإدارة العمومية والصحة والتعليم والفلاحة والخدمات ذات الطابع الاجتماعي.

وفقكم الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثاني موضوعه "الترويج لموقع المغرب كقطب رقمي وتشجيع الاستثمارات".

السيد المستشار المحترم من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل.

المستشار السيد المداني أملوك:

السيد الرئيس المحترم،

وقد ركز المعرض هذه السنة على استعمال الذكاء الاصطناعي فعلا في المجالات الاستراتيجية ذات الأولوية، خاصة التكنولوجيا المالية (Fintech)، التنقل الذكي، الأمن السيبراني، مراكز البيانات، التعليم الرقمي والمدن الذكية والبنية التحتية الرقمية السيادية.

وبذلك، يؤكد "جيتكس إفريقيا المغرب" مكانته، كرافعة استراتيجية لدعم التحول الرقمي وتعزيز سيادة التكنولوجيا واستقطاب الاستثمارات، وترسيخ موقع المغرب كمحور رقمي إقليمي وقاري يربط بين إفريقيا والعالم التكنولوجي. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد المداني أملوك:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

الأغلبية البرلمانية وفرت لكم كل الدعم لتسريع وتيرة الاشتغال على الأوراش الكبرى لبلادنا، واليوم نجدد مساندتنا لكم، ولكن الأهم عندنا أن نشكل فرصة لتعريف المواطن المغربي بالمنجزات التي تم تحقيقها، وخاصة المكانة التي اكتسبتها المملكة المغربية في المشهد الرقمي الدولي، حيث صارت بلادنا وجهة جذابة للاستثمارات المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة والمقاولات الكبرى عالميا، العاملة فالإقتصاد الرقمي، ولعل النسخة الأخيرة من معرض مراكش "جيتكس" معبرة عن المكانة المتميزة للمملكة على الصعيد الإفريقي والعالمي فيما يتعلق بالإقتصاد الرقمي. نستغل هذه الفرصة كذلك، لتكشف لنا حقيقة المنجزات المتعلقة بشكل خاص بخدمات سحابية وشبكات الجيل الجديد من اتصالات وغيرها، من البنيات التحتية الضرورية للإقتصاد الرقمي.

لقد تتبعنا كيف نجحت هذه الحكومة في تعزيز جاذبية المملكة كمركز إقليمي لمجالات الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والبنيات الضخمة وعبركبريات الشركات العالمية.

كما تتبعنا المجهود الذي قدمته هذه الحكومة في تكوين الكفاءات المتخصصة وفي الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، دون أن نغفل الإصلاحات التشريعية والمؤسسية التي قامت بها بلادنا لتعزيز الأمن المعلوماتي.

وبكل صدق، السيدة الوزيرة المحترمة، لا يمكنني كبرلماني عن الجنوب الشرقي، حامل لهموم الساكنة بجماعة تنغير والرشيديية وميدلت وزاكورة وورزازات، لا يمكنني أن أقف في هذه المنصة دون استحضار معاناة ساكنة هذه المناطق مع منطوق مغرب السرعيتين.

ففي الوقت الذي نرى المدن الكبرى تنافس المدن العالمية في السرعة

السيدة الوزيرة المحترمة،

عن الترويج لموقع كقطب رقمي وتشجيع الاستثمارات، نسائلكم.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

كنشكر السيد المستشار المحترم على طرح هاذ السؤال.

لقد أصبح المغرب يشكل منصة رائدة للابتكار الرقمي في إفريقيا، وجسرا استراتيجيا يربط بين إفريقيا والعالم التكنولوجي، والحكومة تكرر جهودها لتعزيز مكانته وإشعاعه والترويج له على الصعيد القاري والدولي.

فبالإضافة إلى إطلاق كل من القطب الرقمي الإقليمي العربي الإفريقي (D4SD¹¹) ومبادرة الحوار حول الرقمنة مع الاتحاد الأوروبي المشار إليهما في جوابي السابق، أصبح معرض "جيتكس إفريقيا" يشكل إحدى التظاهرات القارية والدولية الكبرى التي تحتضنها بلادنا بانتظام وفرصة بارزة لإبراز التقدم الذي أحرزه المغرب في مجال التكنولوجيات الحديثة.

ولقد عرفت النسخة الرابعة المنظمة في مدينة مراكش من 07 إلى 09 أبريل 2026، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، نتائج جد إيجابية، سواء من حيث حجم المشاركة أو من حيث جودة التمثيلية الدولية، إذ استقطبت أكثر من 55.000 مشارك مقارنة بـ 52.000 في سنة 2025 رغم الظروف الدولية الصعبة، وكذلك أزيد من 130 بلدا، بمشاركة حوالي 1500 عارض من 58 دولة.

إلى جانب 412 مستثمر دولي من أكثر من 35 دولة، كيمثلو أصول تفوق 350 مليار دولار تحت التدبير.

وشهدت التظاهرة تنظيم أزيد من 4600 اجتماع عمل، كما شهدت هذه الدورة دينامية قوية لمنظومات الشركات الناشئة، حيث تم دعم 300 شركة ناشئة مغربية من قبل الوزارة ضمن مبادرة (MOROCCO 300)، واختيار 165 شركة ناشئة مغربية لعقد لقاءات ثنائية مباشرة مع المستثمرين، ودخول حوالي 64% من الشركات الناشئة في مفاوضات متقدمة بعد الحدث.

وعلى مستوى الاستثمار، لقد عرف معرض "جيتكس" مشاركة أبرز الصناديق الدولية التي تمثل أكثر من 80% من تمويل الشركات الناشئة في إفريقيا، إضافة إلى حضور واسع لمؤسسات تمويل التنمية الدولية، مما يعزز جاذبية المغرب كمركز إقليمي للاستثمار الرقمي.

¹¹ Digital for Sustainable Development.

الأترنت في بعض الأماكن فهو الصبيب قليل وقليل جدا.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة:

أولا، الجواب ديالي يعني الموضوع ديالو هو ورش الإدارة الرقمية بحال اللي تطرح.

تنتوجه بالشكر للسيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

اللي يمكن لي نقول لكم أنه حول موضوع تكوين الموظفين من أجل مواكبة التطورات ومستجدات الإدارة الرقمية، عملت الوزارة في إطار ورش تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية على توفير الدعم والتكوين المتواصل لفائدة ممثلي الإدارات خلال مرحلة جرد وتصنيف جميع المساطر اللي تتدخل ضمن مجال اختصاص الإدارات العمومية، وكذلك فيما يخص تدوين القرارات الإدارية ومعالجتها على مستوى بوابة "إدارتي".

من جهة أخرى، الوزارة تتعمل على توفير الدعم التقني ومواكبة المنهجية الدقيقة لمختلف الإدارات العمومية اللي عندها رغبة باش تبسط وترقمن المساطر والمسارات ديال المرتفقين ديالها.

وفي هذا الإطار، تم تعزيز جاهزية نظم المعلومات بالإدارات العمومية لتحقيق التشغيل البيئي، تعمل الوزارة على تنفيذ برامج تكوين موجهة لفائدة مسؤولي وموظفي الإدارات العمومية، تهتم مجالات رقمنة الإدارة، إدارة التغيير، الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، بما يمكن من توحيد الفهم التقني والتنظيمي لمتطلبات التشغيل البيئي.

ولقد استفاد من هذه البرامج التكوينية أكثر من 300 موظف خلال الفترة 2026/2025، واللي تيمثلو 117 إدارة عمومية، مع برمجة مشروع تكوين أوسع بهدف رفع مستوى النضج الرقمي للإدارات العمومية وضمان جاهزية أنظمتها المعلوماتية للتكامل وتبادل المعطيات.

كما يتم تعزيز تبادل الخبرات التقنية والمنهجيات بين الإدارات العمومية عبر شبكات سفراء الحكومة الإلكترونية والرقمنة واحد (e) (réseau) سميناه "رائد" التي تضم مسؤولي نظم المعلومات بمختلف الإدارات العمومية، واللي كتشكل إطار مؤسسي لتقاسم التجارب وتوحيد المقاربات والأدوات المعتمدة في مشاريع التحول الرقمي والتشغيل البيئي.

كما يتم إرساء آليات عملية للتنسيق من خلال تنظيم لقاءات وورشات تقنية دورية تجمع مختلف الفاعلين في مجال التحول الرقمي،

وجودة الخدمات المرتبطة بالاتصالات وتكنولوجيات الرقمنة، لازالت ساكنة العديد من جماعات الجنوب الشرقي، تعاني من مشاكل بدائية في عالم الاتصالات، حيث تنقطع الشبكة وتغيب التغطية ويضطر المواطنون والمواطنات إلى البحث فالمرتفعات عن ومضة وموجة الشبكة.

لم يعد مقبولا في مغرب يطمح إلى تنمية ترابية ومندمجة ومتوازنة ومنصفة، أن ندعو السكان إلى الانخراط في شبكة الأقمار الاصطناعية التي لا يمكن للمواطن البسيط أن يفكر في استعمالها بسبب التكلفة الباهظة.

المفروض فيكم اليوم، أن تسارعوا لتدارك الخصاص والفوارق في الاستفادة من التنمية المعلوماتية لبلادنا، وأن تنصفوا مناطق المغرب العميق، العريق، مغرب الهوامش، التي يتعين تسريع تنميتها للتخلص من الفوارق المجالية.

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث موضوعه "ورش الإدارة الرقمية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حلي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

نسائلكم عن ورش الإدارة الرقمية داخل التراب الوطني.

واحنا، السيدة الوزيرة، نعرفو هاذ السؤال طرحناه منذ البداية، وتكلمنا على الرقمنة وتكلمنا على الرقمنة ديال الإدارات، بغينا نعرفو دابا الآن، السيدة الوزيرة، على الإدارات العمومية والوزارات واش تيوصلو للمبتغي، وصلو لجميع المدن وصلت الرقمنة لجميع المدن والقرى.

واحنا نعرفو، السيدة الوزيرة المحترمة، بأن القرى الآن ما فيهومش الريزو تماما، ما فيهومش الهواتف، ما فيهومش طرق المواصلات.

كيفاش، السيدة الوزيرة، بأن جل الجماعات الترابية داخل تراب المملكة ما مموفراش فيهم المواصلات، ويمكن لنا الحمد لله احنا في عصر السرعة وعصر الرقمنة، خصنا هاذ المشكل، السيدة الوزيرة، يمكن لو يتحل ديال المواصلات وديال الأترنت والصبيب، ولو ويكون

يهدف تبادل الخبرات وتقاسم التجارب الناجحة واستخلاص الدروس المستفادة من المشاريع المنجزة.

من جهة أخرى، يتم توفير تكوينات رقمية من خلال منصة الأكاديمية الرقمية، وهي منصة وطنية للتكوين عن بعد في المجال الرقمي إضافة إلى دعم التكوين الحضوري من خلال ورشات تكوينية متخصصة في المجال الرقمي، ويقدم هذا البرنامج أكثر من 244 درسا إلكترونيا بما يعادل 1300 ساعة من التكوين في المجال الرقمي لفائدة الإدارات العمومية، المقاولات المتوسطة الصغرى والناشئة، وكذا عموم المواطنين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

شكرا على جوابكم اللي في الحقيقة اللي هو شافي واعطينا بعض المعلومات اللي هي دقيقة وصحيحة وكنشكركم من هاذ المنبر.

السيدة الوزيرة،

بغيناكم تزيدو تجتهدو وتنصفو ذاك الطبقة اللي ما كيوصلهاش الأنترنيت واللي ما عندهاش الشبكة في البوادي، باش يمكن حتى ذاك الناس يستافدو حتى هوما من الخدمات ديال الأنترنيت والخدمات اللي كتكون ضرورية حتى البنكية في بعض الأحيان.

السيدة الوزيرة،

لا شك أن العنصر البشري هو العمود الفقري لنجاح ورش الإدارة الإلكترونية، لأن التكنولوجيا مهما تطورت، تبقى مجرد أداة إن لم يرافقها موظف مؤهل متجدد.

إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية نعتبر أن التكوين المستمر لم يعد ترفعا إداريا، بل ضرورة أساسية لمواكبة الإيقاع السريع للتحويل الرقمي وضمان سيادة المغرب الرقمية في مواجهة التحديات والأمن السيبراني.

لقد قطعت بلادنا مراحل جد مهمة في تنزيل هذا الورش، سواء من خلال تعميم الهوية الرقمية أو البوابة الإلكترونية للخدمات أو رقمنة المساطر الإدارية على مستوى كل ربوع المملكة.

لكن من هاذ المنطلق لا بد من مواكبة البناء التي ينهجها الفريق، نود ونحن في الفريق الاستقلالي تسجيل بعض الملاحظات والتوصيات

التي ترتبط أساسا بالتكنولوجيا الرقمية:

أولا، نلاحظ أن التكوين الرقمي الحالي لا يزال يعرف تشتتا بين القطاعات وغياب إطار مرجعي وطني موحد للكفاءات الرقمية، مما يستلزم إحداث دليل وطني للمهارات الرقمية للوظيفة العمومية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوع "تقييم ورش تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

تفضل السيد الرئيس المحترم.

المستشار السيد عبد الرحمان الديسي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

أخواتي المستشارات،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن مآل ورش تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، السيدة الوزيرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة المحترمة للإجابة على السؤال.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي واصلاح الإدارة:

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

علاقة بهذا الورش تتعمل الوزارة على:

- أولا، مواكبة الإدارات في تبسيط ورقمنة مسارات المرتفق، عبر توفير التأطير المهني والتقني اللازم، وإطلاق عدد من المشاريع النموذجية التي تم تنزيلها، ومن أبرزها:

✓ تسجيل الأطفال بالمدرسة؛

✓ الترشح الحر لنيل شهادة البكالوريا؛

✓ إنشاء دور الحضانه؛

✓ رقمنة مساطر الاستفادة من التحفيزات الجبائية لفائدة شركات ترحيل الخدمات؛

تفاعلا مع جوابكم، نود التأكيد على ما يلي، السيدة الوزيرة:

أولا، السيدة الوزيرة، بعد مرور خمس سنوات على دخول قانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية حيز التنفيذ، ورغم الجهود المبذولة لازال واقع الإدارة المغربية على حاله ولا زالت الحصيلة ضعيفة، سواء في مجال تجويد الخدمات الإدارية وفي مجال الرقمنة، سواء في مجال تخليق وتحسين مناخ الأعمال، كما لازال المرتفقون والمواطنون مجبرون على الإدلاء برزمة من الوثائق بعضها ألغاه القانون.

أولا، السيدة الوزيرة، حشومة وعار أننا مازال تنطالبو بشهادة العزوبية وشهادة عدم الطلاق وشهادة عدم الحياة، ولا زالت بعض الإدارات تطلب تصحيح الإمضاء ونسخ الوثائق رغم إلغائها بصريح النص، ولا زال التصريح بالشرف الذي اعتمده القانون رقم 55.19 كبديل عن وثائق عديدة غير مفعلة بالشكل المطلوب.

وخلاصة القول في هذا الإطار، أن الواقع يتحدى روح التشريع والقرار الإداري يعطل القاعدة القانونية.

ثانيا، في هذا الإطار نسجل، السيدة الوزيرة، أن النجاح في هذا الورش الأساسي في منظومة الإصلاح الإداري يتطلب رؤية سياسية واضحة المعالم وحكاما النجاعة، تضع حدا للتماطل والتردد في تفعيل ميثاق المرافق العمومية وتنزيل ميثاق اللاتركيز الإداري وتصحيح المسار في ورش ترسيم الأمازيغية والتنزيل الفاعل للعدالة الرقمية اجتماعيا ومجاليا وتطوير منظومة التكوين والتكوين المستمر؛

ثالثا، وختاما نعتبر، السيدة الوزيرة، أن المدخل الأساسي لإصلاح إدارات ناجحة هو الانتقال من نظام أساسي عام ومتجاوز للوظيفة العمومية إلى قانون إطار الوظيفة العمومية، يضع حدا للتباين في الأنظمة الأساسية الخاصة والخصوصية، بالموازاة مع إصلاح شمولي لمنظومة الأجور، وضمان تكافؤ الفرص ومعايير الاستحقاق والكفاءة في إسناد المناصب العليا، والمداخل هو خروج وزارتك الموقرة من المركز نحو الجهات.

مثلا، السيدة الوزيرة، لحد الآن مازال الوزارة ما عندها حتى تمثيلية داخل الجهات نهائيا، نتمناو، السيدة الوزيرة، أن يكون عندكم تمثيلية داخل 12 جهة، ما شي في الأقاليم ولكن على الأقل الجهات، باش يمكن يلقاوا على الأقل مع من يتعاملو مع من يتناقشو.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

ونشكر السيدة الوزيرة المحترمة على مساهمتها القيمة معنا.

وهذا، قد نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

رفعت الجلسة.

✓ إحداث المختبر الرقمي من أجل الابتكار والتحول الرقمي للمنظومة التعليمية؛

✓ كما تم إعداد دليل منهجي لتبسيط والإعداد لرقمنة مسارات المرتفقين لفائدة الإدارات العمومية، باعتماد مراقبة تجريبية مكن من تخفيض نسبة 45% من عدد الوثائق المطلوبة؛

✓ وكذلك تمويل مجموعة من مشاريع الرقمنة عبر صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي.

- ثانيا، تم تصميم وتطوير البوابات المشتركة، كالمرجع الوطني للخدمات العمومية الرقمية (E-Services) اللي تبيضم أكثر من 600 خدمة، وقد تمت ملاءمة حوالي 50% من المسارات مع مقتضيات القانونين رقم 09.08 لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، و05.20 اللي عندها علاقة بالأمن السيبراني، وهاذ المسارات تضم أكثر من 120 خدمة رقمية.

وتشتغل الوزارة على التطوير المستمر لبوابة "idarati" عبر مشروع هيكلية وتوحيد نموذج معطيات المساطر والقرارات الإدارية، وكذا ربات محادثة ذكي (un Chatbot)، وقد تم تنفيذ مشروع تجريبي شمل أكثر من 400 مسطرة ذات أولوية، مكن من إنشاء قاعدة بيانات موحدة، تشكل ركيزة للبحث الذكي وتبسيط المساطر وتسريع رقمنة الخدمات.

كما تم إطلاق تطبيق (Idarati X.0) من خلال إرساء ولوج موحد وذكي إلى الخدمات الرقمية، يقوم على اعتماد محفظة وطنية رقمية مدمجة ضمن بنية آمنة، وهو (le projet)، (le wallet)، اللي دابا نتخدمو عليه (le wallet national).

وكذا إطلاق منصة تميز النواة للشبكة الوطنية لمعاهد الجزري أو (Jazari Root) حيث ستعمل على تطوير البحث العلمي والابتكار التكنولوجي وتوظيف إمكانات الذكاء الاصطناعي، بهدف تسريع رقمنة الإدارة العمومية او ما يسمى (E-gov)، وضمان التشغيل البيئي والإلتقائية على المستوى الوطني من خلال مراجع ومعايير مشتركة.

ثالثا، نحن الآن انتهينا من إعداد مشروع قانون رقمنة الخدمات الإدارية، وذلك وفق مقاربة تشاركية، بهدف وضع قواعد تصميم وتقديم الخدمات الرقمية واعتماد التبادل البيئي بين الإدارات والتزامات الإدارة والمرتفق وتأطير استعمال الذكاء الاصطناعي وضمان حماية المعطيات، وهذا المشروع هو الآن في قيد المصادقة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس المحترم للرد على التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الدرسي:

شكرا السيدة الوزيرة.

محضر الجلسة رقم 279**التاريخ:** الثلاثاء 17 ذو القعدة 1447 هـ (5 ماي 2026 م).**الرئاسة:** المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.**التوقيت:** ساعتان وإحدى وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الحادية عشرة بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين، لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، فليتفضل.

مشكورا.

المستشار السيد عبد الرحمان وafa، أمين الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تقدم السيدات والسادة أعضاء المجلس، في الفترة الممتدة من 28 أبريل 2026 إلى تاريخه، بعدد من الأسئلة الشفهية والكتابية، وذلك كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 33 سؤالا شفهيًا؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 15 سؤالا كتابيا؛

- عدد الأجوبة: 16 جوابا كتابيا.

ونحيط المجلس الموقر، بأننا سنكون على موعد مباشرة بعد هذه

الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية، تخصص للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 35.24 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية القانون؛

- مشروع قانون رقم 56.24 يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن إلى شركة مساهمة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الأمين.

إذن، نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآتية الموجهة لوزارة التجهيز والماء.

نرحب بالسيد الوزير.

وحول الأسئلة الموجهة له هي حول الطرق، وتجمعها وحدة الموضوع.

إذن، البداية مع السؤال الآتي الأول لفريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "برامج الوزارة لتفعيل الاتفاقيات في المجال الطرقي مع الجهات".

الكلمة للسيدة فاطمة الحساني، تفضلوا.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الوزير،

عن برامج الوزارة لتفعيل الاتفاقيات في المجال الطرقي مع الجهات نسائلكم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآتي الثاني موضوعه "مساهمة الوزارة في برامج صيانة الطرق القروية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلوا، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مصطفى الميسوري:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

عن البرنامج الوطني الخاص بالطرق القروية نسائلكم، إقليم تاوانات بالخصوص؟

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثالث موضوعه "مساهمة الوزارة في برامج صيانة الطرق القروية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.
تفضلوا.

المستشار السيد سعيد برنوشي:

نفس السؤال، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال.

السؤال الآتي الرابع موضوعه "برامج الوزارة لتفعيل الاتفاقيات في المجال الطرقي مع الجهات ومساهمة الوزارة في برامج صيانة الطرق القروية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لتقديم السؤال.
السي صبحي، تفضلوا.

المستشار السيد محمد صبحي:

نفس السؤال، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الآتي الخامس موضوعه "البرنامج الوطني الخاص بالطرق القروية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلوا، السيدة فاطمة الحساني.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال.

البرنامج الوطني الخاص بالطرق القروية.

السيد الرئيس..

المستشار السيد مصطفي الميسوري:

نفس السؤال.

السؤال الآتي السادس موضوعه "برامج تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع الجهات في المجال الطرقي ومساهمة في صيانة الطرق بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

الأستاذة فتيحة تفضلوا.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال.

السؤال الآتي السابع موضوعه "تفعيل الاتفاقيات مع الجهات في المجال الطرقي وصيانة الطرق القروية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، السي السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال.

إذن الكلمة لكم السيد وزير التجهيز والماء للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالطرق.

تفضلوا للمنصة السيد الوزير.

السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون الأعزاء،

أود فهاذ الإطار أولاً أن أشكركم على اهتمامكم بهذا الموضوع الهام، المتعلق بالطرق القروية وكذلك بالطرق بكيفية عامة.

بغيت في هاذ الإطار نأكد بأن جلالة الملك محمد السادس فهو يعطي أهمية قصوى لهاذ المجال، وخير دليل على ذلك وهو أكد أنه من الضروري أن يكون هنالك مغرب بسرعة واحدة، وأكد كذلك مؤخراً في

وبالنسبة للطرق غير المصنفة التي ما كانتش تدخل فاختصاصات الوزارة، رغم ذلك في إطار التعاقد دخلنا بـ 30% من الميزانية، و70% عند الجهات على أساس، وهذا اللي بغيت نركز عليه، على أساس نمشيو في إطار الأولويات المحددة من طرف الجهات، إيلا اعتبرنا بأن "أهل مكة أدري بشعابها"، احنا معلوم عندنا المديرية الجهوية، المديرية الإقليمية اللي عندها كذلك الدراسات التقنية وعندها التصور اللي كاين فهاذ الإطار، فاعتبرنا أنه من الضروري أن نستمتع وأن تكون هنالك لجان مشتركة ما بين الوزارة والجهات باش يكون هنالك تحديد ما هي الأولويات، وعلى أساسها تدارها ذلك اتفاقيات الشراكة.

بالتالي فالיום تم التوقيع على 7 اتفاقيات، واللي هي:

أولا، درنا اتفاقية اللي كانت كما تعلمون ديال الجهة ديال الدار البيضاء-سطات، والجهة ديال كلميم- واد نون، والجهة ديال مراكش- أسفي، والجهة ديال طنجة- تطوان- الحسيمة، وجهة الرباط- سلا- القنيطرة، والجهة كذلك ديال فاس- مكناس، وعندنا الجهة اللي هي سوس-ماسة اللي تدارت اتفاقية ومن بعد درنا كذلك التحيين ديالها واللي هي في طور المصادقة اللي هي كذلك جاهزة.

وعندنا الجهة ديال بني ملال- خنيفرة والجهة ديال درعة- تافيلالت وجهة فاس- مكناس الجزء الثاني، لأن كان الجزء الأول وهذا الجزء الثاني، فهي اليوم باقيين ما تم المصادقة النهائية عليها.

اللي مهم وهو أنه في إطارها التصور وهو أننا من الضروري أن نعمل في إطارها العمل باش يمكن لنا نظورو، أولا فك العزلة على الساكنة القروية، ولكن ثانيا كذلك دخلنا فواحد المنظور جديد اللي تيجعل أنه ضروري كذلك نفكو العزلة على الأقاليم، خصوصا أنه كما تعلمون أن هنالك الميثاق الجديد ديال الاستثمار.

هاذ الميثاق الجديد ديال الاستثمار فهو تيعطي واحد الدعم خاص انطلاقا من البعد الترابي، أي أنه المناطق النائية فكيبتعطى دعم إضافي ديال 10% حتى لـ 15% مقارنة مع المناطق المتقدمة بحال الدار البيضاء وبحال الرباط... إلى آخره، باش يكون واحد التحفيز للاستثمار فهاذ الأقاليم.

الإشكال وهو أنه انتوما عارفين بأن عندنا إشكالية حقيقية ديال الولوج إلى هذه الأقاليم، وبالتالي ففي إطارها المنظور الشمولي اللي أكد عليه جلالة الملك، اعتبرنا أن زيادة على ما يتم القيام به من خلال البعد ديال الطرق المصنفة وغير المصنفة أن يكون هنالك الأولوية تعطى لفك العزلة على الأقاليم، باش أنها يمكن لها تكون عندها القدرة والجدية الكافية باش أنها تجلب الاستثمارات ونخلق فرص الشغل ونطوروكذلك هاذ المناطق.

بالنسبة لإقليم تاونات لأن تم طرح هاذ السؤال، فإلي يمكن لي نقول لكم بأن تدارواحد المجهود خاص اللي هي برنامج ما بين 2021 و2025 فهي كان واحد البرنامج مهم ديال 755 مليون ديال الدرهم.

خطاب العرش وكذلك في افتتاح البرلمان على أن باش تعطات الانطلاقة لواحد المخطط تنموي محلي مندمج، اللي هو تيجعل أن هاذ البعد الطريقي فهو تيدخل في إطار سياسة حكومية مندمجة، الهادفة إلى أن يكون هنالك فعالية أكثر ووقع أكبر على المواطنين والمواطنات.

وبالتالي، فكل ما هو مبرمج اليوم، إن شاء الله، في إطارها المخطط اللي تعطت لو أربع مرات ميزانية ديال صندوق التنمية القروية، أي 210 ديال المليار ديال الدرهم بالنسبة لثمان سنوات المقبلة، فهو غيكون عندو واحد الوقع جد إيجابي، لأنه الطرق اللي غتدار، غتدار لصالح التعليم، لصالح الصحة، لخلق فرص الشغل والأنشطة الاقتصادية.

ورغم ذلك، ضروري التأكيد بأن كاين هنالك تراكم في هاذ الإطار، بحكم أنه من 1995 إلى اليوم تدارت عدة برامج للطرق القروية، تدارت بالنسبة لـ 1995 إلى 2005 الطريق البرنامج الأول للطرق القروية اللي فيه 11.240 كيلومتر، تدار البرنامج الثاني اللي فيه 15.500 كيلومتر ديال الطرق القروية ما بين 2005 و2015، وكذلك بالنسبة لبرنامج تقليص الفوارق المجالية، فهو كذلك تدارت فيه 21.000 كيلومتر.

يمكن لي نقول لكم بأن اليوم إيلا جينا شفنا العدد أو الرصيد الطريقي ببلادنا، تنلقوا بأن هنالك توازن ما بين الطرق المصنفة والطرق غير المصنفة، بحكم أن نفس الأعداد فهي كاينة ما بين نوعية الطرق.

من جهة أخرى، كذلك فتدار واحد مجهود خاص في إطارها الحكومة، من أجل العمل على تعبئة وتقوية وتأهيل العديد من الطرق.

فهاذ الإطار يمكن لي نقول لكم بأنه إلى غاية 2025 تم تأهيل 5829 كيلومتر من الطرق القروية المصنفة، وكذلك تم الأخذ بعين الاعتبار أنه الطرق غير المصنفة والطرق القروية فهي كذلك تستدعي الصيانة، وبالتالي فأدرجنا داخل الميزانية ديال 2024 و2025 و2026 أنه تنديرو 300 كيلومتر سنويا ديال صيانة الطرق القروية.

واليوم مع المشروع الجديد، إن شاء الله، اللي تم المصادقة عليه في المجلس الوزاري اللي ترأسه جلالة الملك محمد السادس أيده الله، المشروع الجديد ديال الجهوية المتقدمة من بين الاختصاصات الجديدة اللي تم إدراجها، وهو الاختصاص ديال صيانة الطرق القروية وبناء الطرق القروية اللي تتجمع بين جماعتين، وهذا كذلك هو بعد أساسي اللي غيوضح فالواقع من ينبغي أن يقوم بذلك باش يكون هنالك تكامل بين ما هو حكومي وما هو ترابي.

من جهة أخرى، بالنسبة لهاذ الأمر اللي تيتعلق بالطرق فدرنا اتفاقيات، اتفاقيات شراكة مع العديد من الجهات، وفي إطارها الاتفاقيات شراكة مع الجهات، درنا ما هي طرق مصنفة اللي تدار فيها اتفاق، ودرنا ما هي الطرق غير المصنفة اللي احنا غندخلو فيها كوزارة ديال التجهيز والماء، وبالتالي اللي هي طرق مصنفة فمشينا بواحد المتوسط ديال 50% ديال المساهمة.

على الساكنة القروية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كنشكركم السيد الوزير المحترم على هاذ الجواب المسهب واللي يعني حقيقة فيه الوضوح ورؤية واضحة، لأن كنزلو تعليمات مولوية سامية كتأكد على أهمية الطرق وفك العزلة على العالم القروي وفك العزلة على المغرب كامل، لأن اليوم كنا كيخصنا نفكو العزلة على العالم القروي كما جا في الكلام ديالكم وعندكم برنامج طموح فهاذ الباب على البرنامج ديال تاوانات خير دليل.

ولكن اليوم كذلك اليوم احنا عندنا العلاقة بالاستثمار، واللي يعني في القانون ديال الاستثمار و(surtout) القانون الجديد ديال الاستثمار واللي الجاذبية كايئة دابا اليوم، كايين التشجيعات الترابية، يعني تتمشي من 10 حتى لـ 15 ولكن اليوم هو الطرق، وهذا هو بيت القصيد، اللي كنا طرحناه فوزان على تثنية وزان، على أي سنعود إلى ذلك فيما بعد.

إذن طرحنا لهاذ السؤال مرده للاقتناع بأن تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفوارق المجالية مسؤولية جماعية، يجب على الكل الانخراط فيها وفي المقدمة ديالها وزارة التجهيز، لأن هي الرابعة لهاذ البنية التحتية الطرقية، كما أكد على ذلك جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

كنعتبرو الاتفاقيات، كيف ما جاء في الكلام ديالكم وفي السؤال ديالنا كما طرحناه، أن الاتفاقية اللي تتعقدها الجهات مع القطاعات الحكومية هي آلية مناسبة لتوحيد وتنسيق تدخلات مختلف الفاعلين في الجهود الرامية لتعزيز البنية التحتية على المستوى الجهوي وخاصة الطرقية، ومن أجل تحقيق الالتقائية والتخفيض من التكاليف ديال هاذ الطرق، لأنها جد مكلفة.

فهاذ الإطار، نثمنو انخراط الوزارة ديالكم في إبرام اتفاقيات طموحة مع مجموعة من الجهات، ومنها جهة طنجة- تطوان- الحسيمة من أجل تعزيز الشبكة الطرقية في مختلف أقاليم الجهة، بهدف تحسين

- عندنا برنامج ديال الصيانة الطرقية اللي مكن من تأهيل 137 كيلومتر من الطرق؛

- هنالك برنامج تقليص الفوارق المجالية اللي هو لعب واحد الدور كذلك ديال الصيانة ديال 75 كيلومتر من الطرق؛

- وقع كذلك بناء وترميم منشآت فنية، 28 منشأة فنية؛

- وقع كذلك برنامج ديال إصلاح أضرار الفيضانات واللي تم إصلاح 4 النقط انقطاع الطرق خلال فصل الشتاء؛

- وهنالك برنامج ديال الطريق السريع اللي هي كذلك اللي تدارت 11 كلم، الطرق السريعة ما بين فاس وتاوانات؛

- وعندنا معلوم مناطق أخرى اللي هي في طور الإنجاز وغرجع لها؛

- والبرنامج كذلك الخاص بتهيئة السلامة اللي دارت فيها بناء ملتقيين للطرق.

أما بالنسبة للمشاريع اللي هي في طور الإنجاز فهي 940 مليون ديال الدرهم؛

- عندنا مشروع ديال تثنية الطريق الوطنية رقم 8 الرابطة بين فاس وتاوانات اللي هي في إطار البرنامج ديال التنمية كذلك اللي تدار؛

- عندنا مشروع توسيع الطريق الجهوية رقم 419 الرابطة بين سيدي يحيى زروال وتبوذة اللي هي كذلك في إطار التأهيل الطرقي؛

- عندنا برنامج توسيع وتقوية الطريق الإقليمية رقم 5304 الرابطة بين واد زاغ وتافرانة، وهادي كذلك فهي في طور الإنجاز؛

- عندنا توسيع وتقوية الطرق الإقليمية 5334 الرابطة بين الطريق الوطنية رقم 06 وأولاد عياد، حتى هي في طور الإنجاز؛

- وهنالك إعادة بناء منشأة فنية على واد بوشابل بالطريق الإقليمية رقم 5328.

وهنالك العديد من المشاريع اللي هي مبرمجة بالنسبة لهاذ السنة؛

- توسيع وتقوية الطريق الإقليمية رقم 5319 الرابطة بين بوعروس وحجرية؛

- ومشروع بناء الطريق الإقليمية رقم 5315 الرابطة بين الودكة والمشاع، وهي كذلك من بين الطرق المهمة اللي تترابط بين الجماعات الترابية.

وبغيت نقول كذلك أن في إطار العمل اللي قمنا به داخل الوزارة، وهو أن في هاذ سنة 2026 و2027 درنا اتفاقيات مع العديد من المجالس الإقليمية اللي فتح المجال للعديد من الطرق غير المصنفة باش أنها يكون هنالك إنجازها فهاذ المرحلة قبل ما تنطلق المخطط المندمج ديال التنمية المندمجة المحلية، وبالتالي عندنا 2400 كيلومتر اللي غنديرو في 2026-2027 كلها فهي موجهة للعالم القروي ولفك العزلة

مرة ثانية تفضلوا السي الدحمانى ..

المستشار السيد مصطفى الميسورى:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

فى إطار التعقيب على جوابكم، لا بد أن نذكر بأن المجهود الذى عرفته بلادنا فى هذه الولاية الحكومية على مستوى تحديث البنية الطرقية الوطنية مجهود غير مسبوق، فلا أحد ينكر اليوم الاستثمارات الكبيرة فى مجال الطرق والسيارات المصنفة بمختلف درجاتها، والذى تسهم فى تحسين حركة السكان وتنمية الأنشطة الاقتصادية وتقليل التكاليف اللوجيستية.

كما نشكركم، السيد الوزير المحترم، لاستجابتكم لمطالبنا الملحة من أجل تنمية المنطقة، خصوصا القنطرتين بقرية با محمد، القيمة على واد سبو، الذى تربط جماعة المكناسة وجماعة أولاد داوود بقرية با محمد، ولكن بدون بنية طرقية مهيئة تبقى القنطرتين دون فائدة تذكر لى يستفيد منها أكبر عدد من السكان.

وهنا لا بد كذلك من الاعتراف باستمرار معاناة ساكنة المناطق الجبلية بالخصوص من الوضعية المتردية التى آلت لها الشبكة الطرقية غير المعبدة، بسبب ضعف وهشاشة البنية التحتية بالعديد من الطرق القروية الحيوية، خصوصا خلال موسم التساقطات المطرية، وأخص بالذكر مناطق جهة فاس- مكناس، وكمثال إقليم تاونات الشاسع.

وهى فرصة لنحثكم على إيلاء عناية خاصة بالطرق الواقعة بدائرة قرية غفساي تيسا وتامضيت، ودائرة تاونات والى تحتاج إلى تدخلات عاجلة لتدهور بنيتها التحتية، مع العناية بالطرق التى تربطها بباقي الإقليم والأقاليم المجاورة، السيد الوزير.

ونستغل هذا السؤال، السيد الوزير، باش نوليولذوك القنطرات بجوج، السيد الوزير، الذى كنتو جينا لكم الطلب ووفيتو بهم، منشآت جد جد فى مستوى عالى، ولكن، السيد الوزير، الطرق الذى كترت ما بين هاذ القنطرات راهم تضررو بزاف، ولا إله الله محمد رسول الله، وهى الطريق الجهوية 501 الرابطة بين 4 أقاليم: مولاي يعقوب، قرية با محمد، وزان، وسيدى قاسم، والطريق الجهوية 506 الرابطة بين إقليمى سيدى قاسم مرورا بإقليم مولاي يعقوب نحو إقليم تاونات، جماعة المكناسة، والطريق الإقليمية التى تربط جماعة بوشابل بقرية با محمد.

وفى هذا الصدد، ندعوكم، السيد الوزير، إلى دراسة إمكانية تصنيف هذه الطرق وإدماجها فى الشبكة الوطنية بالنظر للدور الحيوى الذى تقوم به.

كما ندعوكم إلى ترتيب جهودكم وتعبئة الفاعلين الإقليميين والجهويين حول برنامج شامل لتأهيل وتحديث الشبكة الطرقية

جاذبيتها الاقتصادية واستقطاب الاستثمارات وتقليص الفوارق وتحسين الربط الطرقى وتجويد المحاور الطرقية وفك العزلة المجالية بين أقاليم ومدن الجهة.

السيد الوزير المحترم،

الإعلان عن مختلف المشاريع التى تشملها هاذ الاتفاقية، وكما جاء دابا فى الجواب دىالك، تىكون عندو واحد الوقع إيجابى مباشر، لأن تنلمسو فى العلاقات دىالنا مع الناخبين أن الناس كتطالب بالطرق، كتطالب بفك العزلة، هى أولى الأولويات المنتخبين.

إذن تيتعلق الأمل كبير على هاذ فك العزلة للتخفيف من المعاناة اليومية دىال هاذ التنقل، ولكن للأسف كايين يعنى اليوم ما غنقولوش كولشي مزيان، ولكن كايين واحد شوية دىال التأخر، أو لا يمكن التأخر كايين لأن عندي واحد النسبة هنا، كايين 80% مثلا الطريق.. الثانية التى كايينة فى مدخل وزان، 80%، تحويل من الجهة مشكورة 12 مليون درهم، ولكن كايينة طرق الذى مازال ياله 5% فىها، يعنى كايين تحويلات مازال، هذا تىطلب منا أننا خصنا نعلجو، لأن هاذ المجهودات خصها تكون فى إطار من العدالة المجالية داخل الأقاليم دىال الجهة وبين الجهات، كما جاء فى الكلام دىالك.

وهو ما تيمس بثقة المواطن فى البرامج المعلن عنها، لأن المواطن لا يؤمن إلا بما يلمسه فى الواقع، هاذ الإحساس بهاذ شوية دىال الإحباط كيعنى.. سائد فى الأقاليم فى مجموعة من الأقاليم، ما غنقولوشى كولشى، ولكن منهم إقليم وزان كذلك على سبيل المثال.

لكننا هذا ما تيمنعش أن كان عندي الجواب، ولكن غنسلموللسيد الوزير، غير بالنسبة لى أنا هذا ما تيمنعش بأن قال "من لم يشكر الناس لم يشكر الله".

أنا تشكرك على الإعلان عن طلب العروض من أجل بناء الطريق دىال واد تروال، بوقرة عبر الشهبية، وكذلك تنلمسو منكم رجاء فى إقليم وزان يعنى وهى طرق مصنفة أننا 2 طرق ذات أولوية فى حالة كارثية، وهى الطريق الرابطة بين جماعة سيدى بوضيرو سيدى أحمد الشريف والحماية من عندو الريح، والطريق الرابطة دىال البراج الذى تربط واحد المعلمة كبيرة دىال سد الوحدة، الذى دشنها جلالة الملك الحسن الثانى رحمه الله، واليوم كولشى كىأمن باش أحيانا غيرف (périphérie) دىالها، كيجيو يطوفوها، وفحالة كارثية ولا تشرفنا، لا كساكنة ولا كمسؤولين ولا كمصالح خارجية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لفريق التجمع الوطنى للأحرار.

أكثر من السياسات المندمجة على الصعيد الوطني.

المناسبة شرط، السيد الوزير، باش نعطيكم بعض الأمثلة نتاع الطرق الوطنية في إقليم جرسيف اللي فيها مجموعة ديال الإشكاليات اللي ممكن نعمموها على الصعيد الوطني، كالطريق الإقليمية بجماعة هواره أولاد رحو، رقم 5433 واللي كتأدي للبدال نتاع الطريق السيارة، الطريق الجهوية رقم 504 الرابطة بين جرسيف، بين الصباب وبركين اللي الجزء الأول خدمتوه ديال جرسيف- الصباب.

وللتذكير هاذ المقطع مهم جدا، السيد الوزير، لأن كيربط جرسيف بالسد نتاع تاركة أومادي، اللي يعد من بين أكبر السدود في المغرب وغدا إيلا كان شي تدشين راه ما كاينش منين ندوزو لو من غير هاذ الطريق هاذي، وكذلك ممكن تساهم في التنمية نتاع هاذ الجماعة هاذي.

الطريق الجهوية الرابطة بين عين زورة ومزكيتام رقم 518 واللي فيها تعرضات كثيرة، الطريق الوطنية رقم 15 اللي كترتبط بين الناظور وجرسيف عبر صاكا، الأشغال السيد الوزير حسبنا في جماعة أفسو، جودة جد عالية باقي المقطع ديال أفسو-كرسيف عبر صاكا، السبب علاش ما تخدمش، كيتقال أنهم حيث أنه زعما تدارت الطريق السيارة هاذك لا داعي له، وهذا ماشي معقول، أ السيد الوزير، لأن الطريق السيارة الهدف ديالها هو المرسي والطريق الوطنية الهدف ديالها هو الربط ما بين الأقاليم.

كذلك القنطرة الرابطة على واد ملوية اللي كترتبط دوار "بوملزة" بالدواوير الأخرى بجماعة "الصباب"، هذه قنطرة جد مهمة لأن كترتبط مجموعة ديال الجماعات.

وكذلك التثنية ديال الطريق المؤدية إلى الطريق السيارة، السيد الوزير جيتو عندنا لكرسيف من المدخل ديال الطريق السيارة حتى لكرسيف راه خصك نصف ساعة، كنظن أن المدينة ديال كرسيف من بين المدن القليلة فالمغرب اللي بعيدة على (l'autoroute) بنصف ساعة، فلذلك وبهاذ المناسبة كنطلبو التثنية ديالها وراه عندكم الاتفاقية ديال المجلس الجماعي اللي دارها معكم، وكنطالبوكم باش تديرو بدال غربي لأن جميع المدن.. واد أمليل أ السيد الوزير مدينة صغيرة وعندها باش تدخل ليها 2 كيلومتر، كرسيف مدينة كبيرة كنطلبوكم تأكدوليننا وتبشرو الساكنة بالموافقة على البديل الغربي باستغلال الطريق السيارة اللي غادة للمرسي.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي صبحي تفضل.

المصنفة وغير المصنفة بهذا الإقليم الشاسع وذي الكثافة السكانية المرتفعة، فوزارتكم تبقى الجهة الأكثر خبرة في مجال البنيات التحتية والطرقية، وهي المؤهلة لقيادة برنامج الصيانة الطرقية بالنظر إلى الخبرة المتوفرة لدى أطر الوزارة وبالنظر إلى الإمكانيات المالية واللوجيستية التي تتوفر عليها الوزارة.

ونستغل هذا التعقيب للتركيز على أولوية وضع برنامج إقليمي لتسريع إنجاز الطرق المرصعة وإعادة تأهيل الطرق غير المصنفة والمسالك القروية المتضررة من التساقطات الأخيرة وقيام المصالح الخارجية لوزارتكم بدور محوري في تعبئة الشركاء من أجل ضمان سلامة مستعملي الطرق وفك العزلة وتسريع عجلة التنمية.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

السي برنيشي تفضلوا.

المستشار السيد سعيد برنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

كنشكروكم على المعطيات والأرقام اللي اعطيتو واللي بصراحة كتدل على أن الوزارة ديالكم فعهد هاذ الحكومة قامت بمجهودات جبارة، برامج مندمجة سواء على مستوى الطرق المصنفة، غير المصنفة، شبكة الطرق السيارة أو الطرق القروية.

إلا أنه، السيد الوزير، كيفما جا في السؤال ديالنا بالنسبة للصيانة ديال الطرق القروية كتعرف إشكال، والميزانيات ديالها ضخمة رغم أنكم كنتخصصولها أكثر من 45% من ميزانية الوزارة ديالكم، ولكن خص سياسة مندمجة مع متدخلين آخرين كالجماعات القروية ولا الجهات باش نحاولو نحافظو على هاذ الاستثمارات، لأن الاستثمارات نتاع الطرق هي استثمارات عمومية، وإيلا ما كانتش فيها حكاما في الصيانة ديالها فالجودة ديالها كنتنقص وكيولي ذاك الاستثمار ما عندوش جدوى وفعالية.

كذلك، السيد الوزير، كنطلبو منكم أنه تزيدو تفعلو الاتفاقيات اللي تدارت مع جهة الشرق وتحاولو تعممو النموذج اللي درتوه مع مجموعة من المجالس الإقليمية على باقي المجالس الإقليمية ديال المغرب، لأن صراحة بعض الأقاليم اللي درتو كإقليم العرائش، إقليم بركان، اعطى واحد الزخم مهم، لأن الفاعل الإقليمي كييعرف الحاجيات نتاع الساكنة

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

نشكركم على التوضيحات التي حملها جوابكم في شأن توسيع شبكة الطرق القروية وضمان جودتها وتعزيز دورها التنموي المحوري في تحقيق الإنصاف الترابي، والذي يحمل رؤية طموحة تتجاوز التصورات التقليدية للجيل الأول لبرنامج فك العزلة، إلى مقارنة مندمجة تجعل من الربط بالطرق القروية ممرات للتنشيط الاقتصادي المحلي وفرص للإدماج السوسيو اقتصادي وخلق فرص للشغل.

نعتبر في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن الطريق هي شريان الحياة في العالم القروي، تربط الدواوير النائية بالمرافق الخدمائية الأساسية، تمكن المواطنين من استيفاء حقوقهم الدستورية في التنقل والتعليم والصحة، كما تيسر استفادتهم من عائدات التنمية الوطنية في المدن والقرى، في الجبال والسهول، في الساحل والصحراء وفي كل شبر من هذا التراب.

ونذكر على سبيل المثال، السيد الوزير المحترم، جهة مراكش- أسفي والحوز ونشكركم على الجهود التي بذلتها وخصوصا في إقليم الحوز وقلعة السراغنة واليوسفية وإقليم الصويرة.

السيد الوزير،

نعبر لكم عن ثقتنا فيكم عن تفعيل التوجهات الملكية السامية التي تجد صداها في منجزاتكم وفي توصلكم وفي تدخلاتكم الميدانية لتعزيز إسهام الطرق القروية في تحقيق عدالة مجالية حقيقية لتحسين المعيش اليومي للمواطنين.

جوابكم، السيد الوزير، لم يقدم فقط أرقاما ومعطيات إحصائية، بل عززها بالحمولة والدلالة السياسية لهذه الأرقام، الأمر الذي يعكس وعيكم العميق بالرهانات الكبرى لبلادنا في تقليص التفاوتات المجالية، في إنجاز تنمية ترابية مندمجة ومنصفة وفاعلة.

وهي رؤية تعادلية، رؤية تتأسس على مبدأ التضامن والإنصاف على المستوى الوطني، وكذلك داخل الجهات تتعزز بمقاربة تشاركية لدعم الجماعات الترابية والجهات في التمويل والإنجاز وصيانة الطرق القروية.

ونشيد في الفريق الاستقلالي بفعالية مصالح الوزارة في الاستجابة السريعة للحالات الطارئة المرتبطة بالظروف المناخية الاستثنائية أو الكوارث الطبيعية بتعبئة وحدات التدخل لإعادة الربط الطريقي القروي.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السي الدحماني، تفضلوا.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد الوزير المحترم على ما تفضلتم به من توضيحات في معرض جوابكم عن هاذ الموضوع المتعلق بالطرق في المجال القروي.

وكنظن على أنه هاذ المجلس، مجلس المستشارين، بحكم يعني أنه يمثل المجال الترابي في يعني نسبة مهمة من داخل المجلس، أعتقد على أنه هاذ الموضوع ديال الطرق فالمجال القروي، هو سؤال يجب أن يكون سؤالاً راتباً، لأنه الكل مجمع والكل متفق على أنه حينما نتكلم على هاذ الموضوع ديال الطرق فالمجال القروي، نتكلم على أن هاذك التجلي ديال المغرب بسرعتين، كيتجلى فيه الموضوع ديال العدالة المجالية، أو ما يمكن أن نسميه بشكل أدق، موضوع الإنصاف المجالي، يجب أن يتجه فاتجاه إنصاف العالم القروي، فيما يتعلق بتعزيز هاذ البنية الطرقية فالمجال القروي.

وراه يعني الأجوبة اللي سبقتني، كلها تكلمت على الأهمية ديال الموضوع، ولكن أنا بالنسبة لي إيلا كان شي رسالة نوجها ليكم، السيد الوزير، هي الموضوع ديال التسريع، التسريع بهاذ البرامج اللي ذكرتم، أنا من باب الإنصاف ومن باب الموضوعية، نشهد على المجهود المقدر اللي بذلتوه طيلة هاذ الولاية، وهو إنصاف لكم وإنصاف للحكومة، وبحكم أنه يعني التمثيلية ديال المجالية، أنا ملي نتكلم مثلاً.. الإخوان كل تكلم على المجال اللي كييعنيه، إيلا بغيت نتكلم على إقليم سطات، ما يمكنش نتكلم على التجاوب ديالكم فيما يتعلق بإصلاح هاذك المقطع ديال خنيبة على مستوى جيسر، ما يمكنش نتكلم على يعني المقاطع ديال البروج في اتجاه قلعة السراغنة أو البروج في اتجاه الفقيه بن صالح، ولكن فيما يتعلق بالخصاص، أنا كنظن على أنه هناك خصاص كبير يعني فهاذ الموضوع.

وأقول على أنه مجمل يعني الفاعلين الترابيين ومجمل الجماعات الترابية، لا سيما اللي عندها يعني امتدادات قروية، على أنها تنتظر منكم، السيد الوزير، يعني الوفاء إلى آخريوم من هاذ الحكومة هاذي، في اتجاه يعني تسريع بهاذوك البرامج اللي تكلمتمو عليها، وأنا ملي كنتكلمو على هاذ الموضوع، ضروري أنه نتكلمو على موضوع الشراكة.

ولكن، أنا لا أخفيكم سرا، على أنه هاذ الموضوع ديال الشراكة يخيفني، أنه أحيانا كنعقولو الوجه المشروك ما كيتغسلش، أحيانا كيكون هاذ المنطق ديال تفعيل هاذ البرامج فاتجاه الشراكات مع يعني

للتعاقد بين وزارتكم وجهات المملكة أساسه العدالة المجالية.

إن التقدم الحاصل في البنيات التحتية الطرقية لا يمكن إنكاره، ولا بد من الإشادة به، ومن موقعنا كمنقابة مواطنة نتابع عن قرب هموم المواطنين والمواطنات في مختلف ربوع المملكة، فإن قطاع الطرق الذي تشرفون عليه قد عرف العديد من الإنجازات المهمة بفعل مجهودات وزارتكم الواضحة، وهو واقع يستحق التوقف عنده، فالأرقام تبين بجلاء نوعية وحجم هذه المجهودات، حيث تم إنجاز 823 كيلومتر من الطرق السريعة وتطوير 819 كيلومتر من الطرق ثنائية المسارات، وتعبيد 2544 كيلومتر تقريبا من الطرق الإضافية وصيانة 7800 كيلومتر من الطرق المصنفة، وذلك خلال فترة توليكم مسؤولية تدبير القطاع.

كما تابعنا عن كثب عملكم الكبير الذي قمتم به في إطار تنفيذ برامج التنمية الجهوية لصالح الطرق القروية، والذي مكن من إعادة تأهيل 5829 كيلومتر تقريبا، كلفكم 6 مليار درهم، ناهيك عن فتح مئات الكيلومترات من المسالك القروية والمقاطع الطرقية التي تأثرت بالزلازل والفيضانات.

إن هذه الأرقام تؤكد أننا أمام إرادة حقيقية لجعل الطريق القروي رافعة أساسية لتحسين ظروف عيش الساكنة والرفع من الجاذبية الاقتصادية للجهات وجلب الاستثمارات والتقليص من التفاوتات المجالية والاجتماعية.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، نعتبر أن تعزيز العدالة المجالية عبر إنصاف العالم القروي هو صمام أمان لنجاح كل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي تعرفها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وخدمة قضايانا الوطنية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.. شكرا.. شكرا جزيلا.

الكلمة للفريق الحركي.

أعذر السيد الرئيس تفضلوا.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

قبل الخوض في مداخلتي، لا بد أن أشكركم، السيد الوزير، على إخراج اتفاقية الشراكة التي توقعات ما بين وزارتكم وجهة مراكش- أسفي التي بفضلكم السيد الوزير خرجت هاذ الاتفاقية التي عمرت

فاعلين مختلفين، كيكون هو موضوع الإشكال، وهو اللي يولي كي عطل يعني هاذ الموضوع ديال التسريع.

إيلا اسمح لي الوقت واسمح لي السيد الوزير، أنا نبغي نعطيكم واحد المثال الطريق الجهوية 316 اللي كتبدا من على مستوى الجماعة ديال مشرع بنعبو فاتجاه اولاد فريحة وفاتجاه دار الشافعي، ومرورا بالبروج ووصولاً إلى مدينة خربكة، اللي كتهم السيد الرئيس، أنا بغيت نتساءل معكم على واحد المقطع فيه 8 كلم، لسنوات وهو يعني معطل وخص نطلب من السيد الوزير على أنه يكون واحد التدخل يعني منصف لهاذ الساكنة، وعلى وجه الاستعجال.

وشكرا لكم السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

وتحية لسكان جيسروالبروج، السيد المستشار المحترم.

وننتقل الآن.. الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

الأستاذة فتيحة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، اعتزازنا الكبير بحصيلة عملكم، السيد الوزير، فيما يتعلق بالتجهيز، والتي لا تقل أهمية عن تلك التي حققتموها في السياسة المائية.

لقد تابعنا بكثير من الاهتمام، تلك المقاربة التشاركية التي اعتمدتموها في العمل مع وإلى جانب الجماعات الترابية عبر سياسة الإصغاء للمنتخبين ولممثلي الساكنة.

لقد ساهم هذا التعاون الخلاق بينكم وبين الجماعات الترابية، ولا سيما المجالس الجهوية في فك العزلة عن العديد من الدواوير والقرى والمداشر، كما أن عمليات الإصلاح التي قمتم بها، ساهمت في تجويد شبكة الطرق القروية، وهو الأمر الذي ساهم بشكل فعال في الحد من الحوادث وإنقاذ أرواح المواطنين والمواطنات.

السيد الوزير،

إننا إذ نسجل بارتياح كبير التحول النوعي الذي عرفه تدبير ملف الطرق القروية تحت إشرافكم، فإننا نعتبر أن إدماجكم لتطوير وصيانة وعصرنة الطرق القروية ضمن برنامج التنمية الجهوية عبر إبرام اتفاقات مباشرة مع الجهات أولا وقبل كل شيء، هو تعبير عن رؤية تنموية مندمجة تشتغلون بها، السيد الوزير، إنه تفعيل حقيقي لورش الجهوية المتقدمة والقطع مع منطق تشتيت الجهود، بل هو تأسيس

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا على الانصاف، السيد الرئيس.

إذن بغيت أولا نشكركم على التدخلات الهامة، ونقول لكم بكل صراحة أن هاذ التدخلات كلها فهي تبرهن مرة أخرى أن مجلس المستشارين والمستشارات والمستشارين الحاضرين معنا، فهوما تيعطيو واحد الأهمية قصوى لخدمة المواطنين وخدمة التنمية الترابية، وهي تتعبرو من خلال التدخلات وكذلك أكثر من ذلك التصورات اللي تقدمتموها، وكذلك الترافعات اللي قمتم بها، بأن هنالك إرادة حقيقية لمواكبة هذه الأوراش الأساسية بالنسبة لبلادنا.

بغيت، إيلا اسمحتيو، نبدا من البداية، وهو جا فواحد التدخلات الإشكالية ديال الإنصاف، لأن اليوم حقيقة إيلا كان هنالك إنصاف ترابي اللي تيخصويدار وهو تيخص يدار واحد المجهود خاص بالنسبة للعالم القروي، وأنا نزيد ويداار واحد المجهود خاص للمناطق الجبلية، لأن هو اللي كاين فيه الإشكال أكثر والخصاص الأكبر فهاذ الإطار.

وكذلك من جهة أخرى، كذلك في إطار التدخلات اللي تفضلتيوها، أنه طرحتو كذلك نقطة مهمة كذلك، وهو أن يكون هنالك فهاذ الإطار واحد الفعالية أكثر ويكون وقع أكبر على المواطنين والمواطنات.

ولذلك، أنا نرجع للخطاب الملكي السامي، وهاذ المخطط الجديد المندمج اللي داز في المجلس الوزاري، اللي ترأسو جلالة الملك محمد السادس أيده الله، اللي فيه 210 مليار ديال الدرهم، باش نوضح لكم، ونوضح للمواطنات والمواطنين من خلالكم كذلك، اشنو هو التغيير في إطار المقاربة اللي غيكون عندها وقع أكبر مما كان عليه في الماضي؟

لأن مجهود تدار، أنا قلت لكم 10.000 كيلومتر في المخطط الأول، 15.000 كيلومتر قروية بالنسبة المخطط الثاني و21.000 كيلومتر بالنسبة لتقليص الفوارق المجالية، ولكن الإشكال باقي مطروح، ونسبة الفقر فهي عالية أساسا في هاذ المناطق القروية، وخصوصا في المناطق الجبلية.

إذن كيفاش غيمكن لنا غيكون عندنا واحد الوقع أكثر ونجعلو أن تكون هنالك تنمية محلية حقيقية في هاذ المناطق الجبلية اللي فيها خصاص وفيها صعوبات كذلك وتضاريس تتجعل أن هنالك مشاكل، وهنا المقاربة وهو دزنا من المنطق القطاعي، أي أن الطريق تتصوبها، تدار فهاذ الإطار، لأنه المدرسة تدار بوحدها، أنه فمجال مثلا ديال الصحة عاود ثاني تدير المستوصفات ديالو بوحدها إلى آخره، إلى المنطق المندمج اللي تيكون أفقي، اللي تيجمع أنه ما يمكنش نبرمجو غدا واحد المدرسة وما تكونوش مبرمجين فنفس الوقت الطريق اللي غتوصلك للمدرسة باش نضمنو هذاك العملية ديال أنه ما تكونش كذلك الإشكالية الكبرى ديال أنه يكون هنالك فالوقع النقل المدرسي اللي يكون مضمون ونجعلو أنه ما يكونش هنالك انقطاع عن الدراسة الناتجة عن كون أنه الطرق

طويلا في رفوف الوزارة، واللي بالفضل ديالها، السيد الوزير، جهة مراكش- آسفي، وبالخصوص إقليم آسفي ورش كبير ديال الطرق اللي في الحقيقة أصبحت به، واللي ما كيشكرش الناس ما يشكرش الله.

أولا، لا بد في البداية من الإشادة بالدينامية الإيجابية والتحول الكبير الذي عرفته بلادنا في العقدين الأخيرين في مجال تعزيز وتطوير وتأهيل البنية الطرقية بجميع أصنافها، وبالجهود المتواصلة لفك العزلة عن العالم القروي في إطار الرؤية الاستراتيجية الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله؛

ثانيا، السيد الوزير المحترم، رغم هذه المجهودات المبذولة إلا أن سؤال الإنصاف والعدالة المجالية لازال مطروحا بقوة في ظل ضعف التوجيه الترابي المنصف للاستثمارات العمومية، وهو ما يؤكد الواقع الملموس وتزكيه تقارير المؤسسات الوطنية المعنية، خاصة تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الصادر في مارس 2026 وتقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2024-2025.

وفي نفس الإنجاز الذي حققه برنامج الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية الذي انتهى أمده سنة 2023 في مجال الطرق التي لم تتجاوز 75% في القرى و65% في المناطق الجبلية.

وفي هذا السياق، نراهن على التعجيل بتنزيل ما تبقى من اتفاقيات الشراكة الموقعة مع مجالس الجهات لتدارك الخصاص وفك العزلة عن بعض الأقاليم وتحسين جودة الحياة بالمناطق القروية والجبلية.

ثالثا، على هذا الأساس نتطلع، السيد الوزير المحترم، في الفريق الحركي أن يشكل تنزيل البرنامج الملكي الطموح للتنمية الترابية المندمجة مدخلا أساسيا للتأهيل الترابي وتقليص الفوارق المجالية، خاصة في مجال إنجاز وصيانة وتثنية الطرق والمسالك القروية الجبلية.

رابعا، السيد الوزير المحترم، نسجل كذلك في الفريق الحركي بقاء الحكومة في الوفاء بالتزاماتها وتأخرها في تنفيذ بعض البرامج الطرقية في المناطق المتضررة من الكوارث الطبيعية، كزلزال الحوز والفيضانات، حيث لازالت الساكنة تنتظر في بعض المناطق تأهيل بعض البنيات التحتية الطرقية، وخصوصا المنشآت الفني فيها.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

عندكم السيد الوزير ثلاثة دقائق إضافية إذا أردتم ان تستعملوها في إطار التوازن ما بين الحكومة وما بين البرلمان.

باش نساهمو كذلك بإمكانيات مالية إضافية باش نديرو هاذ الطرق القروية كذلك، ولكن فإطار هاذ البعد اللي تكلمنا عليه وهو تعطيو الأولويات ما هو مرتبط بالتعليم، ما هو مرتبط بالصحة، ما هو مرتبط بالطرق اللي كتدي للأسواق، ما هو المرتبط كذلك بالطرق السياحية اللي غيكون عندها وقع اقتصادي على الساكنة باش نحسنو الظروف ديالهم ونطورو القدرات ديالهم فهاذ الإطار.

هذا هو المنظور اللي مشينا فيه، وأكثر من ذلك، وأنا نقولها لكم بكل صراحة، أنه تبين لنا واحد الخطر، الملايير ديال الدراهم تستثمر فالطرق القروية ومن بعد 4 ولا 5 سنين مشات هاذيك الطريق تترجع أكفس، إيلا خليتها (piste) أحسن، لأن الحالة ديالها تتكون متدهورة جدا، علاش؟ لأن ما كاينش الصيانة، علاش وباش نكونوا واضحين وباش نهضرو بصراحة، وهو تبين بأن ضروري كذلك الطرق القروية ندخلو فيها البعد ديال الصيانة، ودخلنا ولو أنها ما داخلناش فالاختصاص ديالنا.

لأن أنتما عارفين كاين نقاش كبير اللي تيتقال، الإخوان طرحو القضية ديال إعادة التصنيف، راه الواقع هو كالتالي: كاين اختصاصات، كاين الاختصاص ديال الحكومة وكاين الاختصاصات ديال الجهات، الاختصاصات ديال المجالس الإقليمية واختصاصات ديال الطرق.

ملي تنقولو بأن هاذي طريق غير مصنفة، أي أنه الجماعة اللي مفروض تصنفها ما صنفناش كطريق جماعية، أي أنه اليوم الإشكال علاش؟ لأن الجماعات عاود ثاني ما عندهاش الإمكانيات باش تقوم بهاذيك الصيانة، فضلت أنه ما تصنفناش باش ما تكونش عندها مسؤولية على ذلك، ولكن فالواقع راه هي من اختصاصات ديال الجماعات، وبالتالي اليوم، باش نغيرو هاذ المقاربة، جات هاذ الفكرة اللي جات في إطار اختصاصات جديدة ديال الجهات، في إطار المشروع ديال القانون التنظيمي باش تعطى لها هاذ الاختصاصات كذلك، كاين اللي تعطى للجهات باش يكون هنالك تعاون.

واحنا كذلك في إطار هاذ البعد اللي تكلمنا عليه، كنشغلو على مراجعة التصنيفات، لأن كاين بالصبح بعض الطرق وطنية اللي باقية ماشي فالمستوى العالي، نقول لكم تكلمتو على الزلزال ديال الحوز، الطريق الوطنية رقم 7 ما بين تحناوت إلى تارودانت، لا يعقل الطريق الوطنية كان فيها 4 الأمتار، واش يعقل 4 الأمتار طريق وطنية؟

وبالتالي دابا جلالة الملك طبقا للتوجهات ديالو، فاحنا وسعنا هاذيك الطريق 7.5 ديال الأمتار، وهي فوسط الجبال، باش أنه يكون هنالك واحد الحركة ونضمنو كذلك التنمية بالنسبة لهاذوك الأقاليم، والحمد لله راه احنا تقدمنا كثير في إطار الإنجاز ديالها.

إذن، هاذ البعد كذلك كيخصو يكون حاضر في إطار التصور ديال تحديد المسؤوليات، وتكون هنالك إمكانيات فهاذ المجال، وهاذ الشي اللي جعل أنه دخلنا احنا فالبرنامج ديالنا باش إنصافا للعالم القروي

ما كيناش وما كاينش اللي يوصلك للمدرسة.

نفس الشيء بأن غدا ما يمكنش نديرو مستوصف وما يكونش عندك الطريق اللي تيدي للمستوصف وما يكونش تدار الماء، لا يعقل أنه تكون هنالك مدارس باقي عندها فيلادنا، واحنا درنا واحد البرنامج مع وزارة التعليم فهاذ الإطار اللي باقي ما عندهم الماء، فكيفاش بغيتي هاذوك الفتيات يمشيو للمدرسة فهاذ الإطار؟

إذن كاين أمور اللي هي أساسية، وأنا تنقول أكثر من هاذ الشي من غير الطريق، من غير الماء ومن غير الضوء اللي تكلمنا عليه إلى آخره، وهو كذلك ضروري يكون عندك (réseau) ويكون هنالك الأنترنيت، لأن باش تعطي الأفق ديال التنمية الحقيقية بالنسبة لهاذ الساكنة.

إذن هاذ البرامج المندمجة هي اللي غيكون عندها الوقع الحقيقي ديال التنمية، بالتالي ملي الإخوان تطرحو بكل صراحة بأن هنالك ضرورة يكون هنالك طرق، أنا تنقول خص يكون في نفس الوقت خصنا نتكلمو على الأنشطة الاقتصادية اللي خصها تكون كذلك فالمناطق القروية، تيخصنا نقولو كذلك أنه يكون الحق فالثقافة اللي تعطى كذلك فالعالم القروي... إلى آخره.

هاذ البعد المندمج هو اللي غيعطي حقيقة النتيجة، أما الطريق فما هي إلا وسيلة، أما إيلا ما كاينش هاذ الشي، أي عمليا باش نكونو بكل صراحة إيلا ما عندكش الماء وما عندكش (réseau)، وإيلا ما عندكش هاذ الشي، هاذيك الطريق غتستعمل لاش؟ غتستعمل للهجرة.

وأنتما شفتو 10 سنين مرات من 2014 إلى 2024 حسب الإحصاء الوطني 2 مليون ديال المغاربة هاجرو المناطق القروية باش يمشيو للحواضر، هذا هو الواقع، تخيلو معايا 200 ألف مواطنة ومواطن سنويا تيغادرو فين هوما ساكنين، معلوم كان الجفاف وكانت صعوبات، ولكن هاذ الواقع تيخصنا نغيروه.

بالتالي فإطار هاذ المقاربة المندمجة اللي تكلمنا عليها، فجلالة الملك أكد بأن تيخص التشغيل يكون حاضر، وتيخص معلوم الماء يكون حاضر، لأنه أولوية الأولويات باش نضمنو الاستمرارية ديال الأنشطة الاقتصادية فهاذ المناطق، وكذلك ما هي الضروريات اللي خصها تكون حاضرة باش أن نحسنو ونطورو القدرات ديال كل الساكنة ديال العالم القروي والمناطق الجبلية بكيفية خاصة.

وفي إطار هاذ البعد ديال الإنصاف شنو اللي تدار؟

وهو أنه مشينا واعتبرنا علاش أنه في إطار الوزارة دخلنا فهاذ المجال؟ لأن انتما عارفين بأن كاين صندوق التنمية القروية اللي كان تنعطيوه احنا سنويا مليار و200 مليون ديال الدرهم باش أنه تدار هاذ الطرق ويتدار هاذ الشي كلو فهاذ الإطار.

ولكن رغم ذلك اعتبرنا ما يمكنش بأن هاذ الشي غير كافي، إيلا ما كاينش هاذ البعد اللي تكلمنا عليه، بالتالي فدرنا اتفاقيات مع الجهات

استراتيجي في توفير الأمن المائي، على مستويات جد معتبرة باش وفرنا الماء، ولكن اليوم مع توالي سنوات الجفاف، ومع التزايد المفرط على الماء، كيبان بأنه السدود اليوم أصبحت يعني عاجزة على أنها توفر هناك الحد الأدنى اللي كحتاجوه من المعدل الفردي ديال كل مواطن ديال الماء.

اليوم، كنظن بأنه الحل والبديل اليوم هي البحث عن الوسائل البديلة اللي هي الما ديال البحر، ما عندناش شي حل آخر كنظن، عندنا جوج ديال الحلول الما ديال البحر وعندنا البحث عن المياه الجوفية العميقة، جوج ما كاينش شي حاجة أخرى من غير هاذ الشيء، ملي كنتكلمو اليوم على هذا، وخصنا كذلك واحد المسألة أساسية كيبان لي أنه خصنا نفكرو بأنه اليوم استعمال ديال الماء ما يقاش بهاذ الطريقة اللي كيدار، اليوم إيلا كنا محتاجين فعلا (les espaces verts) فبلادنا، فالمدن ديالنا، ما خصهاش باقي تسقى بالمياه اللي كنشربوها واللي كنسقيوها للفلاحة، نسقيوها بالمياه العادمة والمستعملة، هاذي ضرورة خصنا نفكرو فيها، وخصنا نديرو قوانين اللي تتمتع الاستعمال ديال الماء فهاذ المجال.

أنا غنرجع، السيد الوزير، للقضية ديال هاذ المحطات ديال التحلية، وغنرجع لجهة سوس- ماسة، والمحطة الوحيدة ربما اللي هي عندنا فأكادير في اشتوكة، هاذ المحطة فيها مجموعة ديال التوقفات بشكل مستمر، لأن كاين واحد المشكل ديال (la maintenance)، وعندنا مشكل آخر هو أنه كان الاتفاق على أنه نزيدو نستثمر ونوسعو هاذ المحطة، للأسف، هاذ الشيء ما تزدادش، ما عرفتش واش حيث طاحت الشتاء ووقفنا عاود التفكير في هاذ الشيء، وغنعاودو ثاني الدراسات ونديرو شي حاجة أخرى، اللي هي هاذي، أنا تنظن بأنه مازال مزكلناش الواد وباقي مازال ما نشفورجلينا، خصنا نعاود نفكرو في هاذ المسألة.

ثانيا، المسألة ديال الربط، أنا تنقول اليوم ما كاينة هاذ العملية ديال الربط ما بين الأحواض المائية ما بينها، تنقول لماذا لا يتم الربط ما بين هاذ المحطات ديال التحلية وما بين هاذ السدود اللي عندنا اليوم؟

أحنا اليوم السدود اللي عندنا في الجهة ديال سوس- ماسة، راه غير تسعة ديال السدود، والسعة ديالها راه لا تتجاوز 800 مليون متر مكعب، معنى أنه مازال ما وصلنا حتى لسد واحد من السدود اللي كاينة فالشمال، وبالتالي الحاجة ملحة جدا، لهذا تنساء لكم.

غنخلي واحد شي شوية باش نعقب السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير.

باش يكون هنالك برامج ديال الصيانة ديال الطرق القروية اللي هي غير مصنفة دخلناها؛

وثانيا، أنه درنا كذلك فهاذ الإطار، درنا هاذ الشراكات مع الجهات باش أنه يكون هنالك كذلك هاذ الصيانة ديال هاذ الطرق القروية في هاذ المجال.

نقطة أخرى كذلك اللي جات فالتدخلات، وهو أنه كذلك من بين الأمور باش يمكن درنا شراكات كذلك صحيح، أنه بعض المرات يمكن شراكات تخلق بعض الإشكاليات، ولكن احنا كوزارة ما كانش عندنا الحق ندخلو فهاذ الميادين، إلا في إطار الشراكات، وهذا اللي جعل أنه درنا شراكات مع الجهات، ولكن درنا للمرحلة الثانية، بدينا نديرو شراكات كذلك مع المجالس الإقليمية، هذا اللي فتحنا لنا هاذ المجالات الجديدة اللي مكنتنا باش أننا نطورو مع ذيك القيمة المضافة اللي تزداد للمجالس الإقليمية بفضل القرار ديال الحكومة فهاذ الإطار، باش ترفعات النسبة ديال القيمة المضافة اللي كتمشي للجماعات الترابية، ففتحت لنا هاذ المجال.

وأخيرا، بغيت نضيف أنه درنا كذلك جددنا الأسطول وطورنا الأسطول باش استرجعنا هاذوك (les brigades) الوحدات المتنقلة ديال التدخل السريع، واليوم يمكن لي نقول بأن لكل رئيس جماعة عندو الحق أنه يدير اتفاقية مع وزارة التجهيز على الصعيد المحلي، باش يمكن يكون هنالك ياخذ هاذوك الآليات ويخدمها باش يحل بعض الإشكاليات اللي مطروحة بالنسبة للطرق القروية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثامن موضوعه "الوضعية المائية في المغرب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

الأستاذ بن فقيه، تفضلوا.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

اليوم بغينا نتكلمو على القطاع ديال الماء، وأنت تكلمت السيد الوزير اليوم على الإنصاف المائي، وتكلمت على الإنصاف الطرقي، وقلت أنه من أولى الأولويات أنه يكون عندنا الماء، إيلا ما كان الما ما كايناش التنمية.

احنا متفقين على أن السدود فبلادنا دارت واحد الدور كبير ودور

السيد وزير التحيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على السؤال الهام.

أولا، نتوما عارفين بأن جلاله الملك محمد السادس أيده الله، فوضع واحد خارطة الطريق واضحة فهاذ الإطار، ومشى فمنطق ديال أننا ندخلو في إطار ما نركزوش فقط على السدود وعلى المياه الجوفية، بل من الضروري تنوع مصادر المياه، وبالتالي أشنوالي درنا؟

أول شيء، وهو أنه اليوم أولا واصلنا في الاستثمارات في المجال ديال السدود، يمكن لي نقول لكم بأن المنطقة ديال سوس- ماسة، سد تامري اللي من المفروض يكون جاهز في 2029 فهو غيكون جاهز إن شاء الله، في يونيو ديال هاذ السنة، وبالتالي ربحنا ثلاث سنوات، وقعنا في التسريع، وانتوما عارفين الأهمية ديال هاذك السد بالنسبة لمدينة أكادير والمناطق المجاورة.

ثانيا، أنه درنا واحد الأمر مهم فهاذ الإطار باش أنه هاذك الماء اللي كان تيمشي للبحر لأنه نستثمره ونقلوه للمناطق اللي فيها الخصاص، وبالتالي درنا الربط ودرنا الطريق السيار، بدينا ما بين سبو وأبي رقرق، واليوم غندوزو من أبي رقرق إلى، إن شاء الله، في دجنبر المقبل غنتطلق الأشغال ما بين أبي رقرق وأم الربيع، باش من بعد نجيبو من واد لاو إلى سبو، بهاذ الكيفية غيمكن ننقلو ما بين مليار و200 مليون متر مكعب سنويا لهاذ الأقاليم اللي فيها الخصاص.

بغيت نقول لكم فهاذ الإطار، أنه اليوم هاذ المجهود الكبير، هاذ المشروع الكبير اللي هو مشروع ملكي سامي، فهو غيكون عندو وقع كبير لا بضمان الماء الصالح للشرب بالنسبة للسكان ولا كذلك بالنسبة لضمان مياه السقي بالنسبة لدكالة، بالنسبة للشاوية، إذن الأمن الغذائي ديال بلادنا، إن شاء الله، اللي غيمكن نضمنوه.

نقطة ثالثة، وهو أن بالنسبة للمنطقة ديال سوس- ماسة، اللي تفضلتوا بها، مشينا في المنطق ديال تحلية المياه، تحلية المياه كايينة المحطة ديال أكادير، كايين محطات أخرى اللي هي في طور الإنجاز، نقول لكم بأن ملي دخلنا للحكومة كانت 40 مليون متر مكعب، اليوم عندنا 420 مليون متر مكعب ديال التحلية، وغنوصلو إلى مليار و700 مليون متر مكعب، ومن بينها المحطة اللي غدار في سوس، ما بين تزيت واشتوكة آيت باها، 350 مليون متر مكعب اللي غيكون عندها وقع جد إيجابي، لا على الماء الصالح للشرب وخصوصا على الفلاحة، باش نعاودو ونحييو العديد من المناطق اللي تم عدم استعمالها في هاذ السنوات الماضية نتيجة للاستغلال المفرط للفرشة المائية.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار المحترم، عندكم 22 ثانية للتعقيب.

المستشار السيد محمد بن فقيه:

مع شوية ديال الإنصاف والتسامح والمعاملة بالمثل.

وشكرا.

السيد الوزير،

ملي تكلمت على المحطة ديال التحلية، مزيان نتكلمو على المحطة، أنا تنسمع بأن كايينة محطة ديال التحلية فمدينة تزيت، ولكن الآن يتتقال بأنه كايين دراسات، بغينا الحقيقة ديال الأمر هذا.

لأن كما تتعرفوا مدينة تزيت فيها واحد العدد ديال المناطق اللي صالحه للفلاحة، واحد العدد ديال الأراضي اللي صالحه للفلاحة، ولكن للأسف، لا تستغل، لأنه ما عندناش الماء ديال البحر، ما عندناش حل آخر تنظن، عندنا جوج ديال الحلول الماء ديال البحر وعندنا البحث عن المياه الجوفية العميقة، ما كايين شي حاجة أخرى من غير هاذ الشيء، لأنه ما عندناش الما حتى ما نشربو، فبالأحرى باش نديرو الفلاحة، وبالتالي بغيناكم، السيد الوزير تعطينونا واحد المعلومة تكون دقيقة:

المسألة الثانية عندي واحد السؤال هنا، السيد الوزير، هو القضية ديال واحد السد كايين فالجماعة ديال أزرار، اللي كايين على وادي أسيف، هذا بدا فيه الأشغال في 2024 وتوقفت، هاذ علاش كنعقول واش هاذ القضية ديال الأمطار اللي طاحت اليوم فبلادنا ما خلاتناش أننا نوقفو واحد المجموعة ديال الأشغال فواحد المجموعة ديال الربط ما بين.. لأن هاذك المحطة ديال اشتوكة كان من المفروض أنها تمدد اليوم وتوصل حتى للمنطقة الجبلية اللي تكلمت عليها، السيد الوزير.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلًا.

السيد الوزير، عندكم 38 ثانية إضافية.

السيد وزير التحيز والماء:

أولا، احنا بالعكس جلاله الملك كان واضح، التسريع فالوتيرة ديال إنجاز استراتيجية، الحمد لله عندنا الماء الكافي اليوم ديال سنتين، ولكن رغم ذلك احنا مواصلين وكنسرعو فهاذ الإطار، والمحطة ديال إن شاء الله ديال تزيت في غادي تنطلق الأشغال ديالها إن شاء الله في أواخر السنة المقبلة، 350 مليون متر مكعب، أكثر من المحطة ديال الدار البيضاء، باش نعرفو علاش كنتكلمو، وبالتالي هاذوك المناطق كلها الفلاحية إن شاء الله غتعطى لها فرصة باش يمكن لها يتم استغلالها.

أما بالنسبة للسدود، بالعكس احنا كنعملو من أجل تسريع وتيرة إنجاز السدود، وغنشوف الإشكالية اللي مطروحة فهاذ الإطار بالنسبة للسد اللي تكلمت عليه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال التاسع موضوعه "صيانة الطرق التي تضررت بفعل العوامل المناخية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

تفضلوا، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نسائلكم عن استراتيجية وزارة التجهيز والماء المتعلقة بصيانة وإصلاح الطرق الإقليمية والجهوية والوطنية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

فكما تعلمون فبلادنا عرفت العديد من الفيضانات اللي كان عندها وقع كبير على العديد من المقاطع الطرقية.

وفهذه الإطار فبتدار واحد البرنامج من أجل مواجهة هذه الإشكالية، كايين اللي هي دخلات في إطار الأمطار اللي كانت فشهر شتنبر الماضي، وكايين اللي دخل في إطار ديال البرنامج ديال الأمطار والفيضانات اللي عرفناها من شهر دجنبر إلى شهر فبراير ديال هاذ السنة، وانتوما عارفين بأن كايين واحد النقاش كبير، لأنه هنالك بعض المناطق اللي هي تم تصنيفها كمناطق منكوبة في إطار الصندوق ديال الكوارث الطبيعية، وكايين مناطق أخرى مهمة كذلك التي عرفت العديد من الأضرار فالمجال الطرقي وفمجالات أخرى.

اللي يمكن لي نأكد لكم بأن البرنامج اللي وضعناه طبقا للتوجهات الملكية ديال 3 مليار ديال الدرهم، اللي فيها 1.5 مليار ديال الدراهم خاصة بالطرق، فهي هاذ البرنامج درنا اتفافية مع وزارة الداخلية على أساس أنه بالنسبة للطرق المصنفة، الوزارة هي اللي غتكفل بها وغتقوم بها إن شاء الله من أجل إنجازها، وبالنسبة للطرق غير المصنفة فوزارة

الداخلية والسلطات المحلية هي التي ستقوم بإنجازها وإعادة تأهيلها.

بغيت نقول كذلك، بأن كل مناطق اللي تضررت بالفيضانات كانت منكوبة أم لا، فهي كذلك ستستفيد من هاذ البرامج الطرقية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار.

السي اسماعيل، تفضلوا.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إننا اليوم أمام وزارة بأذن غير صاغية، ونهج صفر تنمية، فليشهد التاريخ أن وزارتكم لم تقدم شيء يذكر لجهة درعة- تافيلالت، فواقعنا اليوم يتخلص في زيرو سكة حديدية، زيرو سدود، زيرو قناطر، زيرو طريق سريع، زيرو طرق سيار، ولهذا جهة درعة- تافيلالت تحتل المرتبة الثانية من حيث مؤشر الصبر خلف الإبل.

فالسؤال هنا، أين دور وزارة التجهيز والماء؟ وأين نصيب هذه الجهة؟ هل لدينا فعلا وزارة للتجهيز أم مجرد اسم وشعارات لا تسمن ولا تغني من جوع.

كفى استهتارا بأرواح الناس، الطريق الوطنية رقم 13 بين أرفود وأفوس تحولت إلى فخ يومي، والطريق بين الريصاني ومرزوكة، والطريق الرابطة بين أرفود ومرزوكة، والطريق الرابطة بين أرفود ومرزوكة تحولت إلى طرق الموت، رغم أن المنطقة من أفضل الوجهات السياحية في العالم، لكنكم تحبون التهميش على هذه الجهة الشريفة.

وبالنسبة للطريق الجهوية 702 بين تنجداد وأرفود فقد بحت أصواتنا ونحن نطالب بإصلاحها، أنظروا إلى قصر إكلي، حفرة تنسيك في حفرة، أنظروا إلى النقطة السوداء في مركز قصر توروك، حفرة واحدة وسط الطريق عجزت وزارتكم بكل ميزانياتها عن ردمها، وبعض السياح وثقوا هذه الكارثة لتعرض صورة سلبية عن المنطقة أمام العالم، إلى متى هذا التجاهل، السيد الوزير؟

والله راه نسيت راكم قلتها، راه همكم الوحيد هو جمع المقاعد، أين التنمية هنا، السيد الوزير؟

والآخر عاود ثاني تيطل علينا من الشرحم تقول لنا لواه جدي كان غيكون خليفة ديال الرسول صلى الله عليه وسلم، واش هادي هي التنمية؟

أما بخصوص ملف الشساعة الاستثنائية، فنحن نشغل على الوصول إلى، إن شاء الله، توحيد أجورهم وتعميم التغطية الصحية من خلال إعداد مشروعين مرسومين في هاذ الخصوص، معروضين على الأمانة العامة للحكومة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السي خالد.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

أولا، باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب والمناسبة شرط، احنا يلاه احتفلنا بفتح ماي الشغيلة على المستوى الدولي، السيد الوزير كما تعلمون.

ولكن قبل ما ندخل في التعقيب، بطبيعة الحال، لا بد أن أدين وأشجب وبقوة ما أقدمت عليه إدارة بريد المغرب من منع مناظلي الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب من يعني التواصل مع الشغيلة، ومنعهم باش يلصقوا الملصقات ديال فاتح ماي، وهذه رسالة مسيئة لبلادنا.

بلادنا قطعت أشواط من الحريات النقابية، لا يمكن القبول بإدارة بريد المغرب على أنها دير التعسفات في حق الجامعة المغربية للبريد التابعة للاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، بطبيعة الحال وهاذ التعسفات اللي تيقودها مدير العلاقات الاجتماعية اللي خص.. احنا صراحة راسلنا الوزارة الوصية، ولكن هذه الإشارة الأولى.

الإشارة الثانية، الحوار الاجتماعي بصفة عامة، السيد الوزير، هو فضيلة، كما أشرتكم في كلامكم، وفعلا أنتم فاتحين الحوار مع النقابات الممثلة في الوزارة ديالكم، لكن أعتقد الحوار يجب أن يكون أفقيا وقطاعيا، الحوار المركزي برغم الأشواط، بالرغم الحديث عليه فهاذ الفترة بطبيعة الحال، تنعتقد الاشكالية المأسسة لازالت قائمة، تنعتقد على أن عدد من الاتفاقيات توقعت ولم تنفذ، عدد من الالتزامات والحكومة ما بقى لها والو باش تسالي الولاية ديالها، نذكر فقط قانون ديال النقابات ونتمنى على أن الحكومة تسرع به، وكذلك إصلاح المنظومة المنظمة للانتخابات، وهاذي كذلك كايئة من الالتزامات التي لم تنفذ.

أيضا من الالتزامات التي مرتبطة بالحوار ديال 2026 وهو صرف التعويض التكميلي للقطاع ديال التعليم، عدد من الفئات اللي تحرمات منو، كذلك الدرجة الاستثنائية أحييت على الحوار المركزي،

واش بهكا غادي تزيديو بالبلاد للقدام؟
فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب..

السؤال العاشر موضوعه "الحوار الاجتماعي القطاعي".

الكلمة للمستشار خالد السطي لتقديم السؤال.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

عن المسار ديال الحوار القطاعي بوزارتكم، نساثلكم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على هاذ السؤال الهام اللي هو متعلق بالحوار الاجتماعي القطاعي.

بغيت أولا نذكر بأن الوزارة فهمي عملت على العمل من أجل تقوية ومأسسة هاذ الحوار الاجتماعي، ويمكن لي نقول لكم بأن درنا أكثر 45 اجتماع مع ممثلي الهيئات النقابية، و14 على الصعيد المركزي، ودرنا كذلك 4 ديال جلسات ديال الحوار الاجتماعي اللي ترأسو شخصيا في 2024، نفس الشيء بالنسبة لسنة 2025، أي أنه تدار كذلك 19 اجتماع برئاسة السيد الكاتب العام وكذلك العديد من الاجتماعات اللي ترأسها شخصيا.

واللي أساسي في هاذ الإطار، وهو ما تم إنجازه من مكتسبات بالنسبة للعاملين في القطاع، لا من حيث ما هو مرتبط بالتحسن داخل القطاع، من حيث العمل على إعادة النظر في معايير الترقية في درجات الاختيار لأطر المهندسين ومهندسات والرؤساء والمتصرفين، من خلال حذف معيار المسؤولية وإعادة النظر في المذكرة الوزارية التأطيرية حول الحركة الانتقالية لموظفي الوزارة، وإجراء يوم دراسي خاص بالتكوين المستمر واللي وضعنا فيه برنامج العمل في هاذ الاتفاق، وكذلك تم الاتفاق على مشروع النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة، اللي هو تم عرضه على أنظار السيد رئيس الحكومة.

والموظفين في هاذ المجال.

نقطة ثانية، وهو أنه بالنسبة لما هو قطاعي بالنسبة لداخل الوزارة، فنحن نعمل جاهدين باش أننا نوصولهاذ الاتفاقية، إن شاء الله، اللي نوقعوها، وفي نفس الوقت كذلك بالنسبة للنظام الأساسي المتعلق بالشغيلة أو المستخدمين ديال وكالات الأحواض المائية، فنحن كذلك بصدد الوصول إلى، إن شاء الله، النتيجة المرجوة مع وزارة الاقتصاد والمالية في هاذ الإطار باش أنه يكونوا تحسين كذلك الظروف ديالهم.

بغيت نقول ننوه بكل الموظفين والموظفات داخل وزارة التجهيز والماء وكذلك الناس ديال الشساعة على المجهودات الكبيرة اللي قاموا بها، خصوصا مع هاذ الفيضانات، مع الثلوج وبينوا، الحمد لله، على الوطنية ديالهم والغيرة ديالهم على بلادنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السؤال الحادي عشر موضوعه "تثمين المواد البشرية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

السي نازهي، تفضلوا.

المستشار السيد لحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

يشرفني أن أتدخل في نفس السياق، اللي ذكر عليه السيد الوزير السؤال اللي سبقتي، يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لإثارة موضوع بالغ الأهمية، يتعلق بتثمين الموارد البشرية داخل وزارة التجهيز والماء، باعتباره مدخلا أساسيا لإنجاح الأوراش الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا.

لا يخفى على أحد أن وزارة التجهيز والماء تضطلع بأدوار استراتيجية محورية ومهام جسيمة، تتطلب موارد بشرية مؤهلة، مستقرة، محفزة، غير أن ما نسجله، السيد الوزير، هو استمرار تأخر الحسم في ملفات حيوية تهم الوضعية المهنية والاجتماعية لنساء ورجال هاذ القطاع، لأن ذكرت الحوار الاجتماعي فعلا، كان حوارا اجتماعيا.

ولكن للأسف السيد الوزير، رغم مرور أزيد من سنة ونصف على اطلاق هاذ الحوار الاجتماعي، مجموعة ديال الجولات اللي قلت، نسجل بقلق استمرار تعثر بعض الملفات، السيد الوزير، منها اللي ذكرت ملف النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارات وأطرووكالات الأحواض المائية، اللي توافقتمو عليه حول المشروع في إطار هاذ الحوار خلال

للأسف، الحوار المركزي غيسالي ولكن هاذ الشيء ما وصلنا لوش، نتمناو على أن يوقع تدارك الأمر فيما تبقى من الوقت.

بطبيعة الحال حينما نقول النقابات الشريكة، السيد الوزير، وأشرتم إلى اللقاءات المسترسلة الي عندكم، فقط يجب أن يتم تنويع هذه اللقاءات باتفاق تاريخي توقعوه السيد الوزير مع النقابات اللي عندكم في الوزارة ديال التجهيز والنقل، صحيح كما قلت، النظام الأساسي أنه عرض على أنظار السيد رئيس الحكومة، ونتمنى على أنه يكون الاستجابة السريعة ويستافدوا الموظفين ديالكم على غرار موظفي باقي القطاعات.

وحينما نتحدث عن النظام الأساسي ضرورة فيه قطب الراحة ديال الموظف، اللي يكون فيه محفز يكون فيه مجموعة من الامتيازات، وهذا حق مطلوب بطبيعة الحال، وكذلك نذكركم، السيد الوزير، هو ضرورة تسريع إخراج النظام الأساسي لمستخدمي وكالات الأحواض المائية بعد التوافق مع النقابات حول التعديلات المدخلة عليه، كاي حوار فهاذ الصدد، نتمنى فقط يكون التنويع كذلك.

أشرتم، السيد الوزير، مشكورا للقضية ديال عمال الشساعة، هذا موضوع منذ سنوات واحنا تنذاكروا فيه، فعلا لا بد من إيجاد حل واقعي ومنصف لهاذ عمال الشساعة الاستثنائية، نظرا من طبيعة الحال للأعمال الجليلة اللي تيقوموا بها.

وأخيرا، السيد الرئيس، بلا ما نزيدش وهو ضرورة الرفع من قيمة التعويضات عن التنقل، الناس ديالكم، السيد الوزير، الموظفين ديالكم، الأطر يقومون بأعمال جبارة، تنقلات كثيرة، فعلا عندكم أورايش كبيرة، فقط إعادة النظر وتمكينهم من التعويضات المستحقة.

شكرا السيد الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

أنا فقط بغيت نرجع لثلاثة د النقاط.

على الصعيد ديال الحوار الاجتماعي، ضروري كذلك نأكدو بأن الحكومة دارت واحد المجهود استثنائي فهاذ الإطار، وصلنا إلى 48 مليار ديال الدرهم سنويا كمكتسبات للموظفين وللشغيلة، وهذا فحد ذاته راه هو إنجاز كبير، وتم إنصاف كذلك فئات عريضة من الأجراء

ثانيا، ضروري التأكيد بأنه اليوم أضحى من الضروري أن نعمل على تقوية وتطوير مهارات هذه الفئة المهمة بالنسبة للوزارة، هذا اللي جعل أن اعطينا واحد القيمة كبيرة للتكوين المستمر، هذا اللي جعل أن فتحنا المجال كذلك باش أن الناس ديال الوزارة نخلصو عليهم باش يديرو هوما الماستر كذلك فهاذ الإطار، باش يطورو القدرات ديالهم، هذا اللي جعل أنه درنا كذلك برامج خاصة من خلال الذكاء الاصطناعي باش يكون هنالك كذلك تكوين مستمر، اللي غيساعدهم ويفتح لهم مجال ديال تقوية القدرات في عدة مجالات.

هذا اللي جعل أننا خلقنا واحد القطب تكنولوجي، هاذ القطب التكنولوجي الدور ديالو وهو أنه أولا نعملو على استثمار الخبرات ديال الوزارة، والناس لأن سبقوا فالوزارة باش يساعدا الناس اللي فالوزارة حاليا واللي هوما كيتابعو الأشغال باش تعطاهم الخبرة وتعطى لهم الإمكانية باش يحلوا الإشكاليات اللي هي مطروحة، لأن احنا اللي بغينا بأن اليوم ما اللي تيدار واحد المشروع مثلا ديال الطريق قروية واللي تتقوم بها واحد المقاول ما نخليوهاش بوحدها، لا تيخص أنه المدير أو اللي تيشرف على هاذ الورش أنه يكون جزء من الحل للإشكاليات اللي تيمكن تطرح ويتيقن بأن ما شي فقط تم احترام دفتر التحملات، ولكن تم إنجازهاذ المشروع بكيفية في مستوى عالي ديال الجودة.

ثالثا، وهو أنه كذلك دخلنا واحد المنطق اللي هو مهم جدا، وهو فتحنا المجال للناس ديال الإدارة باش يكون هنالك واحد المسار تقني زيادة على المسار الإداري، من خلال هاذ البعد ديال القطب التكنولوجي في هاذ المجال، ودرنا كذلك تعاقدا مع وزارة المالية وكذلك المؤسسات الأعمال الاجتماعية ديال الوزارة ديال التجهيز والماء باش أن العاملين وكذلك المتقاعدين ديال الوزارة يستافدوا من العديد من المشاريع الأساسية، للرفع من كذلك الخدمات المقدمة لهذه الفئة المهمة بالنسبة للوزارة، وفي نفس الوقت كذلك أنه تفتح لهم كذلك وسائل ديال الترفيه في إطار ما هو مرتبط كذلك بالاهتمام بالأسر كذلك ديال الناس اللي هوما في الوزارة.

وكذلك، كما سبق لي أن قلت، أنه درنا واحد عمل استشاري، وصلنا لواحد التوافق احنا ما بين الوزارة والناس اللي خدامين والنقابات باش أننا نوصلو لهاذ النظام المقترح ديال النظام الأساسي، اللي ترفع لوزارة المالية ورئاسة الحكومة من أجل البت فيه. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السي نازهي بقاوا لكم واحد تسعة ثواني.

دجنبر 2025، وكان من المنتظر أن يشكل نقلة نوعية في المسار المبني لهاذ الفئة، من خلال إقرار مسارات مهنية واضحة، تجويد منظومة الأجور والتعويضات، غير أن هذا المشروع لا يزال حبيس الرفوف، وهو ما يطرح أكثر من علامة استفهام حول أسباب هاذ التأخر، ويؤثر سلبا على منسوب الثقة في مخرجات الحوار الاجتماعي، تدار مجهود فالحوار الاجتماعي ولكن النتيجة ما كايناش، السيد الوزير،

طبيعة العمل داخل هاذ القطاع لا يمكن اختزالها في الوظيفة الإدارية الكلاسيكية، بل هي عمل ميداني شاق، محفوف بالمخاطر وكيطلب جاهزية دائمة للتدخل في مختلف الظروف، بما في ذلك الظروف المناخية القاسية.

وعليه، مراجعة منظومة التعويضات لم تعد مطلبا فئويا، بل ضرورة موضوعية تفرضها طبيعة المهام وحجم المسؤوليات، خاصة في ظل اتساع الأوراش الكبرى التي تعرفها بلادنا، وكياواكبو من الضغط المتزايد على الموارد البشرية.

كذلك، وضعية كما ذكرت، السيد الوزير، ديال الأعوان غير الرسميين للشساعة استثنائية، هاذ الفئة اللي تؤدي مهام أساسية غالبا في ظروف صعبة، وساعات إضافية، لا تزال خارج الإطار القانوني واضح، راه قلت التغطية الصحية، الحقوق الاجتماعية، استمرار هاذ الوضع يمس بشكل صريح بمبادئ العدالة الاجتماعية ويتنافى مع التزامات الدولة في مجال صون الكرامة المهنية.

السيد الوزير،

بناء عليه، كنسولوك ما هي الأسباب الكامنة وراء تأخر إخراج النظام الأساسي متوافق عليه؟

وكيف تعزتمون تسوية وضعية الأعوان غير المرسمين وضمنان حقوقهم الأساسية؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

أود في البداية أن أؤكد بأن نعتبر بأن الموظفين والموظفين داخل الوزارة وكذلك أعوان الشساعة، فهوما عندهم واحد الأهمية قصوى بالنسبة لعمل الوزارة وبالنسبة لإنجاز كل هاذ الأوراش الكبرى اللي كتقوم بها الوزارة.

المستشار السيد لحسن نازهي:

نشكر السيد الوزير على التفاعل في الموضوع.

غير الرد ديال السيد الوزير اللي نتمناو أنه كل ما ورد في جوابكم أن يلمس الانتظارات ديال الشغيلة ديال هاذ القطاع وحل هاذ الملفات العالقة، خصوصا الإشكالية ديال النظام الأساسي، كما واعدتنا به الآن، ولا حتى الإشكالية ديال الشساعة الاستثنائية لأن داولنا فيها، ماشي أول مرة تنذاكرو فيه.

والسيد الوزير الشغيلة ديال القطاع ديالكم راه ما تتطلبش امتيازات، تطلب حقوق مشروعة، تتناسب مع الحجم أولا ديال التضحيات والمسؤوليات خاصة في الظروف الصعبة اللي تيشتاغلو فيها، والمجهودات اللي تيبذلوها في الصالح العام وفي خدمة الصالح العام.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السيد الوزير عندكم 30 ثانية إذا بغيتو تستغلوها.

إذن نمر إلى السؤال الثاني عشر موضوعه "صيانة الشبكة الطرقية الوطنية ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.

الكلمة لكم السيد المستشار السني شهيد، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

خصصت وزارتك خلال استراتيجية 2025 نحو 45% من ميزانية الطرق للصيانة، مع إعطاء الأولوية لهجات ذات جاذبية اقتصادية، كجهة الرباط- سلا- القنيطرة، فمثلا منطقة الغرب تعد قطبا فلاحيا وصناعيا بامتياز الشيء الذي يعرض طرقها لضغط كبير، وهو ما يستوجب تقويتها وليس فقط صيانتها.

السيد الوزير،

إقليم القنيطرة مؤخرا عانت فيه الطرق من عدة أضرار الناتجة عن التساقطات المطرية، مما يفرض إعادة النظر في طرقها الوطنية، الجهوية والإقليمية.

ولذا نسائلكم عن الإجراءات الاستعجالية التي تعتمزم الوزارة اتخاذها لصيانة وتأهيل الشبكة الطرقية ببلادنا عامة وإقليم

القنيطرة خاصة، وتحديدًا أولا الطريق الإقليمية رقم 4248 الرابطة بين المكنون وسيدي يحيى الغرب، والتي تشهد تدهورا كبيرا يؤثر على سلامة مستعمليها، التي حسب علمنا تم الإعلان عن صفقتها، لكنها لحدود الساعة لازالت على ما هي عليه.

ثانيا، الطريق الإقليمية رقم 4201 الرابطة بين أولاد برجال وحد أولاد جلول للنظر لأهميتها في فك العزلة عن المنطقة وربط المراكز الصاعدة.

ثالثا، الطريق الجهوية رقم 405 الرابطة بين سيدي علال البحر اوي والقنيطرة، باعتبارها المحور الرئيسي للوافدين من جهة الجنوب الشرقي للمدينة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التجهيز والماء:

السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم.

كما تفضلتم، فالوزارة فهي تعنى 47% ديال الميزانية ديالها للصيانة ديال الطرق، وكذلك في إطار هاذ المجهود المبذول فهو هنالك كذلك عمل كبير اللي كيدار من أجل كما ذكرت صيانة الطرق القروية.

بالنسبة لمنطقة الغرب، وعندكم الحق، أنه مع الفيضانات اللي عشناها فهاذ الشهور الماضية، فوقع واحد التدهور مهول ديال الطرق، يمكن نقول نمشي بعيد، انتوما عارفين هاذ الشيء أحسن مني، وهو أنه ملي وقفت الأمطار فكان كهبط، لأن بقات حتى الطريق عايمة، عايم عليها الماء، كهبط سنتيمات فالنهار فقط، بالتالي لقينا صعوبة حتى باش ندخلو، لأن ما عندناش فين ندخلو، إذن هذا معلوم خلق مشاكل وتدهورت كثير الطرق فهاذ الأقاليم ديال الغرب، وجعل أنه وكانت عندنا صعوبة حتى باش نديرو التقييم الحقيقي ديال الأوضاع ديال هاذ الطرق.

باش نكون معكم صريح، شنو اللي درنا؟

أول شيء وهو درت هاذ الاتفاقية مع وزارة الداخلية، لجعل أنه بحال اللي تفضلتيو أنه كاين بعض الطرق اللي عاد انطلقنا فيهم باش أنها تبدأ تنجز على أرض الواقع، باش نعاود ونردو على الأقل باش يمكن للواحد يشتغل بها، ولكن باش نكون معكم واضح، راه هاذ الأمر غدا يمكن يعاود يتجدد، واخا تدير واحد المجهود كبير باش ترجع هذيك الطريق بحال اللي كانت، أي أنه إن شاء الله إيلاجات عاود ثاني أطار

الخير مستقبلا، يمكن نعاود نفس الوضعية تعاود تطرح.

وبالتالي احنا دابا فكرنا هاذي هي الدراسة اللي عاد غنطلقو، إذن حيث دابا ما عندناش الوقت باش نديرو الدراسة، كيخصنا أولا نحلو المشاكل ديال المواطنين، وعندك الحق اللي طرحتها بقوة، احنا مشينا، بغينا نمشيو أبعد، وهو أنه هاذ الطرق اللي هي مهمة، أننا غنديرو الدراسة باش أننا نعليو هاذيك الطرق، على أساس أن ملي تكون الفيزيانات الما غادي يدوز من تحت الطريق باش نضمنو الاستمرارية ديال هاذ الطريق، معلوم ما يمكنناش نديروه فكل المناطق لأن التكلفة عالية، ولكن غادي نختارو هاذوك الطرق اللي هي أساسية والتي هي محورية بالنسبة للسكان، باش أننا نضمنو الاستمرارية ديال السير فوق هاذوك الطرقات.

وبالتالي، بهاذ الكيفية واستعنا بخبرات ف هولندا، الخبرات ديال الدول اللي كتعرف هاذ الاشكالية ديال الفيزيانات، باش أننا نديرو إن شاء الله شي طرق بكيفية عالية.

إذن اللي يمكن لي نأكد لك وهو أنه ابتداء من شهر ماي، غنتطلق إن شاء الله طلبات العروض وتنتطلق هاذ العملية ديال البناء، وإن شاء الله من بعد الحكومة المقبلة، فإطار غنطلقو الدراسات من دابا، باش إن شاء الله فالحكومة المقبلة باش أنها تقوم بإعادة بناء بكيفية أفضل، باش هاذ الاشكاليات اللي عشناها والتي عشتيوها فالمنطقة ما تكررش مستقبلا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الوزير على توضيحاتكم.

ولا يسعنا إلا نثمن المجهودات الجبارة التي تبذلونها على رأس وزارتكم، خاصة في ظل التحديات المناخية الصعبة التي شهدتها بلادنا مؤخرا.

كما نقدر عاليا، سياستكم القائمة على الإنصات والتدخل الميداني الناجح لتنازل الأوراش الاستراتيجية الكبرى.

وبناء عليه، ووفق نفس المقاربة، ننتظر منكم جوابا عمليا يطمئن ساكنة إقليم القنيطرة التي لم تعد تحتل حالة الطرق المذكورة:

- بخصوص الطريق الإقليمية 4248، لقد تحولت هذه الطريق إلى نقطة سوداء تهدد سلامة حافلات النقل المدرسي وسيارات الإسعاف؛

- أما بخصوص الطريق 4201 تظل وضعيتها دون مستوى تطلعات

السكان:

- كذلك الطريق الجهوية رقم 405 التي تعتبر مدخل رئيسي للمدينة من جهة إقليم الخميسات.

السيد الوزير،

إنكم تتحدثون عن برنامج استعجالي بـ 3 مليارات درهم لمعالجة مخلفات الفيضانات لذا، نطالبكم اليوم، بإيلاء أهمية للمحاور الطرقية التي سبق ذكرها، كأولويات قصوى ضمن البنية التحتية الطرقية التي تشرف وزارتكم على صيانتها وتقديم جدول زمني دقيق لانطلاق الأشغال بها، علما أن عدة تقارير حديثة أشارت إلى تضرر كبير في البنية التحتية بإقليم القنيطرة، نتيجة ارتفاع منسوب الوديان، مما يبرر المطالبة بتدخل استعجالي ودون تردد.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

إذن نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا.

ونرحب بالسيدة الوزيرة.

إذن ننتقل للسؤال الموجه لقطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وموضوعه "البرنامج الاستعجالي لدعم القطاع السياحي والإجراءات المتخذة فيما يخص قطاعات السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

عن البرنامج الاستعجالي لدعم القطاع السياحي والإجراءات المتخذة فيما يخص قطاعات السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، نسائلكم السيدة الوزيرة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة فاطمة الزهراء عمور، وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

والمحور الثاني، هو دعم الإنتاج والتسويق، تم تعزيز بنية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وأحدثنا أقطاب للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بوجدة وفاس وتزيت والدار البيضاء، وتدار الاقتصاد الاجتماعي في أزبال وأكادير وتارودانت، ونظمتنا كذلك 20 معرضا جهويا و16 سوق متنقل، كما وضعنا بنكا للمشاريع لفائدة التعاونيات، عبر منصة رقمية التي هي "coopmarketplace.ma".

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيدة المستشارة.

السيدة سليمة تفضلوا.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نؤكد أهمية الجهود المبذولة من خلال مختلف التدابير والإجراءات المعتمدة، خاصة تلك المرتبطة بتحفيز الاستثمار ودعم المهنيين وتطوير البنية التحتية السياحية، بيد أن تنزيل هذا البرنامج يطرح عددا من الإشكاليات العملية التي تحد من نجاعته، من قبيل:

تسريع وتيرة التنفيذ وتبسيط المساطر الإدارية وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين.

كما يبرز تحدي تأهيل الموارد البشرية والرفع من جودة الخدمات كعنصر حاسم لمواكبة تطور الطلب السياحي وتعزيز جاذبية الوجهة المغربية.

وفيما يتعلق بقطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فإن المستجدات الحالية تؤكد أهمية تثمين المنتج المحلي وتعزيز حضوره في سلاسل القيمة السياحية، مع ما يتطلبه ذلك من تطوير آليات التسويق، خاصة عبر الوسائط الرقمية ودعم التنظيمات المهنية وتحسين ظروف الإنتاج، كما أن تقوية اندماج هذه القطاعات ضمن المنظومة السياحية يظل رافعة أساسية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية أكثر توازنا وشمولا.

إن المرحلة الراهنة تفرض مواصلة التفكير في سبل تطوير نموذج سياحي وطني مستدام قادر على خلق القيمة المضافة وتعزيز فرص الشغل ودعم المبادرات المحلية، مع إيلاء أهمية خاصة للسياحة الداخلية باعتبارها ركيزة أساسية لضمان استمرارية دينامية القطاع.

ولا يفوتنا التأكيد على أهمية الاستثمار في العنصر البشري، عبر التكوين المستمر وتحسين ظروف العمل وتحفيز الكفاءات، بما يساهم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أزمة "كوفيد" أثرت بزاف على قطاعات السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ولكن بفضل الحكمة التي تعاملت بها بلادنا مع هاذ الأزمة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، استطعنا نتجاوزو الكثير من الصعوبات.

بالنسبة لقطاع السياحة استطعنا نتجاوزو الأزمة بفضل الدعم المالي التي وفرتو الحكومة في إطار المخطط الاستعجالي، والتي كان 2 مليار درهم، وكان تيهدف إلى الحفاظ على مناصب الشغل وتمكين المقاولات السياحية من مواجهة الإكراهات المالية، ومساعدتها لإعادة انتعاش القطاع، ومن بعد أطلقنا خارطة طريق السياحة 2023-2026 التي ساهمت بقوة في تعزيز تنافسية القطاع وفي الرفع من جاذبيته.

وبفضل هاذ المجهودات استطاعت بلادنا تحقيق إنجازات قياسية سنة 2025، والتي وصلنا فيها تقريبا 20 مليون سائح، وهاذ الانتعاش مازال مستمرة فهاذ ثلاثة الأشهر الأولى ديال 2026 بارتفاع ديال 7%.

الأزمة الصحية أثرت كذلك على قطاع الصناعة التقليدية، وفهاذ الإطار اشتغلنا على 2 ديال المحاور الرئيسية، التي هما:

- هيكلة وتنظيم القطاع؛

- تطوير العرض والتسويق.

ففيما يخص هيكلة وتنظيم القطاع، خرجنا النصوص التطبيقية للقانون 50.17 المتعلق بأنشطة الصناعة التقليدية، هاذ القانون مكن من تنظيم 172 مهنة، وتم إحداث السجل الوطني للصناعة التقليدية التي وصل عدد المسجلين فيه لأكثر من 440.000 شخص، كما أنه في إطار نفس القانون تم منح غرف الصناعة التقليدية 300.000 بطاقة مهنية لتوزيعها على الصناع التقليديين وتم إحداث 165 هيئة مهنية لتأطير المهنيين.

وبالنسبة لتطوير العرض والتسويق، وضعنا برامج للدعم التقني وتأهيل وإحداث البنية التحتية، عبارة عن فضاءات للعرض والبيع ودور الصناعة بالعالم القروي.

لمواكبة المهنيين فيما يخص الترويج والتسويق، نظمنا عدة معارض بشراكة مع الغرف المهنية، وطورنا كذلك التسويق الإلكتروني، ووضعنا برنامج طموح لتعزيز الصادرات.

بالنسبة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، الهدف ديالنا هو نوصلو في 2035 إلى خلق 50.000 منصب شغل سنويا، باش تولى مساهمة القطاع 8% في الناتج الداخلي الخام، واشتغلنا على محورين رئيسيين:

- المحور الأول هو تنظيم القطاع، حيث أنجزنا مشروع القانون الإطار المنظم لهاذ القطاع ومشاريع النصوص التطبيقية المرتبطة به.

وحيث أن السؤال خاص بجهة سوس-ماسة، بغيت نشير فالأول أن هاذ الجهة كتعرف انتعاشة قوية لقطاع السياحة، سجلنا أكثر من 8 المليون و100 ألف ليلة مبيت في 2025 اللي هي زيادة ديال 11% مقارنة مع 2024.

وسجلنا كذلك زيادة ديال 12% خلال هاذ الثلاثة أشهر الأولى ديال 2026 مقارنة مع نفس الفترة في 2025.

وبفضل المجهود اللي تدار، بما فيه توفير العقارات، خلقنا أكثر من 7500 سرير إضافي منذ 2021، أي وحدة جديدة، وبالتالي وصلت اليوم الطاقة الإيوائية بالجهة حوالي 50 ألف سرير.

بالنسبة لنا جهة سوس- ماسة هي نموذج ناجح فالشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال الاستثمار السياحي، خصوصا فالإيواء السياحي والمطاعم والترفيه، وعدنا مقارنة متكاملة اللي كتشمل تعبئة العقار، تهيئته، تميمته، تسويقه، ثم مواكبة المستثمرين.

ونعطيك عدة أمثلة:

أولا، "Founty" استثمرنا أكثر من مليار درهم في 266 هكتار، وهاذ الشيء ساهم في خلق أكثر من 12 ألف سرير سواء المشغلة أو في طور الإنجاز.

ثانيا، وفي إطار خارطة الطريق 2023-2026 درنا دعم للمستثمرين تيقدر يوصل حتى لـ 30% واللي غادي يساهم في تميم العقارات في "Founty"، وطلقات الشركة المغربية للهندسة السياحية (la SMIT¹) في أبريل 2026، إبداء الاهتمام لدعم هذه المشاريع الفندقية المبرمجة على 6 عقارات.

ثالثا، محطة "تاغازوت" اللي كتعتبر كذلك مثال، هاذ التجربة الناجحة ولات مرجع في آلية تعبئة العقار للاستثمار السياحي في الجهة.

والعمل مازال مستمر فهاذ المجال رغم قلة العقار، وهناك مناطق أخرى يمكن تدار وحدات فندقية بمواصفات عالمية ومطاعم سياحية غادي تعزز جاذبية المنطقة بما فيها القريبة من منطقة "تاغازوت".

رابعا، عندنا محطة "أغرود"، اللي كتواجد في جماعة "تامري" اللي غادي نخصو فيها 600 هكتار للاستثمار السياحي.

بالإضافة لهاد المشاريع الهيكلية، كندعمو وكنواكبو محطات أخرى نموذجية فالجهة واللي هي في مرحلة الإنجاز من طرف الشركة الجهوية للسياحة اللي هي (la SDR²) واللي هي محطة (ANCHOR POINT) بتاغازوت ومحطة "إمسوان".

شكرا السيد الرئيس.

في الرفع من جودة الخدمات وتعزيز تنافسية القطاع.

كما نهيب بضرورة دعم الابتكار في المجال السياحي وتشجيع المبادرات الشبابية للمقاولات الصغرى والمتوسطة بما يعزز دينامية الاقتصاد الوطني.

كما نود لفت انتباهكم، السيدة الوزيرة، إلى الوضعية المقلقة للعاملات والعمال في القطاع السياحي الذين يظلون الحلقة الأضعف رغم دورهم المحوري في تحسين جودة الخدمات وتعزيز جاذبية الوجهة المغربية، إذ لا يزال العديد منهم يواجه إكراهات مرتبطة بهشاشة التشغيل وضعف الحماية الاجتماعية وتدني الأجور، فضلا عن محدودية فرص التكوين والتأهيل المستمر.

كما نسجل بقلق استمرار بعض الممارسات داخل عدد من الوحدات الإنتاجية التي تمس بالحريات النقابية، من خلال التضييق على حرية الانتماء النقابي وعرقلة العمل النقابي في تنافي صريح مع المقتضيات الدستورية والتشريعية ذات الصلة، وهو ما يستدعي تدخلا حازما لضمان احترام الحقوق الأساسية للشغيلة وصون كرامتهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال الثاني موضوعه "العقار المخصص للاستثمار السياحي".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

السيد محمد عموري تفضلوا.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

عن استراتيجية وزارتك لتعبئة العقار المتوفر والقابل للاستثمار السياحي نسائلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال المهم الخاص بتوفير العقار السياحي الموجه للاستثمار.

¹ Société Marocaine d'Ingénierie Touristique.

² Société de Développement Régional de Tourisme.

السيدة الوزيرة،

كيشكل برنامج (Cap Hospitality) واحد المبادرة إيجابية ساهمت في إعادة تأهيل جزء من العرض السياحي الوطني، غير أن المرحلة الحالية تتطلب واحد النفس جديد وطموح أكبر خاصة في ظرف الاستحقاقات التي مقبل عليها المغرب، خصوصا تنظيم كأس العالم 2030.

وفي الختام، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب تنأكدو الانخراط ديالنا الكامل في كل المبادرات الهادفة إلى تعزيز تنافسية القطاع السياحي الوطني، والدعم ديالنا لجميع الجهود التي تبذلونها من أجل الارتقاء بهاذ القطاع الاستراتيجي، بما يخدم التنمية الاقتصادية للبلاد ويعزز الإشعاع ديال المغرب على الصعيد الدولي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة، بقات لكم 12 ثانية.

إذن نمر للسؤال الثالث موضوعه "تسوية وضعية المرشدين السياحيين".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

السي عبد الرحمان وafa.

المستشار السيد عبد الرحمان وafa:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون،

عن وضعية المرشدين السياحيين نائلكم، السيدة الوزيرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد**الاجتماعي والتضامني:**

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم السيدة الوزيرة على الجواب ديالكم.

السيدة الوزيرة،

عموما فالقطاع السياحي، الأرقام فالقطاع خير شاهد على العمل الكبير التي تتقوم به الوزارة ديالكم على وجه الخصوص والحكومة بشكل عام.

وهذا يفرض علينا واحد الانتقال من المنطق ديال تدبير النجاح إلى منطق تدبير وتأمين الاستدامة ديالو، وفي هذا الإطار تنسجلو أن عدد من الوجهات السياحية الكبرى وعلى رأسها فاس، مراكش وأكادير ولات تتعرف واحد نسب ملء فندقي مرتفعة كتقترب من السقف ديال القدرة الاستيعابية ديالها، وهذا تيعكس حجم الضغط المتزايد على العرض السياحي الوطني، كيف ما أن المغرب رغم التقدم ديالو مازال تيتوفر على واحد الهامش نمو مقارنة بعدد من الوجهات المتوسطة المنافسة.

السيدة الوزيرة،

أهم الإكراهات التي تتحد من التطور ديال القطاع والاستجابة للطلب المتزايد للمستثمرين، سواء المحليين أو الأجانب، هو توفر العقار السياحي وتعقيد المساطر الإدارية ومشاكل التعمير والتراخيص.

ومن هذا المنطلق، تنطالبو قطاع السياحة كما في القطاعات الإنتاجية الأخرى، الانتقال من المنطق ديال التراخيص إلى منطق دفتر التحملات لتفادي مجموعة من التعقيدات الإدارية التي تتحد من الجاذبية ديال الاستثمار السياحي.

كما أن عدد من المستثمرين كيصطدمو بواحد القيود تنظيمية وتعميرية لم تعد تواكب التحولات التي تيعرفها القطاع، خاصة فيما يتعلق بعلو البناءات والمرونة المعمارية، وهو تياثر بواحد الشكل كبير على الجدوى الاقتصادية للمشاريع والقدرة ديالها على خلق فرص الشغل وتحقيق التنافسية المطلوبة.

من جهة أخرى، فإن السياحة القروية والجبليية يجب باش يتعطى لها واحد حتى هي واحد الاعتبار لما لها من الأهمية، خصوصا في التنمية القروية وخلق فرص الشغل للشباب.

ومن هنا ما يمكنناش نمرو بلا ما ننو هو بالعمل المتكامل التي تتقوم به الإدارة ديالكم فالجهات مع المراكز الجهوية للاستثمار بتذليل هذه الصعوبات وتوجيه المستثمرين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

الواقع ديال المرشدين السياحيين اللي خدامين خارج الإطار القانوني باقي صعيب وصعيب بزاف، تقريبا ما كاين فيه حتى شي تغيير، حتى شي حاجة ملموسة على أرض الواقع، هاذ الناس راه لسنين خدامين في الميدان، تيعرفوا البلاد مزيان، وتمثلوا واجهة السياحة ديال المغرب أحسن تمثيل، ولكن باقيين مهمشين، بلا حماية قانونية، بلا تغطية اجتماعية وبلا اعتراف رسمي بالمجهود اللي تيديروا وتبذلوه.

اليوم، مع اقتراب تظاهرات كروية بحال كأس العالم، ما بقاش مقبول نبقاو غير تهضرو غير على النوايا، خص إجراءات واضحة وسريعة، راه إدماج هاذ الفئة ماشي عبء على الدولة، بالعكس، غادي يقوي القطاع ويرفع من الجودة ديال الخدمات السياحية، السيدة الوزيرة المحترمة.

المشكل ماشي غير قانوني ولكن في طريقة التطبيق ديالو، خصنا نخرجو من المقاربات المعقدة والإقصائية ونديرو مساطر مرنة وواضحة، تاخذ بعين الاعتبار التجربة اللي عند هاذ المرشدين وتعطيهم الفرصة يدخلو بشكل قانوني ومنصف، راه تهضرأنا من ساكنة مدينة مراكش، ومراكش راه كولشي تيعرفها تتعتمد بشكل كبير على السياحة، إذن هاذ الناس هاذو كاين مراكش، كاين فاس، مكناس، أكادير، كاينين بزاف والسياحة الجبلية حتى هي، إذن كاين مشكل زعما في هاذ المدن كاملين.

السيدة الوزيرة المحترمة،

هاذ الورش خصو إرادة حقيقية وتسريع في التنزيل مع إشراك فعلي للمهنيين ماشي غير وعود، حيث بلا إدماج هاذ الفئة غيبقى القطاع ناقص وغيبقى شوية ديال التهميش حاضر بخصوص هاذ الفئة ديال المرشدين غير النظاميين.

وحاجة أخرى، السيدة الوزيرة المحترمة، أنا راه غنبي كنصدع ليك راسك بهاذ الموضوع هذا غير تهني حتى تسالي هاذ (Mandat)، لأنه أنا اللي عايش في مراكش وأنا اللي عرفت أش كيعانيو بزاف، وعندي اتصال بهم بزاف الله يجازيك بخير تعاوني معهم واخا تكون هاذي آخر حاجة غنديرو فهاذ الحكومة هاذي، فهاذ الموضوع.

الله يجازيك بخير.

وشكرا جزيلا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

كيف ما تتعرفوا، الوزارة تتعطي أهمية كبيرة للمرشدين السياحيين، حيث تيلعبو دور كبير في تثمين التراث الطبيعي والثقافي الوطني وتحسين جودة المنتج السياحي ديال بلادنا.

في هاذ الإطار، تم إصدار القانون رقم 5.12 المتعلق بمهنة الإرشاد السياحي اللي تينظم المهنة وتيحسن من جودة الخدمات اللي تيقدموها المرشدون السياحيون.

من أهم المستجدات اللي جا بها هاذ القانون، ضرورة تتبع تكوين أولي بالمعاهد التابعة لقطاع السياحة من أجل الولوج للمهنة وتتبع تكوين مستمر إجباري كل ثلاث سنوات، باش يمكن للمرشدين السياحيين يطوروا الخبرات ديالهم ويستمرروا في مزاولة المهنة، وحددت المادة 31 من هاذ القانون فترة انتقالية لتسوية وضعيات الأشخاص اللي عندهم كفاءات ميدانية في الإرشاد السياحي، ولكن ما عندهموش شرط التكوين اللي تينص عليه القانون.

وفي هاذ الإطار، نظمت الوزارة 2 ديال الامتحانات مهنية، الأول كان في 2018 اللي تم تسليم 1108 اعتماد مزاولة مهنة المرشد السياحي، الامتحان الثاني كان في 2023 تم تسليم 1299 اعتماد مزاولة المهنة.

وهاذ الامتحان ديال 2023 أشرفوا عليه لجان اللي ترأسوها السادة الولاة والعمال، وكانت تتضمن ممثلين عن السلطات المحلية والجمعيات الجهوية للمرشدين السياحيين والمندوبيات الجهوية والإقليمية ديال السياحة، واختاروا الأشخاص اللي عندهم كفاءات وتجربة ميدانية، واليوم أصبح عندنا 4623 مرشد سياحي معتمد في المغرب، اللي فيه 1406 مرشد سياحي في الفضاءات الطبيعية، 3217 في المدن والمدارات السياحية، وهاذ العدد المهم غادي يمكننا باش نواكبو العدد المتزايد من السياح اللي تيتوافدو على بلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

الكلمة لكم السي عبد الرحمان وافا.

المستشار السيد عبد الرحمان وافا:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

شكرا على الجواب ديالك.

ولكن خصنا نكونوا واضحين، السيدة الوزيرة، وخصنا نطلقو من صلب التوجيهات ديال سيدنا الله ينصرو، واللي تيوصي بجعل تثمين الرأس مال البشري مدخلا أساسيا للتنمية في مختلف المجالات.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

الحمد لله اليوم بلادنا كتعرف في إنجازات قياسية، في 2025 استقبلنا 19.8 مليون سائح اللي هي زيادة ديال 14% مقارنة مع 2024 واللي هي زيادة ديال 53% مقارنة مع 2019 اللي هي الفترة قبل جائحة "كوفيد"، في الوقت اللي المعدل العالمي ما تجاوزش 4%.

وحققنا كذلك 138 مليار درهم من مداخيل العملة الصعبة في 2025، اللي هي زيادة ديال 21% مقارنة مع 2024.

واللي مهم أيضا هو أننا خلقنا 92.000 منصب شغل جديد مباشر خلال هاذ 3 سنين الأخيرة، وصلنا اليوم لـ 894.000 منصب في القطاع.

وهاذ الانتعاشة مازال مستمرة في هاذ 3 أشهر الأولى ديال 2026 بارتفاع عدد الوافدين ديال 7% مقارنة مع 2025.

بالنسبة للسياحة الداخلية، ارتفعت ليالي المبيت بـ 14% بين 2019-2025، واليوم مثلت 28% خلال 2025 من مجموع ليالي المبيت فوحدات الإيواء السياحية المصنفة.

فيما يخص تحسين العرض السياحي، كدشتغل على 3 ديال المحاور اللي هو:

- تقوية الإطار القانوني؛

- دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وتشجيع الاستثمار؛

- وتأهيل العنصر البشري.

بالنسبة لتقوية الإطار القانوني، فيما يخص الإيواء السياحي، خرجنا جوج مراسيم تطبيقية و5 ديال القرارات ديال القانون المتعلق بالمؤسسات السياحية، اللي كتعتمد آليات المراقبة السرية لمراقبة الجودة.

وبالنسبة للإرشاد السياحي، فالقانون كينص على إجبارية تكوين أولي وتكوين مستمر كل ثلاث سنين.

فيما يخص دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وتشجيع الاستثمار، بالنسبة للإيواء خلقنا أكثر من 45 ألف سرير إضافي ما بين 2020/2025 وصلت الطاقة الإيوائية إلى أكثر من 300 ألف سرير اليوم.

بالنسبة للترفيه كنواصلو برنامج "Go Siyaha" اللي وافقنا فيه على حوالي 1700 مشروع، وعندنا بنك المشاريع اللي فيه 900 مشروع وبرنامج 8 د الحاضنات (les incubateurs) لمواكبة حوالي 1200 حامل مشروع.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد المستشار.

هاذ الشي تكلمنا عليه ذيك المرة، ولكن عندك الحق تبقى تكلم عليه ماشي مشكل.

أنا اللي بغيت غير نقول لك، قلت المشكل ماشي قانوني ولكن راه المشكل أصلا بعدا دبا قانوني، حيث عندنا هذيك الفترة الانتقالية (a phase transitoire) كانت تتمكنا نديرو الامتحان حتى مارس 2024، يعني أن ما يمكنناش احنا اليوم نجيو ونديرو امتحان.

ولكن احنا، أنا متفقة معكم بأن مع هاذ التطور اللي كي يعرف قطاع السياحة غادي نحتاجو مرشدين سياحيين، واحد العدد كبير ديال المرشدين السياحيين باش نواكبوا هاذ التطور، وأنا قلتها لك ذيك المرة، احنا منفتحين إيلا عندكم أفكار باش يمكن لنا ندخلو هاذ المرشدين السياحيين باش نزيدو في العدد، احنا منفتحين يمكن لنا نتكلمو على هاذ الشي ونلقاوشي حل باش.. حيث احنا مقتنعين بأننا احنا محتاجين وهو ما حتى هو ما يمكن عندهم كيف قلت الكفاءات باش يدخلو (formel) معنا، احنا منفتحين ويمكن لنا نهضرو على هاذ الشي وقت ما بغيتو.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الرابع موضوعه "تقييم وضع واقع العرض السياحي ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد الرئيس، السي السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

عن تطوير العرض السياحي نسائلكم السيدة الوزيرة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

مستوى خلق دينامية واسعة بالقطاع، وهو ما يتطلب مراجعة معايير إحصاء السواح والكشف عن عدد ليالي المبيت ومؤشرات فرص الشغل المحدثة وحجم الأثار على الناتج الداخلي الخام ونسبة النمو السياحي. ثانيا، نعتقد، السيدة الوزيرة المحترمة، أن تعزيز هاذ الدينامية المنشودة في قطاع السياحة يتطلب ما يلي:

- الحاجة إلى إصلاح تشريعي يخفف العبء الضريبي عن المنعشين في القطاع والمستثمرين في النقل السياحي وباقي الخدمات ذات الصلة بالسياحة؛

- وضع عروض موسمية ذات تكلفة منخفضة في مجال النقل الجوي داخل الوطن ومن خارجه؛

- الانتباه إلى أهمية السياحة الداخلية وإلى المكانة المستحقة للسياحة الجبلية والواحية والثقافية والتاريخية في السياسات العمومية القطاعية، عبر تحفيز جاذبية الاستثمار فيها والرفع من نسبة التسويق لها، والتشجيع على رؤية العروض الخاصة ودعم العاملين في هذا المجال المؤثرة في الاقتصاد المجالي بموازاة مع دعم القطاعات الداعمة للسياحة كالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي؛

- تطوير النقل السياحي ومنظومة النقل العمومي وتنظيم النقل عبر التطبيقات الرقمية وتعزيز التنافسية في مجال النقل الجوي.

شكرا السيدة الوزيرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيدة الوزيرة في إطار الرد التعقيب، وعندكم واحد 39 ثانية إضافية.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السيد المستشار المحترم،

تكلت على آسفي، احنا بغيت نقول لك أن جميع المناطق في المغرب تستافدوا من خارطة الطريق من البرامج التي أطلقنا في إطار خارطة الطريق، منهم برنامج "Go Siyaha" مثلا أولا بنك المشاريع، من عدة مشاريع، فبنك المشاريع التي هوما في ذيك المنطقة، إيلا كانوا شي (les Hôtels) التي هوما مازال مسدودين يمكن لنا نشتغلو بحال كي درنا في ورزازات نلقاوا لهم مستثمرين، احنا منفتحين، أجيوا عندنا ونشوفو أشنا هو المشكل؟ علاش ذوك (les Hôtels) مسدودين؟ ونحاولو نعاونكم باش نلقاوا لهم مستثمرين ويعاودوا يحلو، إن شاء الله.

بالنسبة للعنصر البشري، طلقنا 3 ديال البرامج مع (OFPPT³) التي هوما (Cap Excellence)، وبرنامج الأطر المتوسطة، وبرنامج التكوين المتميز، وطلقنا كذلك برنامج كفاءة التي كيمكن العاملين التي ما عندهومش خبرة، التي ما عندهومش الدبلومات يحصلو على اعتراف من طرف الوزارة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب.

المستشار السيد مبارك الساعي:

السيد الرئيس،

احنا سمعنا بإمعان، السيدة الوزيرة الجواب ديالكم والمنجزات التي تدارت في 2025.

أنا، السيدة الوزيرة، بغيت غير نسقسيك غير واحد السؤال، ما هو نصيب مدينة آسفي من وزارتك، السيدة الوزيرة؟

كانوا عندنا جوج د أوطيلات التي واخدين واحد العدد، واحد المواقع التي هي مواقع مهمة، ك"فرح" التي كان هو "سفير" ورجع "فرح"، ما بقينا عرفنا لا "فرح" ولا "سفير"، "أطلونتيد" السيدة الوزيرة، التي حتى هو ماعرفنا، الناس التي كيجيو يوافدو على آسفي كيمشيو يباتو فالصورة ولا فالوليديّة.

بغيناكم، السيدة الوزيرة، تعطيو واحد الأهمية لهاذ المدينة، كيفما عطيتوها لأقاليم أخرى كورزازات مثلا، هاذ المنشآت السياحية غير زدنا نقتلو هاذ المدينة بالكل، ما بقى عندنا حتى شي حاجة للي..

شكرا السيدة الوزيرة.

أولا، من باب الموضوعية، التي تميز دوما مواقفنا، نثمن الدينامية الهيكلية التي يعرفها القطاع السياحي ببلادنا خاصة في ظل رؤية المغرب 2030، والمغرب الصاعد المقرون بالتنمية الترابية المندمجة كما أسس لها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وبناء عليه، نسجل تطور الأرقام والمؤشرات وتوسع البنية التحتية، في انتظار تعزيز البعد المجالي المنصف في الاستثمارات العمومية والخاصة وتعزيز سياسة تنوع الأسواق ومجالات الاستثمار ووضع تشريعات جديدة تعزز الحكامة والهيكلية والمهنية وكل مستلزمات الرؤية المقبلة.

ثانيا، على هذا الأساس نود التأكيد، السيدة الوزيرة المحترمة، أن لغة الأرقام تبقى محدودة ما لم تحقق أثرا اقتصاديا واجتماعيا على

³ Office de Formation Professionnelle et de Promotion du Travail.

أن من بين الروافع الأساسية في هاذ المجال هو تأهيل العنصر البشري وتمتين الكفاءات، ولذلك أطلقت الوزارة بشراكة مع الكونفدرالية الوطنية للسياحة في إطار خارطة الطريق للسياحة 2023-2026 واحد البرنامج نموذجي للمصادقة على الخبرة المهنية، اللي هو برنامج "كفاءة" واللي تمهم العاملين في القطاع اللي عندهم خبرة في الميدان وما عندهومش الديبلومات.

اليوم هاذ العاملين، بعد اللقاء مع الخبراء في المهن المعنية ومواكبتهم، تياخذو شهادة اللي تتعرف بالخبرة ديالهم من طرف الوزارة والكونفدرالية الوطنية للسياحة، وبيدنا بـ 7500 شخص كعملية نموذجية واللي كانت ناجحة، وتندشغلوا حاليا على تعميم هاذ برنامج "كفاءة" على جميع الجهات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

بداية، نود أن نسجل بإيجاب ما تضمنه جوابكم، السيدة الوزيرة، من معطيات مهمة حول مناصب الشغل الهامة، وأيضا حول الدينامية التي يعرفها هذا القطاع، لكننا نسعى إلى ملامسة أكبر للإشكالات التي تعاني منها شغيلة هذا القطاع، ذلك أن الحديث عن انتعاش القطاع لا يجب أن يحجب عنا واقع الهشاشة التي تطبع علاقات الشغل، خاصة بالنسبة للعاملين عبر شركات الوساطة و عقود (ANAPEC⁴) والمتدربين والعمال الموسمييين الذين يشكلون جميعهم الحلقة الأضعف في منظومة الإنتاج السياحي.

فهذه الفئات لاتزال تعاني من غياب الاستقرار المهني وضعف الحماية الاجتماعية واستمرار بعض الممارسات والالتفافات حول مدونة الشغل.

كما أن بعض الفنادق والوحدات السياحية التي تشكل الواجهة الأساسية للقطاع، خاصة في مواسم الذروة والتظاهرات الكبرى، تسجل حولها اختلالات واضحة. حيث يتم في كثير من الأحيان اللجوء إلى أنماط تشغيل مكثفة غير مستقرة ولا تراعي شروط العمل اللائق، حيث ساعات العمل الطويلة دون تعويض منصف، فضلا عن ضعف الالتزام بالتصريح الكامل بالأجراء، مما يستدعي إخضاع هذه الوحدات لمراقبة صارمة ومنظمة وربط التصنيف الفندقية والدعم العمومي باحترامها للمعايير الاجتماعية وصون كرامة الشغيلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الخامس موضوعه "أوضاع العاملين بالقطاع السياحي".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم عن أوضاع العاملين بالقطاع السياحي؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار الإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة المستشارة المحترمة،

وشكرا على الاهتمام بأوضاع العاملين بالقطاع السياحي.

نبغي نأكد لكم أننا نتناقسو معكم هاذ الاهتمام، وأن الوزارة تتحرص على حماية وتحسين أوضاع العاملين في القطاع السياحي.

نبغي نوضح في البداية أن العلاقة اللي تربط المؤسسات السياحية والعاملين بها كتنظيمها قوانين الشغل اللي تتضمن الحقوق لجميع الأطراف.

والوزارة حريصة جدا باش هاذ الانتعاشة الهامة اللي تيعرفها القطاع يستافدو منها العاملين خاصة، كيف ما جا في السؤال ديالكم، أن الأعداد مازال غادي ترتفع مع التظاهرات اللي غادي نظموها ومع هاذ الأهداف الطموحة اللي عندنا في القطاع.

ونذكر أن في إطار خارطة الطريق للسياحة تم خلق 92.000 منصب شغل مباشر جديد في القطاع، ووصل عدد العاملين فيه إلى متم 2025 إلى 894.000 شخص وهاذ الشيء بالإضافة إلى مناصب الشغل غير المباشرة في القطاعات اللي عندها علاقة بالقطاع السياحي.

ولذلك، الوزارة تتقوم بعمليات تحسيسية للهيئات المهنية بهدف تحسين ظروف عمل وعيش العاملين في القطاع، واحنا اليوم مقتنعين

⁴ Agence Nationale de Promotion de l'Emploi et des Compétences.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ننتظر منكم أن تطمئنوا الأجراء بهذا القطاع وتقدموا توضيحات بشأن آليات مراقبة شركات الوساطة والمناولة التي أصبحت تشكل وسيلة لتفكيك علاقات الشغل القار، وحول التدابير الكفيلة بضمان عدم استغلال صفة متدرب، أو عامل موسمي... وغيرها، كغطاء للتهرب من الالتزامات الاجتماعية للمشغلين.

وعليه، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على:

- ضرورة اعتماد إجراءات عملية ملموسة تضمن احترام حقوق الأجراء وتعزيز استقرارهم الاجتماعي والمهني؛
- تعزيز أجهزة المراقبة والتفتيش، خاصة فيما يتعلق بعقود العمل والتصريح الكامل لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- ربط أي دعم أو تحفيز موجه للقطاع السياحي باحترام المعايير الاجتماعية و صون حقوق العاملين بالقطاع؛
- اعتماد مقارنة استباقية لمواجهة انعكاسات التقلبات الدولية وحماية استقرار علاقات الشغل والحد من هشاشتها.

السيدة الوزيرة،

في الختام، نجدد التأكيد على أن تطوير القطاع السياحي ينبغي أن يشكل فرصة لإرساء نموذج جديد يوازن بين الجاذبية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ويرقى بحقوق العاملين والعاملات في القطاع. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

بغيت غير نقول لك بأن مع هاذ الدينامية اللي كي يعرف قطاع السياحة، ضروري ما تتحسن وضعية العاملين في القطاع.

واحنا اليوم، أنا متفقة بأن مازال عندنا بزاف ديال الحوايج ما نديرو، احنا اليوم غادي نطلقو واحد الدراسة وطنية مع الكونفدرالية الوطنية ديال السياحة باش نشوفو حول الأجور بعدا الأجور ديال العاملين في القطاع هاذو (les saisonniers) اللي سميتو في القطاع اللي غادي يكون فيهم واحد التشخيص وغادي نخرجو إن شاء الله بتوصيات بخصوص تحسين وضعيتهم وغادي نجيو نتكلمو على هاذ الشي من بعد إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلا السيدة الوزيرة.

السؤال السادس موضوعه "تنافسية العرض السياحي المغربي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

تفضلوا السيد الرئيس، السي عبد السلام اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

الأخوات، الإخوان،

تنافسية العرض السياحي، هو سؤال الفريق الاستقلالي السيدة الوزيرة المحترمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد المستشار المحترم،

استدامة تنافسية العرض السياحي الوطني كيفما جا في السؤال ديالكم كتتحقق بفضل:

- أولا، تنفيذ التوجيهات الملكية السامية فيما يخص تطوير القطاع؛
- ثانيا، الرؤية الاستراتيجية اللي وضعتها الحكومة واللي انبثقت منها خارطة الطريق للسياحة 2023-2026؛
- ثالثا، التنسيق والتشاور في إعداد وتنفيذ مع جميع الشركاء، وخاصة المهنيين وشركاء محليين؛
- رابعا، الحرص والعمل على استفادة جميع الجهات من هاذ الرؤية حسب المؤهلات ديالها.

ونذكركم أن خارطة الطريق ارتكزت على هاذ الأسس، ولذلك اعتمدنا فيها على تصور جديد للعرض السياحي اللي هو مبني على تجربة الزبون عبر 9 سلاسل موضوعاتية، و5 سلاسل أفقية، وكنواصلو تنزيل خارطة الطريق من خلال 3 ديال المحاور أساسية:

- المحور الأول هو ترويج وإنعاش التسويق والنقل الجوي.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

كل مغربي اليوم عليه أن يفتخر بهاذ المجهود اللي بذلاتو الحكومة، وأنتوما على رأس هاذ العناية والاهتمام، بحيث اليوم كنشوفو واحد العدد كبير ديال 300 ألف سرير، هذا واحد العدد اللي جعلنا نفتخرو به.

العناية بالمرشدين السياحيين هذا أمر جيد، حيث الجودة ديال الخدمة رهينة بالجودة ديال هذالك المرشد، وأشياء أخرى مهما الأسرة وصلات لواحد العدد كبير علينا أن نفتخر.

يبقى لنا، السيدة الوزيرة، هاذ المجهودات تبذلت طبعاً بفضل التوجيهات السامية لسيدنا الله ينصرو، بحيث أننا اليوم واحد الانتفاضة حتى العدد ديال الزواروديال السياح ارتفع من الحد اللي كنا محددينو، كان واحد السقف كنعولو خصنا نوصلو لواحد العدد ربما كون غفلتو، فهاذ الشيء مهم.

ولكن، السيدة الوزيرة المحترمة، وهاذ الشيء ماشي شي حاجة غتعجزك أو غتقلل من الاجتهاد الكبير اللي بذلتيه، فالبحت عن مواقع سياحية أخرى، احنا دائما نتمشيو للمواقع اللي جاهزة، مزيان، واش المغرب يلاه فيه ذيك النقط اللي حاطينها وتنقلو هذا ماشي تقليص أو تقليص من المجهودات ديالكم راه حتى أنا مسؤول، راه المغاربة كلهم مسؤولين لإنعاش السياحة وتقوية المواقع السياحية، كايين مواقع جبلية هائلة جدا خصنا نكتشفوها، وهذا نداء لجميع المغاربة باش يستثمرو طبعاً في الخبرات ديال بلادهم ويبينوها، راه احنا هاذ التنافسية راها إيلا دخلنا لها راه عندنا خصوم كثار، الخصوم ديالنا اللي تيغيرو وتيحسدونا على الأمن والاطمئنان والجمالية ديال الطبيعة وديال الجغرافيا ديالنا.

الله يوفقنا جميعاً باش يكون المغرب وفق التوجه ديال سيدنا الله ينصرو.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلاً.

إذن السؤال السابع موضوعه "النهوض بالسياحة الجبلية بإقليم تازة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

نعطيكم هنا بعض الأمثلة على الإنجازات اللي درنا:

مثلا الحملة الترويجية "المغرب أرض الأنوار" في أكثر من 20 دولة في نفس الوقت.

فيما يخص النقل الجوي رفعا الطاقة الاستيعابية للطيران بـ30% مقارنة مع 2019 وافتحنا غير فـ2025، 80 خط جوي جديد.

- المحور الثاني هو تعزيز الاستثمار في الإيواء السياحي وكذلك الترفيه عبر عدة برامج وآليات.

بالنسبة للإيواء خلقنا 45 ألف سرير إضافي بين 2020-2025.

أطلقنا برنامج (Cap Hospitality) لتحسين مستوى العرض الفندقية عن طريق منح قروض اللي الدولة كتحمّل الفوائد، واعطينا الموافقة لـ 91 مشروع.

بالنسبة للترفيه، أطلقنا برنامج (Go Siyaha) اللي استافدو منه حوالي 1700 مشروع.

كما أطلقنا بنك المشاريع عبر منصة رقمية اللي فيها 900 مشروع نموذجي.

ودرنا كذلك برنامج 8 ديال الحاضنات لمواكبة حوالي 1200 من حاملي المشاريع في مجال الرقمنة و(Gaming) والطبخ والسياحة المستدامة بالعالم القروي.

كما أننا عندنا الميثاق الجديد للاستثمار اللي كيتمكن يوصل الدعم حتى لـ 30% بالنسبة لقطاع السياحة، وصندوق محمد السادس للاستثمار اللي تخصص فيه شق كامل لقطاع السياحة.

• المحور الثالث هو النهوض بالرأسمال البشري:

تكلت قبيلاً على 3 برامج كبار اللي كنديرو مع (OFPTT) اللي هوما (Cap Excellence) والبرنامج ديال الأطر المتوسطة والبرنامج ديال التكوين المستمر المتميز.

وكذلك في 2026 كنشغلو على التكوين في 26 شعبة جديدة اللي كتهدف إلى تنوع العرض السياحي وكذلك تنزيل برنامج "كفاءة" اللي تكلت عليه.

إذن بفضل هاذ البرامج والمبادرات كلها غادي نستطعو نضمنو استدامة تنافسية القطاع السياحي إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

لخارطة الطريق السياحة اللي وقعنا مع جهة فاس-مكناس، منها تطوير العرض السياحي وتعزيز الترويج والتنشيط السياحي والثقافي وغيرها.

وجهة فاس-مكناس كتستفيد كذلك من الدينامية اللي كي يعرفها الاستثمار في الإيواء السياحي، حيث ارتفعت الطاقة الإيوائية بنسبة 8% في إطار خارطة الطريق، وصلت اليوم إلى حوالي 29.000 سرير.

ومن بين المشاريع السياحية اللي كتهم إقليم تازة، عندنا تامين سياحي لمغارة "فريباطو"، كذلك التشوير السياحي وقد تم تحديد 10 د المسارات سياحية مهيكلية التي سيتم إنجازها، وللتذكير ما كان عندنا حتى مرشد سياحي قبل 2018، وبعد عملية تسوية ديال 2018-2023، عندنا اليوم 12 مرشدا سياحيا في الفضاءات الطبيعية.

كتستفيد كذلك تازة من الإنتعاشة اللي عرفها مطار فاس-مكناس، فاس بين 2019 و2025، حيث ارتفع فيه عدد الخطوط الجوية من 49 إلى 69 خط وعدد المقاعد من 919.000 إلى مليون و140.000 مقعد أي زيادة ديال 24%.

كما أن بنك المشاريع اللي طلقنا فخارطة الطريق السياحة، فيه عدة مشاريع كتخص إقليم تازة، خاصة سلسلة الطبيعة والرحلات في الهواء الطلق.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد بودس، تفضلوا، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد بودس:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

طرحنا عليكم هاذ السؤال من باب اقتناعنا بأن النهوض بالسياحة يعد رافعة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

وأنا على يقين تام بأنكم قد استطعتم تملك هاذ القطاع ورفع منسوب أدائه، حيث تؤكد جميع الأرقام غير المسبوق والمؤشرات القوية بأن السياحة المغربية أصبحت علامة دولية مميزة، تغري وتستقطب ملايين السياح، بفضل ما تتمتع به بلادنا من جواهر طبيعية وثقافية وتاريخية وبنيات تحتية حديثة.

السيدة الوزيرة،

اليوم، نحن نلمس هذا التحول الكبير في التعاطي مع السياحة من خلال التزام هذه الحكومة بتعزيز جاذبية السياحة القروية والجبلية وجعلها رافعة حقيقية للتنمية المحلية، والذي توج بإطلاق عدة مشاريع بالمنزهات القريبة من المدن الكبرى فقط، التي تحمل على أكثر من ثلث

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

عن النهوض بالسياحة بالأقاليم الجبلية السيدة الوزيرة نساثلكم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد

الاجتماعي والتضامني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

أولا، السياحة القروية والجبلية أصبحت عندها أهمية كبيرة عند السياح المغاربة وكذلك السياح الأجانب.

بلادنا الحمد لله تتوفر على مؤهلات كبيرة في كل الجهات، لذلك اعطينا أهمية كبيرة لهاذ النوع من السياحة وخصصنا لها 3 ديال السلاسل، اللي هوما الطبيعة والرحلات في الهواء الطلق، الصحراء والواحات والسياحة الداخلية الخاصة بالطبيعة، وهي معنية كذلك بالسلاسل الأفقية وبالمشاريع القاطرة بحال المنتزهات الطبيعية ديال إفران وتوبقال ومحطة أوكيمدن.

عندنا كذلك عدة مشاريع في العقود التطبيقية اللي وقعنا مع الجهات اللي كتهم الربط الجوي والترويج والاستثمار والتكوين وغيرها.

فيما يخص الربط الجوي والترويج، عقدنا شراكات مع شركات الطيران لفك العزلة على المناطق اللي كتميز بسياحتها القروية والجبلية، وطلقنا حملات تواصلية بتنسيق مع المكتب الوطني المغربي للسياحة والمجالس الجهوية للسياحة للتعريف بهاذ المناطق.

فيما يخص تحفيز الاستثمار، وضعنا برنامج تامين 16 قرية سياحية وخصصنا لو 188 مليون درهم وكندعمو المقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة عبر تحفيزات مهمة بين 35% و90% على حسب المشروع.

فيما يخص التكوين كنشجعو تأهيل الموارد البشرية، خاصة المرشدين السياحيين في الفضاءات الطبيعية عبر برامج التكوين والتأطير المستمر، طلقنا شعبا جديدة في مراكز التكوين المهني اللي كتهم العالم القروي.

وبالنسبة لإقليم تازة اللي جا فالسؤال ديالكم، فهاذ الإقليم كيستفيد كذلك من مجموعة من المشاريع اللي جات فالعقد التطبيقي

المنتوج.

وفي هذا الإطار، نلفت انتباهكم، السيدة الوزيرة، إلى واقع السياحة الجبلية بباقي الأقاليم، ونخص بالذكر إقليم تازة الشاسع الذي يترع على ضفة جبال الريف والأطلس المتوسط، والذي يحتضن جواهر طبيعية جد جذابة، في مقدمتها محطة التزلج على الجليد بجبل بوبيلان، التي تعتبر أكبر محطة على الصعيد الإفريقي.

اليوم، الحمد لله بلادنا تعرف تساقطات ثلجية جد مهمة، حيث تغطي مساحات واسعة من الثلوج بالمنطقة وباقي مناطق المغرب.

وهي مناسبة، نطالبكم فيها، السيدة الوزيرة، برد الاعتبار لهذه المحطة المهمة التي طالها النسيان لأكثر من 4 عقود، الملف عندكم فالوزارة.

لذلك، نؤكد على تنزيل برامج سياحية تستهدف تسويق هذه الوجهة الجذابة والمغرية، حتى تتمكن من تحقيق طفرة سياحية تعود بالنفع على بلادنا.

ويحتضن الإقليم المنتزه الوطني تازكا، الذي يعتبر المنتزه الوطني الأول من نوعه على مساحة أكثر من 15 ألف هكتار، الذي يتميز بتنوع نباتي وحيواني فريد من نوعه، وكذلك مغارات كثيرة، أهمها المغارة الشهيرة "فريواطو"، ومغارة "كهف الغار"، ومغارة "الشعرة"، حيث تعد تازة عاصمة الاستغوار، إضافة إلى "حامة عين حمراء" بأجدير، وغيرها من المواقع والمآثر التاريخية والعمرانية العريقة كـ "المسجد الأعظم" وأسوار المدينة العتيقة وأبوابها التي تؤرخ لأكثر من 12 قرنا من الإرث التاريخي والحضاري لأمتنا المغربية العريقة.

يجب فقط الاشتغال على تنزيل سياسة قطاعية وبرامج برؤية واضحة للترويج لهاذ المنتوج السياحي الجبلي، الغني والمتنوع الذي تتوفر عليه، حتى تتمكن من مضاعفة الترويج السياحي والتسويق الترابي.

لأجل ذلك كله، نطالبكم بتشجيع الخواص والرأسمال الوطني والدولي للرفع من منسوب الاستثمار بإقليم تازة، للقطع مع مغرب السرعتين، وذلك وفق رؤية طموحة، قادرة على بناء نموذج وطني قائم على التوازنات المجالية وعلى مبادئ التضامن الوطني بين الجهات، تحت القيادة الرشيدة لمولانا صاحب الجلالة محمد السادس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن شكرا.

نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها معنا.

وننتقل للأسئلة الموجهة للسيد الوزير، نرحب بكم السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية.

ونبدأ بالأسئلة الموجهة للسيد الوزير حول مناخ الأعمال والتي

تجمعها وحدة الموضوع.

إذن البداية مع سؤال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وموضوعه "تحسين مناخ الأعمال".

تفضلوا السيد الرئيس، السي عبد السلام اللبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

الأخوات والإخوة،

مناخ الأعمال، تحسين مناخ الأعمال منذ أن حللتهم بهذه المؤسسة، السيد الوزير المحترم، وأنتم تلحون وتصرون على تحسين جودة مناخ الأعمال، فنريد أن نفهم ما هي الآفاق؟

وماذا تقوم به وزارتك للوصول إلى مبتغاها؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الثاني موضوعه "تحسين مناخ الأعمال".

الكلمة لأحد المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

السي يوسف العلوي، تفضلوا.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نفس السؤال.

السؤال الثالث موضوعه "تحسين مناخ الاستثمار ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الإله حيزر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارون،

السيد الوزير المحترم،

ما هي التدابير والإجراءات المتخذة من طرف وزارتك لتحسين مناخ الاستثمار ببلادنا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية للإجابة على الأسئلة المتعلقة بمناخ الأعمال.

تفضلوا للمنصة السيد الوزير.

السيد كريم زيدان، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بداية، أشكركم على اختيار هذا الموضوع المهم المتعلق بتحسين مناخ الأعمال ببلادنا، باعتباره يتعدى الإجراءات الإدارية والإصلاحية التقنية ويشكل ورشا استراتيجية ورافعة أساسية لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وجذب الاستثمار المنتج وخلق فرص الشغل، خاصة في سياق دولي يعرف منافسة قوية لجذب الاستثمارات المنتجة والانخراط في القطاعات الواعدة.

وبفضل حزمة متكاملة من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية التي أطلقتها الحكومة، تنفيذاً للتوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، أحرزت بلادنا، والحمد لله، تقدماً ملموساً في تحسين بيئة الأعمال.

ومن أهم هذه الإصلاحات، اعتماد الميثاق الجديد للاستثمار الذي يشكل تحولا نوعيا لسياسات الاستثمار ببلادنا ويجعل من تحسين مناخ الأعمال أحد مرتكزاته، ما يمكن من إرساء منظومة متكاملة وأكثر نجاعة لتحفيز الاستثمار المنتج والقادر على تهيئة مؤهلاتنا المجالية.

ولتجسيد الطابع العملي لتعاطي الحكومة مع ورش تحسين مناخ الأعمال، تمت صياغة وتزليل خارطة الطريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال 2023-2026 وفق مقاربة تشاركية مبنية على الحوار بين مختلف الفاعلين من القطاع العام والقطاع الخاص، وكذلك القطاع البنكي، وذلك وفق محاور أساسية تتعلق بتحسين الشروط الهيكلية لعملية الاستثمار وريادة الأعمال وتعزيز التنافسية الوطنية وتطوير بيئة ملائمة لريادة الأعمال والابتكار، بالإضافة إلى تعزيز قيم الأخلاقيات والنزاهة والوقاية من الفساد.

حيث تمت ترجمة هذه المحاور إلى عشرة أورش و46 مبادرة، تم

تفعيل 98% منها وإنجاز 72%، ومن بين المبادرات التي تم تفعيلها، أذكر:

- اعتماد إطار جديد يعزز الولوج للصفقات العمومية، خاصة بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، وتأطير أجل الأداء؛

- تحديد لائحة القرارات الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار التي لا يتجاوز أجل معالجة الطلبات المتعلقة بها 30 يوما؛

- اعتماد القانون المتعلق بالمناطق الصناعية؛

- اعتماد القانون المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية؛

- استكمال الإطار القانوني المنظم للتمويل التعاوني؛

- ووضع الإطار القانوني لإحداث المقاولات عبر الوسائل الإلكترونية؛

- وكذا تفعيل الإطار القانوني المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية.

وباعتبار تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية أحد الركائز الأساسية لهذه الخارطة، تم اعتماد مجموعة من التدابير الهادفة إلى تقليص آجال المعالجة وتخفيف العبء الإداري على المقاولات وتعزيز رقمنة الخدمات، بما يضمن المزيد من الشفافية والفعالية في تدبير المساطر ويسهل ولوج المستثمرين للخدمات بشكل مبسط.

وفي هذا الصدد، تم تبسيط 22 قرارا إداريا، ما مكن من تقليص الوثائق المطلوبة من المستثمرين بنسبة 45%، حيث تتعلق 60% منها بالوثائق المطلوبة بمقبولية مشاريع الاستثمار و50% بتعبئة الأراضي، و33% بتراخيص البناء و45% من الوثائق المطلوبة في إطار رخص الاستغلال، وكذلك من تقليص الأجل اللازمة لمعالجتها ونقل المستثمرين إلى الإدارات المعنية.

وكذا تفعيل اللاتمرکز لـ 16 قرارا إداريا متعلقة بالاستثمار على المستوى الجهوي، مما مكن من تسريع اتخاذ القرارات وتقليص آجال معالجة الملفات.

ولمواكبة هذه التدابير العملية، تواصلت الوزارة تطوير منصة (Cri-invest) لضمان تحسين تجربة المستثمرين وتبسيط مساهم الاستثماري، من خلال تعزيز رقمنة المساطر ومواكبة المستجدات القانونية والتنظيمية، وتيسير الولوج إلى مختلف الخدمات عن بعد، وتتبع معالجة الملفات بشكل آني وشفاف، وتقليص آجال دراستها، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين.

ومن جهة أخرى اشتغلت الوزارة على تحسين وتبسيط 15 مسارا استثماريا من أوله لآخره، تم اختيارها بالاستناد إلى معايير تتعلق أساسا بالقدرة على خلق فرص الشغل وجذب الاستثمارات الخاصة، وأيضا التوطين على مستوى كل جهات المملكة، وذلك بالتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية والمراكز الجهوية للاستثمار ومختلف الفاعلين والمتدخلين المحليين.

والرؤية البعيدة النابعة من السياسة الرشيدة لجلالة الملك.

لقد أعطيتم نفسا قويا للمقاولة الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة وهذا شيء جميل، غير أننا نطمح بهاذ الجهود، هاذ المعطيات، هاذ التلاحم والتآخي داخل عناصر الحكومة، نطمح إلى ما هو أكثر كذلك، لا بد باش نوضعو نصب أعيننا المقاولة الصغيرة والصغيرة جدا، عساها أن تستيقظ وتلتهم البطالة التي تعج بها بلادنا.

هذا الدور ديا لكم والدور ديانا، دور المغاربة كاملين نتعاونو لأن مغربنا في حاجة لينا، الحكومة الحمد لله فواحد الانسجام، الحكومة اللي دارت كفاءات كبيرة فالمجال ديال مناخ الأعمال، فتخصصنا نلمسو هاذ المجهود، نلمسوه بالتخفيف عن المقاولات من ناحية الضريبة، من الناحية ديال البقع الأرضية، من الناحية ديال الصفقات العمومية التي يشوبها ما يشوبها من خلل، من ضبابية لا يمكنني أن أسردها لأن هناك خلل، أو كان هناك تلاعب، تخصصنا هاذ الفكرة النظيفة ديال الحكومة أنها تطبقها وتتبع باش يكون الإنصاف.

الحمد لله، عندنا الظروف كلها مواتية، عندنا الأمن، عندنا الأمان، عندنا الثقة، إذن شنو خصنا؟ خصنا العمل الجدي، وهو اللي كنلمسوه في حكومتنا الحالية والحمد لله غتكون من حسن إلى أحسن. الله يوفق.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السي يوسف.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

تنشكر السيد الوزير على جوابكم الغني بالمعطيات.

تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أضحى الاستثمار ركيزة محورية ضمن النموذج التنموي، ورافعة لتحقيق النمو وخلق فرص الشغل وتعزيز السيادة الاقتصادية.

وفي هذا السياق، تواصل الدولة تعبئة مواردها بشكل غير مسبوق، حيث يرتقب أن يبلغ حجم الاستثمار العمومي 380 مليار درهم سنة 2026، بما يعكس إرادة قوية لتسريع الإقلاع الاقتصادي.

وبموازاة ذلك، يشهد الاستثمار الخاص دينامية متصاعدة من خلال إطلاق مشاريع بقيمة 513 مليار درهم في إطار الميثاق الجديد للاستثمار، الذي يشكل آلية واعدة، لا سيما لفائدة المقاولة الصغيرة والصغيرة جدا والمتوسطة.

غير أننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب مقتنعون بأن تحقيق أداء أفضل يظل رهينا بمواصلة تحسين مناخ الأعمال، وذلك من خلال

ويهدف التركيز على المسارات الاستثمارية إلى تحقيق الالتقائية اللازمة بين كل مكونات منظومة الاستثمار، من أجل تحديد العقبات التي تواجه المستثمر في كل مراحل تنزيل مشروعه واقتراح حلول عملية لتجاوزها.

ومن أجل توفير المعلومة للمستثمرين، قامت الوزارة بإعداد دلائل لـ 15 مسارا استثماريا ستساعد على توفير رؤية شاملة حول المراحل التي يجب اتباعها من أجل إنجاز مشروعه الاستثماري، وقد تم إرسال هذه الدلائل إلى القطاعات المعنية من أجل إبداء الرأي بشأنها قصد وضعها رهن إشارة المرتفقين.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بنفس النهج التشاركي الذي يستحضر انشغالات الفاعلين الاقتصاديين ويحرص على استثمار المعطيات الميدانية، تساهم الوزارة، إلى جانب المراكز الجهوية للاستثمار، على تثمين الدور الاستراتيجي للجان الجهوية لمناخ الأعمال، باعتبارها إطارا مهما لتعبئة كل الفاعلين واقتراح الحلول التي تتلاءم مع الخصوصيات المحلية.

وهذه فرصة أيضا للتنويه بالدور المهم الذي تلعبه اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، كهيئة تقريرية مسؤولة تجمع كل الفاعلين في منظومة الاستثمار جهويا، وتتداول حول المشاريع الاستثمارية المعروضة عليها من كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية، ما يعزز دينامية الاستثمار.

وقد برهنت اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار على الفعالية والنجاعة المطلوبة، خاصة وأنها منذ يناير 2025 تتولى الدراسة والمصادقة على المشاريع الاستثمارية التي تقل قيمتها الاستثمارية عن 250 مليون درهم، في إطار نظام الدعم الأساسي والمشاريع المندرجة في إطار نظام الدعم الخاص الموجه للمقاولة الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم.

في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير، أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية.

السي للبار.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

بدوري، كمغربي وكبرلماني، لا بد باش ننوه بالمجهودات اللي بذلتوها

العمل على:

أولاً: تسريع صرف الإعانات لتعزيز خزينه المقاولات؛

ثانياً: توضيح مسألة استفادة مقاولات قطاع النقل واللوجستيك من ميثاق الاستثمار، هذا القطاع الذي يعاني من تقادم أسطوله مما يؤثر على قدرته التنافسية وحجم استهلاكه للمحروقات؛

ثالثاً: معالجة بعض الإكراهات الهيكلية، السيد الوزير، رغم أن بعض هذه القضايا لا تدخل ضمن نطاق اختصاص وزارتك المباشر، إلا أن أثرها على مناخ الأعمال يظل حاسماً، وعلى رأسها بعض مقتضيات مدونة الشغل التي لم تعد تواكب التحولات الاقتصادية، بالإضافة إلى ضرورة التسريع بإصلاح منظومة التكوين المهني وتسريع ورش تبسيط المساطر الإدارية، حيث تتطلب رخص التعمير، على سبيل المثال، المرور عبر اللجان عدة مرات، مما يطيل الأجل ويؤخر الاستثمار.

وهنا فإننا ندعو إلى الانتقال من منطق التراخي إلى العمل بدفتر التحملات مع المراقبة البعدية؛

رابعاً: رهان الولوج إلى طاقة تنافسية، إذ رغم توفير إمكانية لإنتاج طاقة نظيفة بتكلفة تتراوح ما بين 50 و60 سنتيم للكيلو واط، فإن تحقيق ذلك يظل رهينا برفع القيود التنظيمية وتسريع النصوص التطبيقية، خاصة لفائدة المقاولات المرتبطة بالجهد المتوسط، (la moyenne tension).

وفي الختام، نؤكد في الاتحاد العام لمقاولات المغرب بأن تجاوز هذه الإكراهات كفيل بإحداث نقلة نوعية في مناخ الأعمال ومنح دفعة قوية للاستثمار بما يواكب طموحات بلادنا التنموية.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية.

المستشار السيد عبد الإله حيزر:

السيد الرئيس،

كاع الفرق تتقول اسم ملقي السؤال واحنا تتقول غير اسم الفريق الاشتراكي، واش حكرتينا حيث احنا معارضة ولا أشنو السيد الرئيس؟ شكراً.

السيد الوزير،

نحن في سنة 2026 وبعد مرور مدة لا بأس بها على الإصلاحات الكبرى المرتبطة بميثاق الاستثمار وتبسيط المساطر، لا يزال مناخ الاستثمار ببلادنا يعاني من اختلالات عميقة تضعف من قدرته على استقطاب

استثمارات منتجة ومستدامة.

فرغم الاستقرار الماكرو اقتصادي الذي يقدمه المغرب كميزة تنافسية، فإن هذا المعطى لم يترجم بعد إلى دينامية قوية يقودها القطاع الخاص، وهو ما يطرح إشكالية نجاعة السياسات العمومية في هذا المجال.

كما تشير أحدث تقديرات المندوبية السامية للتخطيط إلى أن النمو الاقتصادي خلال 2024 و2025 ظل متذبذباً، حيث تتراوح المستويات المتوسطة حوالي 2 إلى 3% في بعض الفترات، متأثراً أساساً بتقلبات القطاع الفلاحي والطلب الخارجي.

وفي نفس الاتجاه، توضح تقارير بنك المغرب أن وتيرة تمويل الاقتصاد خاصة لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة، لاتزال دون المستوى المطلوب رغم مختلف البرامج التحفيزية، فشروط الولوج إلى التمويل تظل معقدة وتكلفة الاقتراض مرتفعة نسبياً، ما يدفع عدداً كبيراً من المستثمرين إلى تأجيل أو تقليص مشاريعهم، وهو ما يؤثر مباشرة على خلق فرص الشغل.

السيد الوزير،

إن الإشكال الحقيقي اليوم لا يكمن فقط في جلب الاستثمارات، بل في ضمان استدامتها وجودتها وفي خلق بيئة أعمال قائمة على الشفافية والنجاعة وتكافؤ الفرص، فاستمرار البيروقراطية والضعف القانوني في بعض الحالات وبطء القضاء التجاري، كلها عوامل تضعف ثقة المستثمرين وتفرغ الإصلاحات المعلنة من مضمونها الفعلي.

وعليه، فإن تحسين مناخ الاستثمار في أفق 2026 وبعدها يفرض الانتقال من منطق الإصلاحات الشكلية إلى إصلاحات عميقة تمس جوهر العلاقة بين الإدارة والمستثمر، من خلال تبسيط حقيقي للمساطر وتسريع الرقمنة وربط المسؤولية بالمحاسبة في تدبير الملفات الاستثمارية، كما يتطلب الأمر توجيه الجهود نحو دعم الاستثمار المنتج، القادر على خلق القيمة المضافة وفرص الشغل، بما يضمن تحقيق إقلاع اقتصادي فعلي ومستدام.

وشكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السي عبد الإله.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكراً السيد الرئيس.

السادة المستشارين المحترمين،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد المستشار المحترم،

تعطي الوزارة أولوية كبيرة لتجويد خدمات المراكز الجهوية والاستثمار وتعزيز دورها وجعلها مرجعا للاستثمار على المستوى الجهوي، وذلك تنفيذًا للتعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الله ينصرو، الرامية إلى تمكين المراكز الجهوية للاستثمار من الإشراف الشامل على عمليات الاستثمار والرفع من فعاليتها وجودة خدماتها في الماكبة والتأطير ديال حاملي المشاريع من البداية إلى النهاية.

وفي هذا الصدد، قامت الحكومة بتنزيل تصور جديد ومتكامل يشمل عدة جوانب:

أولها، ترسيخ تموقع المراكز الجهوية للاستثمار في المنظومة الجهوية للاستثمار، مما يعزز مهامها في التوجيه والماكبة ومعالجة ملفات الاستثمار، خاصة بعد مراجعة الإطار القانوني ودخوله حيز التنفيذ؛

ثانيا، توسيع اختصاصات المراكز بتفعيل اللاتمركز الإداري للمشاريع الاستثمارية التي تقل قيمتها على 250 مليون درهم، وتكليفها أيضا بالإشراف على تنزيل هذا النظام ونظام الدعم الموجه للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة؛

ثالثا، وضع حكاما جديدة تقوم على النجاعة والتتبع الدقيق للأداء، وكذا تعزيز التنسيق بين المراكز الجهوية للاستثمار ومختلف المتدخلين في منظومة الاستثمار جهويا، بما يساهم في توسيع وتسريع اتخاذ القرار وتجاوز الإشكالات المرتبطة بتنزيل المشاريع.

ومن أجل تجويد خدمات المراكز الجهوية للاستثمار، تمت إعادة النظر في الهيكلة التنظيمية لكل مركز جهوي للاستثمار للتلائم مع خصوصيات كل جهة، فضلا عن تفعيل جميع الوظائف الأساسية وفق مخطط تنظيمي دقيق، حيث تم إحداث منصب الكاتب العام، وهذا واحد التحول نوعي مهم لتحسين تديروتمكين إدارة المركز من الإشراف الجيد على اجتماعات اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار.

كما تم اعتماد نظام أساسي جديد للمستخدمين لتحفيز واستقطاب أطرومسؤولين شباب ذو كفاءات عالية قادرة على الرفع من أداء المراكز، بالإضافة إلى مواصلة رقمنة الخدمات وتطوير منظومة ونظم المعلومات المتعلقة بالاستثمار.

والوزارة معبئة لمواصلة مأكبة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار،

إيلا سولتوني واش راضيين على ما حققناه في مجال تحسين مناخ الأعمال، غنقول لكم أنه ذاك الشيء درناه واثقين بأن عمل جبار تدار، ما وصلناش للهدف النهائي وهذا اللي محتاجينكم كاملين باش نجودو هاذ العمل، والنقد البناء ديا لكم تيصب فتجويد هاذ العمل، اللي هو عندو أهمية كبيرة.

ولكن، خصنا نكونو صرحين، تحسين مناخ الأعمال ما تبيدش بإعلان النوايا، بل عمل، مسؤولية، التزام اتجاه الوطن، أمانة اتجاه المستثمرين وكذلك رغبة في خلق فرص الشغل للشباب ديالنا، خصوصا اللي تيتكون ومكون أحسن تكوين.

لكن بكل فخر واعتزاز، يمكن نقول بأن 2025 كانت واحد سنة جد متميزة من ناحية جذب الاستثمارات، الاستثمارات الأجنبية وصلت لـ 56 مليار الدرهم مقارنة بواحد 32 مليار درهم في 2021، نقلة بـ 73%، وهذا تيبين مدى، على الأقل على المستوى الدولي، ثقة المستثمرين في الأداء ديال الحكومة وديال منظومة الاستثمار برمتها.

استقطبنا مشاريع في الصناعات الحديثة، الطيران، في الطاقات المتجددة، التقرير ديال (Business Ready 2025) رتب المغرب في الرتبة الثانية من 101 دولة، احنا ثاني دولة إفريقيا وعربيا، وبالتالي هذا هو واحد تتويج للعمل اللي درناه.

كاين مؤشرات أخرى تتعطي للمغرب أهلية أنه في الصدارة وغادي في تحسن، على يقين بأن 2026 غادي نرفعو مستويات الاستثمار وغادي نرفعو كذلك من مستويات ديال تحسين مناخ الأعمال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه "تجويد خدمات المراكز الجهوية للاستثمار وتعزيز فعاليتها".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

السيد الرئيس السي البكوري.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين؛

سؤالنا للسيد الوزير يتعلق بتدابير تعزيز دور المراكز الجهوية للاستثمار في النهوض بالاستثمار وضمان نجاعته وفعالية تدخلاته؟

المقدمة من المراكز مما يفرض التسريع بوضع منظومة وطنية للرصد الكمي والكيفي للاستثمار ومناخ الأعمال تضمن موثوقية مؤشرات التتبع والتقييم والمعرفة الدقيقة بمنظومة الاستثمار ومناخ الأعمال على المستوى الوطني والمحلي، وتمكن المستثمرين والمهنيين من الولوج إلى بيانات مفصلة حول الاستثمار الخاص في المغرب.

لا شك أن إرساء منظومة للمنافسة بين المراكز الجهوية على أساس مؤشرات دقيقة لقياس فعالية المراكز في مواكبة المستثمرين وتحسين مناخ الأعمال من قبل، يعني أمر مهم، من قبل مؤشر تيسير عملية الاستثمار ومؤشر تقليص الأجال الإدارية ومؤشر الأجل المتوسط لمعالجة الملفات بمساطر ميسرة، فمن خلال التفكير بدور الاستثمار في خلق فرص الشغل وتحقيق التنمية وطموح بلادنا لمضاعفة الاستثمار الخاص، هو الذي يكمن طموح مشروع يجعل من مسؤولية المراكز الجهوية في تحقيق هذه الغاية ثابتة، ولهذا السبب، من الضروري أن تعمل الوزارة على المزيد من توفير الإمكانيات الضرورية لتحسين خدمات هذه المراكز وتمكينها من مسؤولين وموارد بشرية مؤهلة.

لا شك أن الإصلاحات التي عرفتها هذه الوزارة ستساهم عند تفعيلها بشكل كامل، رغم أن هناك بعض الإكراهات، يعني كامل في تحويل المراكز الجهوية للاستثمار إلى محرك حقيقي للتنمية والنمو الاقتصادي على المستوى المحلي، مما يساهم في إحداث فرص الشغل وتحقيق التوازن بين الجهات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير، عندكم بعض الثواني وتضيفو عليها 39 ثانية في إطار التوازن ما بين الحكومة والبرلمان.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقانية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

بطبيعة الحال، المراكز الجهوية للاستثمار هي البوابة كما قلت، لكن المسؤولية ديالها كتمن في واحد الالتقائية بين جملة من المنظومات اللي كتشارك فالاستثمار وكذلك لمواكبة المستثمر.

كنظن بأن الأهمية عندنا هو في تامين هذه القوانين الإدارية اللي حق مكتسب للمستثمر، كذلك يعني توعية المسؤولين فمنظومة الاستثمار بأخذ بيد يعني سهلة للمستثمرين وياخذو بالهم بأنهم يحسبوا أنه واحد منهم ولا واحد اللي يقدر يكون من الأهل ديالو، أو واحد كيدافع على المصلحة ديال البلاد، لأن بدون استثمار ما كاينش فرص الشغل، ما

هاذي هي المدخل للاستثمار عبرهاذ البوابة عبر المراكز الجهوية للاستثمار باش نعززو من الدور ديالها كشريك فعلي للاستثمار، هو الواجهة وهو الصورة ديالنا والمساهمة الحقيقية في تنمية الاقتصاد الوطني وخلق فرص الشغل على جميع المستويات للجهات المغربية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

السي البكوري.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الوزير على تفاعلكم الإيجابي وجوابكم الشافي والدقيق والمستنير.

وهذه فرصة لأجدد الشكر كذلك للحكومة على المجهود الذي قدمته في ورش إصلاح منظومة الاستثمار والتنزيل الفعال والمتدرج لميثاق الاستثمار.

هاذ الموضوع يرتبط حصريا بالخطاب الملكي في افتتاح الدورة التشريعية الذي ركز على الإشراف الشامل لهذه المراكز على عمليات الاستثمار في كل المراحل، والرفع من فعاليتها وجودة خدماتها في مواكبة وتأطير حاملي المشاريع حتى إخراجها إلى حيز الوجود، وهاذ الشئ اللي جاء في جوابكم السيد الوزير، وتمكينها كذلك من الدعم اللازم من طرف جميع المتدخلين، سواء على الصعيد المركزي أو الترابي.

هذه المراكز الجهوية خضعت لإصلاح جوهري، ونشكركم عليه، في إطار إصلاح المنظومة القانونية والمؤسسية للاستثمار، فقد أناطت هذه الإصلاحات بالمراكز الجهوية للاستثمار مسؤولية مواكبة ودعم المستثمرين على المستوى الجهوي، من خلال القيام بمهام الإرشاد والتوجيه والمواكبة الفردية وتتبع الأداء لضمان استدامة الاستثمارات وتطويرها.

أهمية التتبع الفعلي للوزارة لمستويات الأداء الخاصة بالمراكز الجهوية، وخاصة ما يتعلق بالتحويل الرقمي لهذه المنظومة وتفعيل الخدمات الرقمية وضمان جودتها والتنزيل الفعلي لقواعد تبسيط المساطر المتعلقة بدراسة ملفات الاستثمار، والبت فيها والتقييم المستمر لنجاعة أداء اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار وتقليص أداء البث في الملفات.

كذلك، أهمية الشفافية والولوج للمعلومات المتعلقة بالفرص الاستثمارية وتعبئة العقار العمومي للاستثمار.

فدور المعطيات والمعلومات الدقيقة في ضمان جودة الخدمات

لتبسيط عدد من الإجراءات الإدارية وتوحيد المساطر وتقليص آجال دراسة الملفات بما يضمن للمستثمر رؤية واضحة، التي خصو يعرف هو غير شحال خصو وفوقاش ياخذ، يقدر يتسنى واحد الشوية، ولكن خصو يكون عندو الشفافية والوضوح فالتعاطي مع الملفات ديالو.

وكيفما جا في الجواب ديالي السابق، وما نعاودش نذكر، عملنا على تبسيط بزاف ديال الملفات وبزاف ديال القرارات، وبسطنا بـ 45%، 95%، 98%. هاذو كاملين إنجازات يعني موضوعة ويعني ممكن للإنسان يطلع عليها.

بالإضافة لأجراً اللاتمرکز الفعلي بالنسبة لـ 16 مسطرة تتعلق بالاستثمار على المستوى الجهوي، وأدوات التسريع ديال اتخاذ القرار، ما تيبقاش المركز هو اللي خصو ياخذ القرار فكل شي، بل الجهوي حتى هو عندو الدور ديالو وتيخدم في تثمين هاذ العدالة المجالية عبر هاذ التفعيل هذا.

كما أن الوزارة اشتغلت على تتبع المسارات الاستثمارية ديال المشاريع ديال المستثمرين من أولها إلى آخرها، بشراكة مع كل القطاعات المعنية لتجسيد التجربة الحقيقية للمستثمر.

من بين المسارات اللي تمت دراستها، مسار إطلاق مشروع صناعي، ومسار إحداث مطعم أو مسار إنشاء مراكز ترفيهية، أو مسار إحداث وحدة للصناعة الغذائية، يعني بزاف ديال المسارات اللي ممكن الإنسان يستاف منها وياخذ منها تجربة ديال المستثمرين الآخرين.

وقد تم اقتراح برنامج عمل لإعادة هيكلة مختلف المسارات المعنية بالاعتماد على خارطة طريق مبنية على خمسة محاور:

- تعزيز الوصول إلى المعلومة وتعزيز التواصل، مهم، لأن المعلومة هي المفتاح ديال بزاف ديال النجاحات؛

- تقليل نقاط الاتصال المباشر بين المستثمر والإدارة، خاصة عبر تفعيل تبادل المعلومات بين الإدارات، ما كاينش المستثمر يمشي عند الإدارة ويمشي الإدارة، ممكن يجي لمركز الاستثمار ومركز الاستثمار هو يتكلف يجيب لك الوثيقة اللي محتاجها المستثمر من إدارة وحدة أخرى، تعاون الإدارة مع الإدارة، ما نخليوش المستثمر هو اللي يمشي عند الإدارة.

هاذو جملة وحزمة من التدابير لتجويد هاذ العمل هذا إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم السي المرابط.

المستشار السيد الخمار المرابط:

نشكركم السيد الوزير المحترم على ما قدمتموه من توضيحات

كاينش استقرار على الأقل اجتماعي.

الحمد لله بلادنا عندنا استقرار أممي، استقرار سياسي بفضل التوجهات الملكية السامية وبفضل هاذ العناية المولوية، لكن الاستقرار الاجتماعي رهين بجودة الاستثمار، واحنايا كنخدمو باش نلبيو هاذ الرغبة هادي، إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن السؤال الخامس موضوعه "تبسيط مساطر الاستثمار".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

السي الخمار المرابط، تفضلوا.

المستشار السيد الخمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

حول تبسيط مساطر الاستثمار نسائلكم السيد الوزير المحترم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس المحترم،

تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بالاستثمار، هي مسألة حاسمة لتجويد بيئة الأعمال، ولها تأثير مباشر على تنزيل المشاريع الاستثمارية، وبكل وضوح إيلا سولنا مستثمر أشنو باغي؟ باغي أول حاجة، مناخ الأعمال يكون مبسط، مساطر مبسطة، ذاك الشباك الوحيد، دخل من هنا خوذ التراخيص ديالك وبدا المشروع ديالك، أو بطريقة سهلة.

ثانيا، الوعاء العقاري مجهز بثمان تنافسي، على الأقل.

ثالثا، ولوج التسهيلات والدعم ولا التمويل البنكي يعني بنسب يعني سهلة أو لا قليلة باش تساعدوا الاستثمار.

كذلك مناخ الأعمال كيطلب حتى هو كذلك، طاقات اللي تخدم تكون مكونة ويكون يعني الناس اللي غيخدمو يكونو مؤهلين للتماشي مع هاذ العملية هادي.

الحكومة قامت باش نمشيو فهاذ الأساس هذا، من أجل تسريع وترسيخ مناخ أعمال تنافسي، اتخاذ مجموعة ديال الإجراءات والتدابير

السيد الوزير المحترم،

ونحن نؤكد على أهمية مواصلة دعم المبادرات المقاولاتية، خاصة لفائدة الشباب وتفعيل آليات الأفضلية الوطنية، فلا بد من تحسين مناخ الأعمال من خلال مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي، كما يبقى كذلك من الضروري الضغط على القطاع البنكي، وكما ذكرتم سابقا، للانخراط بشكل أكبر في تمويل الاستثمار عبر تبسيط شروط القروض وخفض تكلفتها.

ولا يفوتنا التأكيد، السيد الوزير المحترم، على أهمية توجيه الاستثمار نحو القطاعات الواعدة ومهن المستقبل لتحقيق العدالة الترابية، وخصوصا في إقليم تاونات.

وفي الختام، نجدد تنويعنا بالمجهودات المبذولة للنهوض بهذا الورش الاستراتيجي بما ينسجم مع التوجيهات الملكية السامية الرامية إلى جعل القطاع الخاص في صلب الدينامية الاستثمارية ببلدنا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال الجلسة، جلسة الأسئلة الشفوية.

رفعت الجلسة.

مهمة، والتي تبين باللموس حجم المجهود المبذول لتطوير منظومة الاستثمار، باعتبارها رافعة أساسية لإنعاش الاقتصاد الوطني وكذلك دعامة للاستقرار المجتمعي وخلق الثروة وكذلك تعزيز تنافسية بلادنا وجاذبيتها للاستثمارات الأجنبية، انسجاما مع العناية السامية التي يولمها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لهذا الورش الاستراتيجي الحساس.

وفي هذا الإطار، نسجل ونشيد في فريق الأصالة والمعاصرة بالإصلاحات المهمة التي باشرتها الحكومة، لا سيما من خلال تنزيل مقتضيات القانون الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار لتقليص الفوارق المجالية إلى جانب مواكبة إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وتبسيط ورقمنة المساطر وغيرها من الإصلاحات المهمة.

السيد الوزير المحترم،

رغم هذه المكتسبات الملموسة، فإن التحدي الحقيقي يتجلى في ضمان النجاعة والفعالية على مستوى التطبيق، خاصة من خلال تبسيط المساطر بشكل ملموس وتسريع آجال معالجة الملفات وتقوية الشفافية والرقمنة لتحقيق عدالة مجالية وترابية في توزيع الاستثمارات عبر توجيهها نحو الأقاليم التي تعاني من ضعف الجاذبية الاقتصادية، مثلا كإقليم تاونات، والذي يجب تمكينه من نفس الشروط والاستفادة من التحفيز والدعم لتحسين حالة الهشاشة لأكثر من 700.000 نسمة في إقليم تاونات.

محضر الجلسة رقم 280

التاريخ: الثلاثاء 17 ذو القعدة 1447 هـ (5 ماي 2026م).

الرئاسة: المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعة وإحدى وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة السادسة والدقيقة الثانية مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على:

1. مشروع قانون تنظيمي رقم 35.24 يتعلق بتحديد شروط إجراءات الدفع بعدم دستورية قانون (مجال من مجلس النواب)؛
2. مشروع قانون رقم 56.24 يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن إلى شركة مساهمة (مجال من مجلس النواب).

المستشار السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة على السلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس هذه الجلسة التشريعية للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 35.24 يتعلق بتحديد شروط إجراءات الدفع بعدم دستورية قانون والمجال على مجلس المستشارين من مجلس النواب؛

- مشروع قانون رقم 56.24 يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن إلى شركة مساهمة، والمجال على مجلس المستشارين من مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة النصوص المدرجة في جدول الأعمال، أود أن أتقدم باسم المجلس بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، ولرئيس وأعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية، وللسيد وزير العدل، وللسيدة وزير الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، على الجهود التي بذلوها في سبيل الدراسة المعمقة لمشروع القانونين المسجلين في جدول أعمال مجلسنا اليوم.

إذن نستهل هذه الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون تنظيمي رقم 35.24 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون.

الكلمة للحكومة لتقديم مشروع القانون التنظيمي.

السيد عبد اللطيف وهي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

أنا لا أريد أن أثقل عليكم وعلى السادة المستشارين المحترمين، خاصة وأن هذا القانون كان أستفيض فيه النقاش في اللجنة.

ونشكر السيد الرئيس وأعضاء اللجنة الذين كانوا بالفعل أخذوا نقاشا طويلا حول هذا الموضوع، وأنتم تعرفون أنه آخر قانون تنظيمي نص عليه الدستور، وهو المادة 133، والتي ستعطي الحق للمواطن أن يطعن في أي نص قانوني يعتبره مخالفا للدستور.

لذلك، ينتظر المحكمة الدستورية عمل جبار لأنه سيبتدئ البت في هذه النصوص منذ 1913 إلى الآن.

كل هاذ القوانين قابلة للطعن من طرف أصحاب الحق إذا ارتأوا بأن النص التشريعي، وهناك قوانين ستطرح إشكالات كبرى سببت فيها المحكمة الدستورية إذا طعن فيه المواطن مثل القانون الغابوي وما.. وكذلك السخرة، الدعم النقابي وكثير من النصوص التي أصبحت بحكم أن الدستور جاء بعد ذلك، تعرفون الخلل في التعامل ديالها الدستوري.

لذلك، درنا المادة 133 وذهبت مرتين للمحكمة الدستورية ورجعت من المحكمة الدستورية بملاحظات حول دستوريتهما من عدمها، آخر مرة اعتبروا بأنه لم ينص في محضر مجلس الوزراء في التداول حولها، وقد اكتفينا بتقديم بعض التعديلات، وقدمنا الحق لجميع المواطنين أثناء المسطرة، أي حينما تحرك الدعوى المدنية، عفوا، تحرك أي دعوى لا مدنية ولا جنحية يمكن الطعن في دستورية النص المعتمد عليه، هو الآن بين أيديكم قصد التصويت عليه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

الكلمة لمقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لتقديم تقرير اللجنة.

السي المصطفى الدحماني، تفضلوا.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمناسبة دراستها لمشروع القانون التنظيمي رقم 35.24، يتعلق بتحديد وشروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون.

وقد تدارست اللجنة مشروع هذا القانون التنظيمي في اجتماعاتها المنعقدة على التوالي بتاريخ 20 يناير، 2 و26 فبراير و13 أبريل 2026 برئاسة السيد أبو بكر اعبيد رئيس اللجنة، وبحضور السيد عبد اللطيف وهبي وزير العدل.

ويشكل مشروع هذا القانون التنظيمي حلقة متصلة في تطوير البناء الدستوري الوطني، فهو امتداد طبيعي للمرحلة التأسيسية التي أطلقها دستور 2011 الرامية إلى تعزيز البناء الديمقراطي وصيانة الحقوق والحريات، بحيث يؤسس لتنظيم نسقي لآلية مستجدة في المنظومة القضائية المغربية في علاقتها بالمنظومة القانونية السارية النفاذ، مع ما يتطلب ذلك من نجاعة في التطبيق وفق منطق التراكم، بحيث لا ينبغي الوقوف عند النص باعتباره إطارا جامدا، بل كبنية قانونية تتطور ممارستها عبر الاجتهاد القضائي الرصين بما يضمن استيعابا تدريجيا لآليات الدفع بعدم الدستورية، ويؤمن في الوقت ذاته التوازن الدقيق بين تفعيل الرقابة الدستورية وضمان استقرار المراكز القانونية للأطراف.

وقد أجمع السيدات والسادة المستشارون في سياق المناقشة العامة على الأهمية الاستراتيجية التي يكتسبها مشروع هذا القانون التنظيمي، باعتباره لبنة أساسية في مسار تنزيل المقتضيات الدستورية الرامية إلى توطيد دعائم دولة القانون، ويمثل تجسيدا فعليا لمبدأ الأمن القانوني، فهو ينظم آلية قانونية تضمن سمو الدستور وتحمي الحقوق والحريات الأساسية.

ومن ثم، فهذا الورش التشريعي يحظى بعناية خاصة على جميع الأصعدة المؤسساتية، مؤكداً على ضرورة تعميق النقاش وتجويد المقتضيات المقترحة لضمان صياغة نص ينسجم تماما مع روح الدستور، بما يجعل من العدالة الدستورية رافعة حقيقية لحماية الحقوق للمواطنين.

وقد توقفت المداخلات عند المسار التشريعي لهذا النص، وعند فحوى ومرامي قرارات المحكمة الدستورية ذات الصلة، ولا سيما القرار رقم 70/18 الصادر في 6 مارس 2018، الذي أسهم في تعميق النقاش والارتقاء بمضامين هذا المشروع بما يضمن ملاءمته مع المقتضيات الدستورية.

كما أبرز السيدات والسادة المستشارون أن هذه الآلية تمثل نقلة نوعية في تقريب القضاء الدستوري من المواطن، أسوة بالتجارب الدولية الرائدة، مؤكداً على أن التحدي الحقيقي يكمن في إيجاد

توازن دقيق بين تيسير ممارسة هذا الحق وحماية المحاكم من الإغراق بالدفع التي قد يهدف بعضها إلى إطالة أمد النزاعات، مما يستوجب الالتزام بمعايير النجاعة القضائية وتقليص مدد البت في القضايا.

وقد انصب نقاش السيدات والسادة المستشارين على صلاحيات محاكم الموضوع المثارة أمامها الدفع بعدم دستورية قانون، حيث تم التنويه بالتوجه الرامي إلى إسناد اختصاص التأكد من مدى توفر الشروط الشكلية المنصوص عليها في مشروع هذا القانون التنظيمي للمحكمة المثارة أمامها الدفع، ثم أساسا لمحكمة النقض، وهو ما من شأنه التخفيف من حدة تراكم الملفات المحالة إلى المحكمة الدستورية، مع الإشارة إلى ما قد يطبع هذا الموضوع من تداخل في الاختصاصات، بحكم أن المحكمة الدستورية تظل صاحبة الاختصاص الحصري والأصيل للبت في مدى دستورية القوانين.

وفي هذا الصدد، طرحت تساؤلات جوهرية، حول مدى جاهزية المنظومة القضائية والمؤسساتية لتنزيل هذه الآلية، مع التأكيد على حتمية رصد الإمكانيات اللوجستية والموارد البشرية اللازمة وضمان مواكبة المشروع بخطة إعلامية تواصلية لتقريب مضامينه من عموم المواطنين.

وخلصت المناقشات إلى ضرورة الإسراع في تنزيل مقتضيات الفصل 133 من الدستور، مع التأكيد على أهمية التكامل بين الرقابة قبلية والبعديّة لتحقيق الحكامة التشريعية، ودعا السيدات والسادة المستشارون إلى اعتماد صياغة نهائية تحترم الأحكام الدستورية المرجعية، وتجعل من العدالة الدستورية رافعة حقيقية لحماية الحقوق، بما يضمن انسجام الترسنة القانونية الوطنية مع المبادئ والأهداف التي كرسها الدستور الحالي للمملكة المغربية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أعرب السيد الوزير عن إشادته بالنقاش البرلمان الرصين، معتبرا أن مداخلات السيدات والسادة المستشارين تعكس حرصا جماعيا على إنجاح هذا الورش التشريعي الاستراتيجي، واستعرض المسار القانوني الذي سلكه مشروع هذا القانون التنظيمي، خاصة بعد عرضه على المحكمة الدستورية، مؤكداً على الطبيعة الإلزامية والنهائية لقراراتها التي تسري على السلطتين التشريعية والتنفيذية معا، وهو ما يفرض مواءمة النصوص التشريعية مع أحكام الدستور كمرجعية أسى للقانون.

وفي سياق متصل، أبرز السيد الوزير الأهمية القانونية والحقوقية لمشروع هذا القانون التنظيمي لكونه يفتح الباب للطعن في دستورية القوانين الصادرة منذ سنة 1913، وهو تحول ديمقراطي، نوعي، يتطلب وضع مساطر دقيقة وإجراءات واضحة.

الكلمة للفريق الحركي في حدود 4 دقائق وثلاثين ثانية.

المستشار السيد مبارك السباعي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة ودراسة مشروع القانون التنظيمي رقم 35.24 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون.

السيد الرئيس المحترم،

بكل تأكيد، فإن آلية الدفع بعدم دستورية القوانين تعد من أبرز المستجدات الدستورية التي جاء بها دستور المملكة لسنة 2011، لما توفره من حماية فعلية للحقوق والحريات الدستورية، غير أن نجاعة هذه الآليات تظل رهينة بتأطير قوانين متوازنة.. تضمن جذب.. ويحول دون التعسف في استعمالها، دون أن يؤدي ذلك إلى تقييد غير مبرر للولوج إلى العدالة الدستورية.

وفي هذا السياق، يثمن الفريق الحركي المبادرة إلى مراجعة مقتضيات هذا المشروع، تفاعلا مع قرار المحكمة الدستورية ذي الصلة بالموضوع.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن قرار هذا النص من شأنه أن يشكل لبنة أساسية في تعزيز آلية المراقبة الاختيارية لدستورية القوانين، من خلال تمكين المتقاضين عبر القضاء من الولوج الفعلي إلى العدالة الدستورية وجعل سمو الدستور مبدأ عمليا يسري على مختلف النصوص التشريعية المطبقة.

كما أن تفعيل هذه الآليات سيساهم في ترسيخ الثقة في العدالة الدستورية، باعتبارها ضمانا للتوازن بين السلطة وحماية للحقوق والحريات الأساسية، غير أن بلوغ هذه الغايات يظل رهينا بتوفير الشروط القانونية والمؤسسية الكفيلة بتنزيل هذا النص بشكل سليم وفعال، خاصة عبر وضوح المساطر واحترام الأجل المعقولة وضمان تكوين ملائم للفاعلين القضائيين، بما يحقق الأمن القانوني والقضائي ويخدم حقوق المتقاضين ويكرس في الآن ذاته مبدأ سمو الدستور، باعتباره أسس القوانين في البلاد.

وفي هذا الإطار، كان أملنا في الفريق الحركي أن تتجاوز الحكومة مع الملاحظات والتعديلات التي تقدمنا بها، وهي مقترحات انبثقت من قراءة دقيقة لحاجيات المجتمع وانتظارات المواطنين، ومن حرص صادق على تجويد النصوص القانونية وجعلها أكثر انسجاما مع روح الدستور ومقتضياته.

وقد استهدفت هذه التعديلات بالأساس ضمان حماية فعالة

ويهدف هذا الضبط الإجرائي إلى تحقيق توازن دقيق بين صون الحقوق والحريات الدستورية للمتقاضين من جهة، وبين حماية الزمن القضائي وضمان سلامة سير العدالة من جهة أخرى، تفاديا لإغراق المحاكم وإحالات غير منتجة، قد تعيق الأدوار الدستورية للمحكمة الدستورية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إعمالا لحق التعديل البرلماني، فقد تقدم أعضاء الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين، بما مجموعه 124 تعديلا، وتتوزع بحسب مصدرها كالآتي:

- فرق ومجموعات الأغلبية: 30 تعديلا؛

- الفريق الحركي: 19 تعديلا؛

- الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية: 36 تعديلا؛

- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: 03 تعديلات؛

- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 26 تعديلا؛

- المستشار خالد السطي والمستشارة لبنى علوي: 10 تعديلات.

وفي الختام، وافقت لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان على مشروع قانون تنظيمي رقم 35.24 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون معدلا بنتيجة التصويت التالية:

الموافقون = 05؛

المعارضون = 01؛

المتنعون = 02.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد مقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

أفتح باب المناقشة، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 8 دقائق.

سلم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في حدود 6 دقائق.

سلم كذلك.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

سلم.

هذا القانون الذي نعتبره لبنة أساسية في استكمال تنزيل مقتضيات دستور 2011، وخاصة الفصل 133 منه، والذي أقر حق المتقاضين في الدفع بعدم دستورية القوانين بما يعزز مكانة المواطن كفاعل في حماية الحقوق والحريات ويكرس سمو الدستور باعتباره أسمى تعبير عن إرادة الأمة.

ولقد سجلنا مختلف التعديلات التي تم إدخالها عليه، والتي همت بعض الجوانب الإجرائية والتنظيمية، غير أن ذلك لا يمنعنا من التأكيد على عدد من الملاحظات والتي سبق أن عبرنا عنها خلال مرحلة المناقشة التفصيلية.

وفي هذا الإطار، نعتبر أن الرهان الأساسي لهذا النص لا يكمن فقط في إقراره كألية قانونية، بل في مدى قدرته على تحقيق الولوج الفعلي للمتقاضين إلى العدالة الدستورية، ذلك أن روح الفصل 133 كما سبق من الدستور تتجه نحو توسيع نطاق حماية الحقوق والحريات وليس نحو تقييدها بشروط إجرائية معقدة قد تحد من فعاليتها.

على أي، إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل ومن منطلق مرجعيتنا الاجتماعية والنقابية نولي أهمية خاصة لمدى قدرة هذا النص على ضمان ولوج فعلي وعادل لمختلف الفئات، وعلى رأسها الأجراء والفئات الهشة إلى هذه الألية الدستورية، فتعقيد المساطر أو غموض بعض شروطها قد يجعل من هذا الحق نظريا أكثر منه عمليا بالنسبة لشرائح واسعة من مجتمعنا.

كما نؤكد على أن الدور المنوط بالقاضي، باعتباره حاميا للحقوق والحريات، يقتضي أن يكون هذا التنظيم القانوني داعما لهذا الدور لا مقيدا له بإجراءات شكلية.

رغم كل ذلك، نسجل أن هذا المشروع يشكل خطوة مهمة في مسار استكمال بناء العدالة الدستورية ببلادنا، كما أنه يأتي في سياق احترام الالتزامات الدستورية ويخضع بحكم طبيعته كقانون تنظيمي لرقابة المحكمة الدستورية، وهو ما يشكل ضمانا إضافية لتجويد مقتضياته وتحسينها.

وفي الختام، نجدد التأكيد على أن نجاح هذا النص سيظل رهينا بمدى قدرته على تحقيق التوازن بين ضرورة ضبط شروط استعمال الدفع بعدم الدستورية وبين ضمان الولوج الفعلي والميسر إلى العدالة الدستورية، بما يعزز حماية الحقوق والحريات ويكرس سمو الدستور ودولة الحق والقانون.

كما نؤكد أننا سنصوت بالإيجاب على مشروع هذا القانون.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

للحقوق والحريات، ليس فقط على مستوى التنصيص، بل كذلك على مستوى الممارسة والتفعيل، مما يعزز ثقة المواطنين في المؤسسات.

كما سعيينا من خلال هذه المبادرات إلى تكريس آلية الدفع بعدم دستورية القوانين كأداة حقيقية لحماية سمو الدستور وتمكين الأفراد من الدفاع عن حقوقهم أمام القضاء، في إطار توازن دقيق بين السلطة واحترام تام لمبدأ فصلها، مؤمنين أن تفعيل هذه الآليات بشكل سليم من شأنه أن يرسخ دولة الحق والقانون ويحصن المنظومة التشريعية من أي تعارض محتمل، مع المبادئ الدستورية.

إن غايتنا من كل ذلك هي الاسهام في بناء منظومة دستورية ديمقراطية متينة، تقوم على أسس العدل والإنصاف وتكافؤ الفرص، ويجعل من سيادة القانون مرجعا أعلى يحتكم إليه الجميع، أفرادا ومؤسسات، منظومة تعلى من قيم الحقوق والحريات وتضمن ممارستها في إطار من المسؤولية واحترام النظام العام.

وختاما، نؤكد لكم السيد الوزير المحترم أن الفريق الحركي سيظل وفيًا لنهجه ومدافعا عن كل إصلاحات شاملة وعادلة، إصلاح يضع مصلحة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار ويستحضر التحديات الراهنة والمستقبلية خدمة للصالح العام وتعزيزا لمسار البناء الديمقراطي ببلادنا.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تم تسليمه.

الكلمة للفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية، السي سماعيل.

سيتم تسليمه.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

سلم.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل لا بد من تقديم مداخلة لمناقشة

في الختام، نؤكد أن دولة الحق والقانون لا يمر فقط عبر إرساء القوانين، بل عبر ضمان فعاليتها وعدالتها وانسجاما مع روح الدستور. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

فقط للإخبار، مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، سلمت مداخلتها.

إذن، نمر الكلمة للمستشار السي خالد السطي، في حدود دقيقة و30 ثانية.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بمجلس المستشارين، في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون تنظيمي بالغ الأهمية، يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، وهو مشروع يندرج في صميم استكمال البناء المؤسساتي الذي أقره الدستور 2011، خصوصا الفصل 133 منه.

إن آليات الدفع بعدم الدستورية تشكل مكسبا دستوريا نوعيا، لأنها تنقل الرقابة على دستورية القوانين من رقابة مجردة ومحصورة إلى رقابة ملموسة، تتيح للأفراد عبر قضاياهم المعروضة أمام القضاء، الطعن في المقتضيات التشريعية التي قد تمس بحقوقهم وحررياتهم الدستورية.

وفي هذا الإطار أيضا، تضطلع بدور محوي في تكريس سمو الدستور وضمن احترامه.

السيد الوزير،

غير أن نجاح هذه الآلية رهين بمدى بساطة ووضوح وفعالية المسطرة المعتمدة، لذلك فقد أكدنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين، على عدد من الملاحظات الأساسية:

1- ضرورة الحرص ألا تتحول شروط القبول إلى قيود شكلية مفرطة قد تفرغ الحق في الدفع بعدم الدستورية من مضمونه، وذلك عبر اعتماد معايير دقيقة وواضحة بخصوص جدية الدفع وارتباطه بالنزاع المعروض؛

2- أهمية تحديد آجال معقولة للبت في مختلف مراحل المسطرة،

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في حدود دقيقتين.

السي نازهي تفضلوا.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الرئيس،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل خلال هذه الجلسة العامة لمناقشة مشروع القانون التنظيمي رقم 35.24 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، وذلك بعد أن رفض مختلف التعديلات التي تقدمنا بها خلال اللجنة.

لا أحد يجادل في أهمية الدفع بعدم دستورية القوانين كآلية دستورية متقدمة، كرسها دستور بلادنا لما لها من دور محوري في حماية الحقوق والحرريات وضمن سمو الدستور باعتباره أسس قانون في البلاد، غير أن تفعيل هاذ الآلية لا ينبغي أن يتم بشكل يفرغها من محتواها.

الصيغة الحالية لهاذا المشروع كما تمت المصادقة عليها في اللجنة، تطرح عدة ملاحظات:

المشروع يضع شروطا شكلية وإجرائية صارمة، قد تحول دون تمكين المتقاضين من ممارسة حقهم في الدفع بعدم الدستورية بشكل فعلي، فبدل تبسيط المساطر وتقريب العدالة الدستورية من المواطن، نجد أنفسنا أمام نص يكرس نوعا من التعقيد الذي قد يثني الكثير من اللجوء إلى هاذ الآلية.

نحن نتفهم ضرورة وضع ضوابط لتفادي استعمال التعسف لهاذا الآلية، لكن ذلك لا يجب أن يكون على حساب جوهر الحق نفسه، فالتوازن المطلوب بين حسن سير العدالة وضمن الحقوق والحرريات.

لقد تقدمنا ببعض التعديلات الهادفة:

- تبسيط شروط قبول الدفع؛

- توسيع إمكانية الولوج إلى هاذ الآلية؛

- تعزيز ضمانات المتقاضين.

غير أن هذه التعديلات قُبلت بالرفض، وهو ما نعتبره تفويتا لفرصة حقيقية لإخراج نص قانوني متوازن ومنصف.

نخشى أن يتحول هذا المشروع بالصيغة الحالية إلى أداة شكلية، بدل أن يكون آلية فعالة لحماية الحقوق والحرريات، فالدفع بعدم الدستورية ليس امتيازًا، بل هو حق دستوري يجب أن يمارس في إطار من السهولة والوضوح والإنصاف.

إيماننا مني بأنه بما أن هناك بت في المحكمة الدستورية في هذه النصوص، لأن إلغاؤه ورجوعه لم يكن في الموضوع، كان في الشكل، على أن مجلس الوزراء الذي يترأسه جلالة الملك لم يقيم بالمداولة أو لم يشر إلى المداولة المصادقة، على كل هناك نقاش بيننا وبين المحكمة الدستورية: هل تخضع قرارات مجلس الوزراء، التي يترأسها الملك، إلى رقابة المحكمة الدستورية؟

معنى هناك جهة ما تعين جهة ما، وتلك الجهة المعنية تراقب الجهة التي يعينها، على كل هناك نقاش، أنا لا أريد أن أدخل في هذا.. لا أريد أن أضيف شيئا جديدا في هذا الموضوع، ولكن هناك نقاش في هذا الموضوع، وأنا أتمنى أنه هذا القانون، كما قلت في الأول، أخطره أنه سيخضع جميع القوانين المغربية إلى الرقابة الدستورية.

في الحقيقة هو سيحتاج إلى سنتين، أنا طلبت ثلاث سنوات، هوما دارو سنتين للتكوين ديال المحامين وديال رجال التعليم العالي في موضوع الطعن، ما شي غير أجي وطعن، لأنه الحقوق والحريات، جوج بالحالات أن يكون النص تشريعيًا وأن يكون موضوعه فيه مساس بالحقوق والحريات، والنيابة العامة عندها، لها الحق في أن تتقدم بطعونها أمام المحكمة الدستورية.

هل النيابة العامة ستدافع عن الحقوق والحريات؟

ربما من حيث المبدأ ومن حيث الشعارات، ولكن الواقع شيء آخر. لهذا، هذا الموضوع سنرى ماذا سيقدم، ولكن يطرح أن تبقى المراقبة.

هناك ثلاث ملاحظات، السيد الرئيس، سنطلب تعديلها لأنه كان نقاش بيننا وبين الأمانة العامة وبين الإدارة، وسنقترح تعديلها في هذه الجلسة حينما تصل وقتها.

شكرا السيد الرئيس.

استسمح السادة المستشارين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

إذن ننتقل للتصويت على مواد المشروع.

قبل ذلك أود أن أشير أنه ورد تعديل من الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية، التعديل رقم 1، يرمي إلى تغيير عنوان مشروع القانون التنظيمي.

الفريق الاشتراكي ليس موجودا هنا.

إذن سيتكلف مقرر لجنة العدل بتقديم التعديل.

تفضلوا السبي الدحماني.

سواء أمام محاكم الموضوع، أو أمام محكمة النقض، أو أمام المحكمة الدستورية، بما يضمن التوازن بين حماية الحقوق وعدم عرقلة سير العدالة؛

3- توضيح الآثار القانونية المترتبة عن قرار عدم الدستورية، خاصة من حيث سيرانه الزمني وحماية المراكز القانونية بما يعزز الأمن القانوني والقضائي؛ ثم تمكين المتقاضين من ولوج فعلي وميسر لهذه الآلية، سواء عبر تبسيط المساطر، أو تعزيز التكوين والتأطير للقضاة والمحامين في هذا المجال.

وبطبيعة الحال كذلك، عدد من التعديلات منها: الاقتراحات اللي تقدمنا بها، لم يكن مع كامل الأسف التجاوب، ربما عندكم اعتبارات، السيد الوزير، من طبيعة الحال مسؤوليتنا الجماعية تقتضي تجويد النص بما يعزز التوازن بين فعالية الرقابة الدستورية واستقرار المعاملات القانونية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

يمكن للسيد الوزير أخذ الكلمة للرد على المداخلات، إذا رغب في ذلك، طبقا للمادة 217 من النظام الداخلي.

تفضلوا.

السيد وزير العدل:

لن أقول أكثر مما قاله السادة المستشارين، نشكرهم.

أشعر أن النقاش في هذا المجلس له قيمة قانونية مهمة جدا.

ولكن بغيت غير فقط نوضح للسيد الرئيس أنه حينما يكون هناك حق دستوري ليس فقط العمل على إعماله.. (كلام غير واضح) حق أصلي، ولكن حمايته من التمييز ومن التوظيف السيئ، لأن هذا القانون خطورته في ماذا؟ في التوظيف، ويمكن تكون دعوى ويعرقلوها لك ويمشيوا للمحكمة الدستورية ويمددو لك الأجال، يوقفو لك آجال الطعون... إلى آخره، لهذا يجب أن نتعامل..

ثانيا، مسألة أخرى، هذا القانون مجموعة من النصوص بتت فيهم المحكمة الدستورية سابقا، ورجعوا من جديد بعد إلغائه وأحيل.

السؤال هل من الاحترام الواجب بين المؤسسات؟ هل يجب أن نقول للمحكمة الدستورية أن الناس يريدون النظر في بعض النصوص التي نصت على أنها دستورية، علما أن المادة 134 من الدستور تقول "بأن الأحكام الصادرة من المحكمة الدستورية هي ملزمة لكل مؤسسات الدولة"، هذا تيطرح سؤال آخر.

لذلك، كنت شيئا ما بخيلا في هذا الملف في قبول بعض التعديلات،

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن التعديل مرفوض السيد الوزير.

أعرض التعديل للتصويت:

الموافقون=00:

المعارضون=24:

الممتنعون=08.

إذن أعرض عنوان مشروع القانون التنظيمي كما ورد من مجلس

النواب للتصويت:

الموافقون=24:

المعارضون=00:

الممتنعون=08.

المادة الأولى:

ورد بشأنها تعديلان (رقم 2 و3) من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

إذن الفريق الاشتراكي موجود معنا، الكلمة لكم السي سماعيل لتقديم التعديل الأول (التعديل رقم 2).

الأول مرينا عليه لأن ما كنتوش هنا فالقاعة.

إذن مرينا للتعديل رقم 2، قدموه لينا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 133 من الدستور، يحدد هذا القانون التنظيمي شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون يراد تطبيقه في دعوى معروضة على المحكمة، يدفع أحد أطرافها أن يمس بالحقوق والحريات..

السيد رئيس الجلسة:

ماشي هذا هو التعديل.

التعديل رقم 2 عندكم، اللي هو كيبدا "تطبيقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 133 من الدستور".

تفضلوا السي سماعيل.

التعديل رقم 1 بالنسبة للفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

المستشار السيد المصطفى الدحماني (مقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان):

التعديل رقم 1 يرمي إلى ترتيب أثر قرار المحكمة الدستورية عدد 70/18 فيما يتعلق بالعنوان.

السيد رئيس الجلسة:

إذن رأي الحكومة؟

رقم 1 في تعديلات الفريق الاشتراكي.

السيد وزير العدل:

التعديل يهم رقم النص.

السيد رئيس الجلسة:

يهم عنوان النص.

السيد وزير العدل:

لا الرقم.

السيد رئيس الجلسة:

الرقم يعني حذف 86.15 24.35 ونعملو..

السيد وزير العدل:

راه هناك إشكال دستوري فهذاك الرقم.

أولا هادي مسألة تقنية تهم الأمانة العامة للحكومة، لأن عندما تحتفظ بالرقم مسألة تنظيمية ما عندها ارتباط.

ولكن عندي سؤال، النص الدستوري اشنو الرقم؟ يحدد أجل 2016 بتقديم جميع القوانين التنظيمية، هذا الرقم يشير إلى 2015، الحد الأقصى الذي نص عليه الفصل الدستوري هو 2016/2015.

إذن لم ننص في هذا القانون على أنه داخل فذلك الأجل اللي أعطاك الدستور غادي نكونو خارج الدستور، سي طرح إشكالا دستوريا.

الدستور حدد ليك واحد الأجل كحد أقصى قال ليك في 2016 تسالي جميع القوانين التنظيمية، وغتجي وتدير 2018 غيبدا السؤال دستوريا: هل يجوز أن نخرق الدستور ونضع قوانين تنظيمية من بعد 2016؟

هذا ماشي وضعناه جديد، هذا وضعناه في 2015 وعرف نقاشات مع.. معناه المسار التشريعي داز من المحكمة الدستورية واستمر.

لذلك أظن هذا التعديل غير مقبول، السيد الرئيس.

المستشار السيد سما عيل العالوي:

دأبا قلنا فالتعديل رقم 2.

"تطبيقاً لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 133 من الدستور يحدد هذا القانون التنظيمي شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون يراد تطبيقه في دعوى معروضة على المحكمة، يدفع أحد أطرافها أن يمس بالحقوق والحريات التي يضمنها الدستور".

السيد رئيس الجلسة:

التعديل هو الحذف ديال "ساري المفعول"، هذا هو رأي الحكومة.

السيد وزير العدل:

هو التعديل مرفوض، لأن أصلاً تكون الدعوى معروضة والقانون يراد به أن ينفذ على هذا القانون، معنى أن له وجود وله سلطة هذا القانون، فلا يمكن أن نفكر في أنه قد ألغي أو أنه لم يمر بعد في مؤسسة تشريعية تمثي تطعن فيه يجوز، وبناء عليه 133 المحاطة في العنوان ديالها، عدم القبول السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

رأي الفريق؟

غتسحبو ولا تشبثو به السي سما عيل؟

المستشار السيد سما عيل العالوي:

نتشبت السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن أعرض التعديل (رقم 2) للتصويت:

الموافقون=01:

المعارضون=24:

المتنعون=08.

إذن التعديل (رقم 3) تفضلوا السي سما عيل.

المستشار السيد سما عيل العالوي:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

تطبيقاً لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 133 من الدستور، يحدد هذا القانون التنظيمي شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون

ساري المفعول، يراد تطبيقه في النظر في قضية أمام المحكمة، يدفع أحد أطرافها أن يمس بالحقوق والحريات التي يضمنها الدستور.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

إذن التعديل هو حذف "في دعوى معروضة على المحكمة".

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير العدل:

التعديل هو "في دعوى معروضة على المحكمة" مكانها نديرو "أثناء النظر في قضية المحكمة".

النظر عندو حدود يمكن يكون في الشكل، يكون في الموضوع.

أما "معروضة" فهي مطروحة أمامهم، في أي مرحلة من المراحل كندير الدفع بعدم الدستورية، يمكن تديرها في الشكل، يمكن تديرها في الموضوع.

عدم القبول السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

رأي الفريق؟

المستشار السيد سما عيل العالوي:

نتشبت السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

كتشبتو.

إذن أعرض التعديل (رقم 3) للتصويت:

الموافقون=01:

المعارضون=24:

المتنعون=08.

أعرض المادة الأولى للتصويت: (كما وردت)

الموافقون=24:

المعارضون=01:

المتنعون=08.

المادة 2:

ورد بشأنها خمسة (5) تعديلات (رقم 4 و 5 و 6 و 7 و 8) من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

الكلمة لكم لتقديم التعديل رقم 4.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

يراد بالعبارات التالية في مدلول هذا القانون التنظيمي ما يلي:

القانون الذي يدفع أحد أطراف الدعوى بعدم دستوريته: "كل مقتضى تشريعي يراد تطبيقه في دعوى معروضة على المحكمة، ويدفع طرف من أطرافها بأن تطبيقه سيؤدي إلى خرق أو انتهاك حق من الحقوق أو حرية من الحريات التي يضمنها الدستور أو إلى حرمانه من هذا الحق أو الحرية".

كذلك، أطراف الدعوى: "كل مدع أو مدعى عليه في قضية معروضة على المحكمة وكل متهم أو مطالب بالحق المدني أو مسؤول مدني أو النيابة العامة في الدعوى العمومية أو في القضايا المدنية التي تكون فيها طرفا أصليا أو منظما بمقتضى القوانين الجاري بها العمل، مع مراعاة مقتضى المادة 15 أدناه".

دفع أحد الأطراف بعدم دستورية القانون: "الوسيلة القانونية التي يثير بواسطتها أحد أطراف الدعوى أثناء النظر فيها عدم دستورية قانون، يعتبره ماسا بحق من الحقوق أو بحرية من الحريات التي يضمنها الدستور، وذلك طبقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي".

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن هذا فقط للملاءمة، لأنه كاي هذيك المسألة ديال "ساري المفعول"، إذن راه جاوب عليها السيد الوزير.

تفضلوا السيد الوزير.

الرأي ديالكم في هاذ التعديل هذا.

السيد وزير العدل:

التعديل رقم 4 سبق نفس الموضوع.

عدم القبول السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن رأي الفريق؟

المستشار السيد سماعيل العالوي:

نتشبت السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نتشبتون.

التعديل رقم 4:

الموافقون=01؛

المعارضون=24؛

المتنعون=08.

الكلمة لكم السي سماعيل رقم 5.

يمكن لك تقراهم كاملين السي سماعيل إيلا بغيتي، ولكن إيلا كانو مختلفين، آه لأن هاذيك حتى هي فيها فقط الملاءمة.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

يراد بالعبارات التالية في مدلول هذا القانون التنظيمي ما يلي:

القانون الذي يدفع أحد أطراف الدعوى بعدم دستوريته: "كل مقتضى تشريعي ساري المفعول يراد تطبيقه أثناء النظر في قضية أمام المحكمة، ويدفع طرف من أطرافها بأن تطبيقه سيؤدي إلى خرق أو انتهاك حق من الحقوق أو حرية من الحريات التي يضمنها الدستور، أو إلى حرمانه من هذا الحق أو الحرية".

أطراف الدعوى: "كل مدع أو مدعى عليه في قضية معروضة على المحكمة وكل متهم أو مطالب بالحق المدني أو مسؤول مدني أو النيابة العامة في الدعوى العمومية أو في القضايا المدنية التي تكون فيها طرفا أصليا أو منظما بمقتضى القوانين الجاري بها العمل، مع مراعاة مقتضى المادة 15 أدناه".

دفع أحد الأطراف بعدم دستورية قانون: "الوسيلة القانونية التي يثير بواسطتها أحد أطراف الدعوى، أثناء النظر فيها، عدم دستورية قانون يعتبره ماسا بحق من الحقوق أو بحرية من الحريات التي يضمنها الدستور، وذلك طبقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في هذا القانون التنظيمي".

السيد رئيس الجلسة:

هاذورقم 5 و6 و7 هوما نفس الشيء، لأنهم للملاءمة، ياك السي سماعيل؟

يمكن لك تقدم لأن 6 نفس الشيء وكذلك 7 نفس الشيء.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

نفس الشيء

السيد رئيس الجلسة:

عدم القبول.

إذن التعديل رقم 8:

الموافقون=01:

المعارضون=24:

الممتنعون=08.

أعرض المادة 2: (كما وردت)

الموافقون=24:

المعارضون=01:

الممتنعون=08.

المادة 3:

ورد بشأنها تعديل من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

السي سماعيل التعديل رقم 9.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

"يجب تحت طائلة عدم القبول من قبل المحكمة المعروض عليها النزاع إثارة الدفع بعدم الدستورية بواسطة مذكرة كتابية، مع مراعاة الشروط التالية:

أولا، أن تقدم بصفة مستقلة؛

ثانيا، أن تكون موقعة من قبل الطرف المعني أو قبل محام مسجل في جدول هيئة من هيئات المحامين بالمغرب، على أن تتبع الدعوى الأصلية فيما يتعلق بالاستعانة بمحام، ما لم يتعلق الأمر بإثارة الدفع من قبل النيابة العامة، مع مراعاة الاتفاقيات الدولية النافذة؛

ثالثا، أن يؤدي عنها رسم قضائي يتم تحديده مبلغه وفق التشريع الجاري به العمل، ما لم يتم تمتيع منير الدفع بالمساعدة القضائية أو يكون الطلب الأصلي معفى من الأداء بقوة القانون؛

رابعا، أن تتضمن المقتضى التشريعي موضوع الدفع؛

خامسا، أن تتضمن الحق والحرية موضوع الخرق أو الانتهاك والتي يضمنها الدستور".

السيد رئيس الجلسة:

أستسمح السيد المستشار المحترم، أنت تتقرا في التعديل رقم 10.

التعديل رقم 9 هو اللي فيه فقط يعني أنكم اضفتو "المحاكم المالية"، فاش تيقولولو ما يمكن أن يثار الدفع بعدم دستورية القانون

السيد رئيس الجلسة:

إذن نفس الشيء.

وبالنسبة لك، السيد الوزير، 5 و6 و7 نفس الشيء هي للملاءمة.

السيد وزير العدل:

عدم القبول.

السيد رئيس الجلسة:

إذن عدم القبول.

رأي الفريق؟

المستشار السيد سماعيل العالوي:

نتشبت السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

نتشبتون.

التعديل رقم 5:

إذن الموافقون=01:

المعارضون=24:

الممتنعون=08.

التعديل رقم 6:

الموافقون=01:

المعارضون=24:

الممتنعون=08.

التعديل رقم 7:

الموافقون=01:

المعارضون=24:

الممتنعون=08.

والتعديل رقم 8 كذلك مقبول أمام المحكمة، نفس العرض ياك

السي سماعيل؟

نفس.

إذن رأي الحكومة بالنسبة للتعديل رقم 8؟

السيد وزير العدل:

عدم القبول.

الرفض.
إذن رأي الفريق؟
السي سماعيل..

المستشار السيد سماعيل العالوي:
نتشبت..

السيد رئيس الجلسة:
تتشبتون.

التعديل رقم 10:
الموافقون=01؛
المعارضون=24؛
المتنعون=06.

الكلمة الآن لأحد مقدمي التعديل رقم 1 من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
السي نازهي تفضلوا التعديل رقم 1 بالنسبة لكم.

المستشار السيد لحسن نازهي:
شكرا السيد الرئيس.
نمشي مباشرة للتعديل.
"أن تكون موقعة من قبل محام مقبول للترافع أمام المحكمة"،
نحذفوهاذ الجملة.
والتعديل هي "مسجل في جدول هيئة المحامين بالمغرب".

السيد رئيس الجلسة:
إذن الإضافة أنكم أزلتم "أمام محكمة النقض" وعملتو "مسجل في جدول هيئة المحامين بالمغرب".
رأي الحكومة؟
عدم القبول.
رأي المجموعة؟

المستشار السيد لحسن نازهي:
كندسحب.

السيد رئيس الجلسة:
السحب.

أمام مختلف محاكم المملكة، اللي اضفتولها انتوما، وهي أنه المحاكم المالية، هذا هو التعديل رقم 9.

المستشار السيد سماعيل العالوي:
عرضوه السيد الرئيس..

السيد رئيس الجلسة:
إذن نعرضوه للحكومة يعطيونا الرأي.
تفضل السيد الوزير.

السيد وزير العدل:
غير مقبول.

السيد رئيس الجلسة:
عدم القبول.
إذن رأي الفريق الاشتراكي؟
تتشبتون.

التعديل رقم 9:
الموافقون=01؛
المعارضون=24؛
المتنعون=08.

إذن الآن التعديل رقم 10 هو اللي قريتو.
إذن رأي الحكومة فيما يخص التعديل رقم 10.
مازال ما وصلناش للمادة 4.

أعرض المادة 3 للتصويت: (كما وردت)
المادة 3 ما جابتش فيها الحكومة شي تعديل، لأن بقات، لأن من بعد غتجيوبه ف 16 و 17، إذن ما غاديش نديرو الملاءمة القبلية.

إذن المادة 3 للتصويت: (كما وردت)
الموافقون=29؛
المعارضون=01؛
المتنعون=00.

إذن الآن غادي نمشيو للمادة 4 اللي هي فيها التعديل اللي قراه السي سماعيل، هذا هو التعديل اللي هو رقم 10 بالنسبة للفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.
أشور رأي الحكومة في التعديل الذي قرأه المستشار السي سماعيل؟

الممتنعون=00.	إذن أعرض المادة 4 للتصويت: (كما وردت)
المادة 6:	الموافقون=27؛
الموافقون=27؛	المعارضون=01؛
المعارضون=01؛	الممتنعون=00.
الممتنعون=00.	إذن المادة 5:
المادة 7:	ورد بشأنها تعديل من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.
الموافقون=27؛	التعديل رقم 2 السي لحسن، تفضل.
المعارضون=01؛	<u>المستشار السيد لحسن نازهي:</u>
الممتنعون=00.	التعديل هو نفس السياق.
المادة 8:	"تنذر المحكمة المحامي المثير للدفع لتصحيح مسطرة الدفع أمامها داخل أجل لا يتجاوز سبعة أيام".
الموافقون=27؛	<u>السيد رئيس الجلسة:</u>
المعارضون=01؛	تفضلوا السيد الوزير.
الممتنعون=00.	<u>السيد وزير العدل:</u>
المادة 9:	راه مثير الدفع هو المحامي نفسو، راه قلنا إلزامية المحامي.
الموافقون=27؛	<u>السيد رئيس الجلسة:</u>
المعارضون=01؛	رأي الحكومة؟
الممتنعون=00.	<u>السيد وزير العدل:</u>
المادة 10:	الرفض.
الموافقون=27؛	<u>السيد رئيس الجلسة:</u>
المعارضون=01؛	إذن الرفض.
الممتنعون=00.	إذن رأي المجموعة؟
المادة 11: (كما وردت)	<u>المستشار السيد لحسن نازهي:</u>
الموافقون=27؛	السحب.
المعارضون=01؛	<u>السيد رئيس الجلسة:</u>
الممتنعون=00.	السحب.
المادة 12:	إذن أعرض المادة 5 للتصويت: (كما وردت)
الموافقون=27؛	الموافقون=27؛
المعارضون=01؛	المعارضون=01؛
الممتنعون=00.	
المادة 13:	
الموافقون=27؛	

السيد وزير العدل:

فيها واحد النقاش كان داز في اللجنة، بقى ذاك النقاش من ذاك النهار لليوم، وهي بانتخاب أعضاء البرلمان، كايين مجلسي البرلمان أو بطلب تجريدهم، بغينا نحيدو ذيك "مجلسي البرلمان" ونقولو البرلمان، لأن البرلمان فيه 2 مجالس، ما غاديش نكررو الهضرة.

والثانية هو التجريد، هل يجوز الدفع بعدم الدستورية في مسطرة التجريد؟

مسطرة التجريد ماشي هي مسطرة قضائية هي معاينة لحالة قانونية، تبيكون درتي حالة التنافي، تبيكون درتي الترحال السياسي، كنت درتي جريمة، الواقعة ثابتة في حقل، ماذا ستناقش؟ المحكمة الدستورية غير تعطيك تتجرد وتتعلن شغور المقعد فقط، ما كتناقش، ما غترجعش تناقش الموضوع.

لهذا هاذ القضية ديال أن في الأول كان عندي الرأي ديال أنه إذا كانت المحكمة الدستورية غتبدأ تدخل لنا في المناقشة ديال التجريد من سبب أو من عدمه خصنا نديرو الدفع بعدم الدستورية.

ولكن تبين في الأخير في المناقشة اللي تمت على أنها ما كتدخلش لهاذ التفاصيل، عندها الحالة القانونية وتعاينها وتقرر الشغور، لأن المهم ماشي هو التجريد، التجريد كيبي فاش تتفقد الأهلية، حيث تتحكم معناه كان قبلي وضعيتك كتقتضي التنافي، أشنو هو اللي مهم؟ هو الإعلان عن الشغور عن المقعد باش يتعاود الانتخاب ديالو وباش يطلع هذالك اللي موالي ليك.

لهذا في المادة 16 صححناها، حيدنا "أعضاء مجلسي" ودرنا "أعضاء البرلمان"، لأن كايين غير أعضاء البرلمان ماشي مجلسي، لأن إيلا درتي مجلسي البرلمان بحال إيلا البرلمان فيه 2، هو البرلمان فيه 2، فيه 2 مجالس داخل البرلمان، إذن البرلمان وجمعناهم وصافي ودرنا "بطلب تجريدهم"، لغيناها السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن التعديل اللي جابتو الحكومة هو حذف "التجريد" وكذلك أنه "أعضاء البرلمان" إذن:

الموافقون= 27؛

المعارضون= 01؛

الممتنعون= 00.

المادة 17:

الموافقون= 27؛

المعارضون= 01؛

المعارضون= 01؛

الممتنعون= 00.

المادة 14:

الموافقون= 27؛

المعارضون= 01؛

الممتنعون= 00.

المادة 15: (كما وردت)

الموافقون= 27؛

المعارضون= 01؛

الممتنعون= 00.

الآن هناك ربما تعديل من طرف الحكومة حول عنوان الباب الثالث، ياك السيد الوزير؟
تفضلوا.

السيد وزير العدل:

غير لأنه لغوي، في الحقيقة درنا العبارة اللي كاينة هي شروط إجراءات الدفع بعدم دستورية قانون في المنازعات الانتخابية المتعلقة بعضوية مجلسي البرلمان.

وهي في جميع الأحوال ما عندك غير مجلسي البرلمان، ما يمكنش تدير شي حاجة أخرى غير هي.

فقلنا نغيروها ونديرو "شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون بمناسبة البت في المنازعات الانتخابية"، لأن ماشي العضوية، تناقشو المنازعة، الانتخابات اللي تناقشو ماشي.. أما إيلا دزتي راه دزتي، دابا خصك الانتخابات ديالك واش صحيحة ولا ما صحيحة؟ وألغينا المتعلقة بعضوية مجلسي البرلمان، ما كناقشوش العضوية، كناقشوش الانتخابات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الموافقون= 27؛

المعارضون= 01؛

الممتنعون= 00.

المادة 16:

فيها تعديل جابتو الحكومة.

المادة 23: (كما وردت)	المتنعون=00.
الموافقون=27؛	للملاءمة.
المعارضون=01؛	السيد وزير العدل:
المتنعون=00.	حيدنا "مجلسي" و"التجريد"، حيدناهم بجوج.
المادة 24: (كما وردت)	شكرا السيد الرئيس.
الموافقون=27؛	السيد رئيس الجلسة:
المعارضون=01؛	المادة 17: (كما وردت من مجلس النواب)
المتنعون=00.	الموافقون=27؛
المادة 25: (كما وردت)	المعارضون=01؛
الموافقون=27؛	المتنعون=00.
المعارضون=01؛	إذن المادة 18: (كما وردت)
المتنعون=00.	الموافقون=27؛
المادة 26: (كما وردت)	المعارضون=01؛
الموافقون=27؛	المتنعون=00.
المعارضون=01؛	المادة 19:
المتنعون=00.	الموافقون=27؛
المادة 27: (كما وردت)	المعارضون=01؛
الموافقون=27؛	المتنعون=00.
المعارضون=01؛	المادة 20:
المتنعون=00.	الموافقون=27؛
المادة 28: (كما وردت)	المعارضون=01؛
الموافقون=27؛	المتنعون=00.
المعارضون=01؛	المادة 21:
المتنعون=00.	الموافقون=27؛
المادة 29: (كما وردت)	المعارضون=01؛
الموافقون=27؛	المتنعون=00.
المعارضون=01؛	المادة 22: (كما وردت)
المتنعون=00.	الموافقون=27؛
المادة 30: (كما وردت)	المعارضون=01؛
الموافقون=27؛	المتنعون=00.
المعارضون=01؛	

"كما يجب الإسراع بإطلاق إصلاح عميق للقطاع العام، ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها، والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

ولهذه الغاية، ندعو لإحداث وكالة وطنية مهمتها التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة، ومواكبة أداء المؤسسات العمومية.

إن الهدف من كل المشاريع والمبادرات والإصلاحات التي نقوم بها، هو النهوض بالتنمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

ويأتي في مقدمة ذلك، توفير الحماية الاجتماعية لكل المغاربة".

نهاية كلام جلالته.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يندرج هذا الإصلاح كذلك في إطار تفعيل القانون الإطار رقم 50.12 الذي يتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية والقانون رقم 82.20 القاضي بإحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، وهاذ هو القانونين اللذان يؤطران ورش إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية.

هذه المؤسسات التي تتسم بمجموعة من الخصائص، خصوصا في الميادين ديال الطاقة والاتصالات، ميادين التي هي استراتيجية، ولكن في نفس الوقت عندها واحد وقع اجتماعي جد مهم وكتميز بواحد الخصائص التي كنا استحضرنها في مختلف مراحل مناقشة هذا القانون، بعض الخصائص كطبعنا إلزام ضبط احتكار البنات التحتية والزامية الحياد التنافسي، وكيفما تتعرفوا إيلا ما لزمناش هاذ المجموعة ديال الخصائص ديال هاذ الميادين الاستراتيجية التي تتكون حول الشبكات (les industrie de réseau)، هذا تيفضي إلى أسعار غير معقولة للنسيج الاقتصادي والاجتماعي الوطني.

فاليوم، طبعا، أبانت التجربة ديال المكتب أن الإطار القانوني الحالي للمكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن وبالرغم مما حققه من مكتسبات وما قدمه من مساهمات في بناء الاقتصاد الوطني في مراحل دقيقة من تاريخ المملكة، فإن هذا الإطار المؤسسي لم يعد ملائما لمواكبة التحولات المتسارعة التي يعرفها قطاع الهيدروكربورات والطاقة وقطاع المعادن الذي يتميز بحدة المنافسة وارتفاع المخاطر، الحاجة المتزايدة إلى استثمارات مهمة وتكنولوجيا متقدمة وحكمة صارمة، خصوصا إذا استحضرننا الخصائص التي تكلمت عليها إلزامية ضبط الاحتكار وإلزامية الحياد التنافسي.

وأؤكد من خلال ذلك، على الأهمية التي يكتسبها هذا الورش الإصلاحي، يتطلب طبعا منا جميعا تضافر جهود كل المتدخلين.

وللإشارة، هاذ المشروع هو أول مشروع يعرض على مجلسكم الموقر ضمن العدد المهم من المؤسسات والمقاولات العمومية المعنية بهذا

المتنعون=00.

المادة 31: (كما وردت)

الموافقون=27؛

المعارضون=01؛

المتنعون=00.

إذن أعرض مشروع القانون التنظيمي برتمه للتصويت كما تم تعديله:

الموافقون=25؛

المعارضون=01؛

المتنعون=03.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون تنظيمي رقم 35.24 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون.

شكرا.

نصفقو على السيد الوزير.

إذن نواصل الجلسة بالدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 56.24 يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن إلى شركة مساهمة.

نرحب بالسيدة الوزيرة معنا.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة لتقديم المشروع.

السيدة ليلي بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

كيشرفني اليوم أن أتقدم أمام مجلسكم الموقر، للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 56.24 الذي يتعلق بتحويل المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن إلى شركة مساهمة.

ويأتي هاذ مشروع القانون في إطار تفعيل التعليمات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الرامية إلى الإسراع بإصلاح عميق للقطاع العام ومعالجة الاختلالات الهيكلية لمجموعة ديال المؤسسات والمقاولات العمومية.

وسيدنا الله ينصرو في خطاب العرش ديال 29 يوليوز 2020، كان أكد على أهمية التسريع بهذا الورش الإصلاحي الكبير، وإليكم مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

بداية كلام جلالته:

يسعدني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر ملخص التقرير الذي أعدته لجنة القطاعات الإنتاجية، بمناسبة دراستها لمشروع قانون رقم 56.24 يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة، كما وافق عليه مجلس النواب.

عقدت لجنة القطاعات الإنتاجية يوم الثلاثاء 21 أبريل، مباشرة بعد انتهاء أشغال الجلسة العامة، اجتماع ترأسه السيد عثمان الطرمونية، بصفته رئيس اللجنة. وذلك بحضور السيدة ليلى بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، والسيدة أمينة بنخضرة، المديرية العامة للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، بعد تناولها الكلمة التقديمية لمشروع القانون المشار إليه.

استحضرت السيدة الوزيرة الإطار العام لإعداد نصوصه القانونية، ابتداء من التوجهات الملكية السامية، لا سيما دعوته الكريمة لإحداث وكالة وطنية مهمتها التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة ومواكبة أداء المؤسسات العمومية، كما جاء في مقتطف من خطاب العرش المجيد لـ 29 يوليوز 2020، مما استوجب إعادة التفكير في تموقع المكتب كمؤسسة حيوية وصيغ استغلالها، وهاذ الشئ كامل توج بإرساء إطار قانوني وتنظيمي سيمكنه من مواكبة رهانات التحولات العميقة والمتسارعة التي يشهدها قطاعي الطاقة والتعدين على المستويين الوطني والدولي.

وبحسب توضيح السيدة الوزيرة، فإن الهدف الأسمى لمشروع هذا القانون يكمن أساسا في تطوير قدرات المكتب وجعله رافعة استراتيجية وأكثر قدرة على مواجهة تحديات المنافسة الدولية، وكذا إعادة تموقعه بشكل أفضل في الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانته في سلسلة القيم للأنشطة الموكلة إليه، وتحسين الحكامة والرفع من أدائه وتنوع مصادر تمويل محفظة مشاريعه، مؤكدة على تامين أصوله وتطوير موارده في أفق فتح رأسمال الشركة تدريجيا أمام القطاع الخاص، مع الإبقاء على المستثمر الأصلي والرئيسي المتمثل في الدولة.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عقب الانتهاء من الكلمة التقديمية لمشروع هذا القانون، اجتمع السيدات والسادة المستشارون على أهمية هذه الخطوة التشريعية والتنظيمية الهادفة إلى تحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة، معتبرينها تندرج في إطار الإصلاح الشامل للقطاع العام الذي ما فتئت الحكومة توليه أهمية قصوى، تنفيذيا للتوجهات الملكية السامية، نظرا لما يحتله قطاع المحروقات والمعادن اليوم من مكانة جد قوية كمحرك للاقتصاد الوطني، مع مراعاة تأثيره بتداعيات الاضطرابات الجيو سياسية والنزاعات والحروب، خاصة بالشرق الأوسط.

الإصلاح، أكثر من 50 مؤسسة أو مقاولة عمومية اللي خصها تحوّل. ويهدف بالأساس إلى إعادة تموقع المكتب بشكل أفضل في الاقتصاد الوطني وتعزيز مكانته في سلسلة القيمة للأنشطة الموكولة له، وذلك عبر تحسين حكامته والرفع من مردوديته، مما سيمكنه من تعزيز الدور المنوط به كفاعل في التنمية الاقتصادية، ولكن أيضا وخصوصا في التنمية الاجتماعية للبلاد على المستوى الوطني واستثمار المال العام بطريقة أمثل، خدمة للتنمية المستدامة للبلاد في جميع مناطق وجهات المملكة.

وسيساهم مشروع هذا القانون في تعزيز السيادة الطاقوية للمملكة، في سياق يتميز بتقلبات متتالية، التي يعرفها القطاع الطاقوي والمعدني على المستوى العالمي، فهذا الإصلاح يشكل ركيزة للنهوض بعمليات التنقيب عن المعادن والهيدروكاربورات، خاصة نظرا للطلب المتزايد على المعادن الاستراتيجية والمعادن الحرجة.

وقبل الختام، لا بد أن أتقدم بالشكر للسيد رئيس لجنة القطاعات الإنتاجية، والشكر أيضا موصول لأعضاء اللجنة وباقي السادة المستشارين المحترمين على حرصهم الشديد لتسريع إخراج مشاريع القوانين المحالة على مؤسستكم الموقرة إلى حيز التطبيق بكل جدية وفعالية، وعلى تفاعلكم الإيجابي بالتصويت، إن شاء الله، عليه بالإجماع كما أحيل عليكم من مجلس النواب.

كما أهيب، بجميع المتدخلين الفاعلين على الجهود لإنجاح هذا الإصلاح، هذا الورش الإصلاحي المهم والاستراتيجي، الذي كان أعطى الانطلاقة ديالوسيدنا الله ينصرو منذ 2020، والذي يتطلب تضافر جهود كل المتدخلين لإنجاح هاذ التحويل الأول منذ 2020.

نسأل الله التوفيق لنا ولكم لخدمة الصالح العام، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

الكلمة لمقررة لجنة القطاعات الإنتاجية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع القانون.

السيدة المستشارة مريم الهلواني تفضلوا.

المستشارة السيدة مريم الهلواني (مقررة لجنة القطاعات الإنتاجية):

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ومن زاوية أخرى، شدد السيدات والسادة المستشارون على أهمية تجاوز محدودية القدرات التخزينية لبلادنا، خاصة الموارد البترولية، لتتماشى بموازاة مع عملية تسريع الانتقال الطاقى ببلادنا واعتماد الطاقة المتجددة والانفتاح على إنتاج الهيدروجين الأخضر كمصدر واعد للطاقة.

ولم يخف السيدات والسادة المستشارون تخوفهم بخصوص تحويل المكتب إلى شركة، إذ يشكل خطوة تمهيدية لخصوصية القطاع الطاقى والمعدني ببلادنا والمس بالسيادة الطاقية والمعدنية، مما يستوجب، حسبهم، إقرار ضمانات قانونية واضحة لتكريس التوجيهات الإستراتيجية نحو تعزيز المؤسسات والمقاولات العمومية.

فيما استأثر النقاش حول وضعية الأجراء والأطر العاملين بالمكتب بحيز كبير، وما إذا كانوا سيحتفظون بحقوقهم المكتسبة من تاريخ التحويل إلى شركة وعن مصير فئة المتقاعدين أو المقبلين على الإحالة على التقاعد.

وخلال تعقيها على مداخلات السيدات والسادة المستشارين، أعربت السيدة الوزيرة عن عميق شكرها واعتزازها بحجم التفاعل الذي ساد النقاش داخل اللجنة والذي لأمس عدد من الجوانب المهمة الواردة ضمن مقتضيات مشروع هذا القانون، بحيث أعلنت أن مشروع هذا القانون يشكل انطلاقة أولية في انتظار إعادة تأهيل وهيكلية مجموعة من المؤسسات والمقاولات العمومية التي تكتسي طابعا استراتيجيا.

من أجل تبديد التخوف لدى السيدات والسادة المستشارين حول خصوصية هذه المؤسسات كمرحلة تمهيدية، أوضحت السيدة الوزيرة أن هذه الخطوة تشكل قاطرة حقيقية وانطلاقة أساسية لاستفادة عشرات الآلاف من الأسر والعاملين المرتبطين بالقطاعات المنتجة، لا سيما ذات الصلة بالأنشطة الصناعية والتحويلية التي لها ارتباط وثيق بالموارد الطبيعية.

كما أكدت أيضا الحرص على صون الحقوق والحفاظ على مكتسبات الأطر والأجراء والعاملين بالمكتب، وكذا المتقاعدين أو المقبلين على التقاعد، من تاريخ تحويله إلى شركة، بناء على الضمانات المخولة لهم والتي تستند إلى التوجيهات الملكية.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

تجدد الإشارة إلى أنه عند عرض مواد مشروع القانون رقم 56.24 يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن إلى شركة مساهمة على التصويت، صادقت عليها اللجنة وعلى المشروع برمته بدون تعديل وبالإجماع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المقررة.

أفتح باب المناقشة.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في حدود 8 دقائق.

سلم.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة: 6 دقائق.

سلم.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية: 5 دقائق ونصف.

سلم كذلك.

الكلمة للفريق الحركي في حدود 4 دقائق و30 ثانية.

تفضلوا السيد الرئيس، السي السباعي.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة مشروع قانون رقم 56.24 يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن إلى شركة مساهمة، باعتباره خطوة تندرج ضمن إصلاح المؤسسات العمومية وتحديث آليات تديرها.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الحركي نعتبر أن هذا التحول يمكن أن يشكل فرصة لتعزيز نجاعة هذه المؤسسة الاستراتيجية وتحسين قدرتها واستقطاب الاستثمارات ومواكبة التحولات المتسارعة التي يعرفها قطاع الطاقة والمعادن، كما نؤكد على أهمية هذه الخطوة التشريعية والتنظيمية الهادفة إلى تحويل المكتب إلى شركة مساهمة، غير أن مواكبتنا الإيجابية لهذا الورش لا تمنعنا من التأكيد على مجموعة من النقاط الأساسية:

- أولا: ضرورة تعزيز الحكامة الجيدة والشفافية داخل الشركة الجديدة؛

- ثانيا: ضرورة الحفاظ على الدور الاستراتيجي للدولة وضممان السيادة على الموارد الطبيعية؛

- ثالثا: حماية حقوق ومكتسبات المستخدمين وضممان استقرارهم المهني؛

- رابعا: تقديم رؤية واضحة حول الانعكاسات المالية والاقتصادية

تغيير الشكل القانوني في حد ذاته لا يمكن أن يشكل هدفا، بل يجب أن يكون وسيلة تحقيق قيمة مضافة حقيقية على مستوى الأداء والشفافية.

وفي هذا السياق، نسجل بعض الملاحظات:

- إن تحويل المكتب إلى شركة مساهمة يطرح تساؤلات مشروعة حول النموذج الاقتصادي المستقبلي وطبيعة الأدوار التي ستضطلع بها هذه الشركة، خاصة في قطاع حيوي واستراتيجي كالهيدروكربونات والمعادن، لذلك نؤكد على ضرورة تقديم رؤية واضحة ومندمجة تضمن الحفاظ على الدور السيادي للدولة في هذا المجال.

- إن انتقالنا ضمن شركة يقتضي تعزيز آليات حكمة جيدة خلال تحديد دقيق لاختصاصات أجهزة التدبير، وذلك تفاديا لإعادة إنتاج نفس الاختلالات في قالب قانوني جديد.

- لا يمكن إنجاح هذا التحول دون إيلاء العناية اللازمة للموارد البشرية، وفي هذا الإطار نثير الانتباه إلى:

- ضرورة تقديم ضمانات صريحة بخصوص الوضعية الإدارية والقانونية للمستخدمين بعد التحول؛

- الحفاظ على الحقوق المكتسبة، بما في ذلك الأجور والتعويضات والتقاعد؛

- إرساء نظام أساسي جديد عادل ومحفز يواكب متطلبات المرحلة؛
- إشراك ممثلي الشغيلة في مختلف مراحل هذا التحول عبر حوار اجتماعي مسؤول.

إن تحويل المكتب إلى شركة مساهمة قد يطرح تحديا حقيقيا يتمثل في التوفيق بين متطلبات الربحية الاقتصادية والحفاظ على الطابع العمومي والخدماتي للمؤسسة، خاصة فيما يتعلق بتدبير الثروات الطبيعية.

نحذر من أن يتم هذا التحول بشكل متسرع أو دون مواكبة تشريعية أو تنظيمية كافية، مما قد يفتح المجال أمام ضبابية الاختصاصات، ارتباك في التدبير وحتى المساس بالتوازنات الاجتماعية داخل المؤسسة.

إننا نؤكد أن نجاح هذا الورش يظل رهينا بمدى احترام مقومات الحكامة الجيدة وضمان حقوق الموارد البشرية وتوفير رؤية استراتيجية واضحة المعالم.

لذلك، ندعو الحكومة لوضوح الأهداف والاختيارات الاستراتيجية، حماية الحقوق الاجتماعية والمهنية وجعل الموارد البشرية في صلب الإصلاح.

ختاما، نؤكد أن الإصلاح المؤسساتي الذي لا يضع الإنسان في قلب اهتماماته يبقى إصلاحا ناقص الأثر ومحدود النتائج.

لهذا التعاون.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن نجاح هذا المشروع رهين بمدى وضوح أهدافه ونجاعة تنزيهه وقدرته على التوفيق بين منطق المفاوضة ومتطلبات المصلحة العامة.

وفي الختام، نؤكد في الفريق الحركي على ضرورة الحرص على التنزيل الأمثل لهذا الانتقال الاستراتيجي، بما يضمن الحفاظ على المقومات الأساسية للسياسة المعدنية الوطنية.

شكرا.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، السي السببة.
تم تسليمه.

الكلمة للفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تم تسليمه.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تم التسليم.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

تم تسليمها.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

السي حسن نازهي، تفضلوا.

المستشار السيد لحسن نازهي:

السيد الرئيس،

أدخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية خلال هاذ الجلسة العامة من أجل مناقشة مشروع قانون رقم 56.24 القاضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن إلى شركة مساهمة، وذلك لتقديم بعض الملاحظات والتوضيحات بخصوص هذا الورش المؤسساتي الهام.

بداية، نسجل أن هذا المشروع يندرج ضمن توجه عام يروم تحديث حكمة المؤسسات العمومية وجعلها أكثر قدرة على مواكبة التحولات الاقتصادية واستقطاب الاستثمار وتحسين النجاعة التديبرية، غير أن

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي نازهي.

الكلمة للسيد خالد السطي في حدود دقيقة و30 ثانية.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 56.24، القاضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن إلى شركة مساهمة.

هي مناسبة أولا، نؤكد من خلالها مسألة السيادة الطاقية، باعتبارها ركيزة أساسية للاستقرار والتنمية، ولذلك لا بد من النهوض بالبنية التحتية الطاقية بمختلف جهات المملكة وتنمية وتثمين الموارد التي تزخر بها بلادنا.

أيضا، السيدة الوزيرة، سبق في المناقشة العامة تذاكرنا على قضية مصفاة "لاسمير"، نتمناو على أن تلقاوا لها الحل قبل ما تنتهي هاذ الولاية.

لا بد أن نثير في هذا السياق ارتفاع أثمانه المحروقات، يعني بنسب كبيرة جدا، صحيح كابتنة الحرب، ولكن لا بد للحكومة أنها تتحمل مسؤوليتها، خصوصا فيما يخص حينما تتراجع أثمانه المحروقات على المستوى الدولي، يجب كذلك أن ينعكس هذا وطنيا.

السيدة الوزيرة،

لا يخفى عنكم أن تحويل هذا المكتب إلى شركة مساهمة قد يمس بالوضع المهنية للعاملين بالمكتب، وهو ما يقتضي أعمال المقاربة التشاركية أساسا مع ممثلي المستخدمين، من أجل حل كل المشاكل العالقة.

كما نذكركم بوضعية جد مقلقة، وهي تهمة متقاعدتي المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن، والذين حرموا من حقهم في الانخراط في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (RCAR1) هاذ الناس هاذو، كما قلنا في اللجنة، السيدة الوزيرة، واعترفت السيدة المديرية العامة بالمشكل ديالهم، نتمناو على أنكم تلقاوا لهم الحل، حوالي 3000 ديال الأسر.

في الختام، السيد الرئيس، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب

سنصوت بالامتناع على مشروع القانون الذي أمامنا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

يمكن للسيدة الوزيرة أخذ الكلمة للرد على المداخلات، إذا رغبت في ذلك، طبقا للمادة 217 من النظام الداخلي.

إذن ننتقل للتصويت على مواد المشروع.

أعرض المادة الأولى: (كما وردت)

الموافقون=26؛

المعارضون=00؛

المتنعون=02.

المادة 2:

الموافقون=26؛

المعارضون=00؛

المتنعون=02.

المادة 3:

الموافقون=26؛

المعارضون=00؛

المتنعون=02.

المادة 4:

الموافقون=26؛

المعارضون=00؛

المتنعون=02.

المادة 5: (كما وردت)

الموافقون=26؛

المعارضون=00؛

المتنعون=02.

المادة 6:

الموافقون=26؛

المعارضون=00؛

المتنعون=02.

الممتنعون=02.

المادة 7:

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون رقم 56.24 يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن إلى شركة مساهمة.

الموافقون=26:

المعارضون=00:

الممتنعون=02.

شكرا للجميع.

المادة 8:

ورفعت الجلسة.

الموافقون=26:

المعارضون=00:

الممتنعون=02.

الملحق:المدخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة حول:

المادة 9:

1- مشروع قانون تنظيمي رقم 35.24 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون (كما وافق عليه مجلس النواب).

الموافقون=26:

المعارضون=00:

الممتنعون=02.

1) كلمة السيد عبد اللطيف وهي، وزير العدل:

المادة 10:

بسم الله الرحمن الرحيم

الموافقون=26:

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

المعارضون=00:

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم؛

الممتنعون=02.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

المادة 11:

يسعدني أن أحضر أمام مجلسكم الموقر، هذه الجلسة التشريعية العامة المخصصة للتصويت على مشروع قانون تنظيمي رقم 35.24 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون بعد ترتيب الأثار القانونية لقرار المحكمة الدستورية عدد 70.18 وتاريخ 06 مارس 2018، وذلك بعد أن وافقت عليه لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بهذا المجلس.

الموافقون=26:

المعارضون=00:

الممتنعون=02.

المادة 12:

يكتسي هذا المشروع أهمية خاصة في مسار استكمال البناء الدستوري والمؤسسي لبلادنا، باعتباره يتعلق بآلية أساسية أقرها دستور 2011 لضمان سمو الدستور وصيانة الحقوق والحريات الأساسية.

الموافقون=26:

المعارضون=00:

الممتنعون=02.

المادة 13:

لقد جاء التنصيب على آلية الدفع بعدم الدستورية في الفصل 133 من الدستور ليشكل تحولا نوعيا في علاقة المواطن بالقانون وليعزز مكانة القضاء كحامٍ للحقوق والحريات، وليفتح أمام المتقاضين بابا جديدا لمساءلة المقتضيات التشريعية التي قد تمس بحقوقهم المكفولة دستوريا.

الموافقون=26:

المعارضون=00:

الممتنعون=02.

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:

فهذه الآلية ليست مجرد مسطرة تقنية، بل هي رافعة لتعزيز ثقة المواطن في المنظومة القضائية، وتجسيد لمبادئ الشفافية والمساءلة وسيادة القانون.

الموافقون=26:

المعارضون=00:

- تعديل البند "ب" من المادة 2 المتعلق بأطراف الدعوى، وذلك بالتنصيص صراحة على أن النيابة العامة تعد طرفا في الدعوى العمومية، وفي القضايا المدنية التي تكون طرفا أصليا أو منضما إليها وفق القوانين الجاري بها العمل؛

- التنصيص على إمكانية إثارة الدفع بعدم دستورية القوانين أمام مختلف محاكم المملكة، مع تحديد أن إثارته أمام محكمة النقض ينحصر في الحالات التي ينعقد لها الاختصاص كمحكمة موضوع، فضلا عن إمكانية إثارته مباشرة أمام المحكمة الدستورية بمناسبة الطعون المتعلقة بانتخاب أعضاء البرلمان؛

- التنصيص على عدم إمكانية إثارة الدفع بعدم الدستورية لأول مرة في مرحلة الاستئناف، إلا في حالتين استثنائيتين وهما صدور حكم غيابي في المرحلة الابتدائية في حق مثير الدفع أو صدور مقرر قضائي في المرحلة الابتدائية بناء على نص تشريعي لم يثره الطرف الآخر، مما يستحيل معه تقديم الدفع بعدم دستورية هذا النص خلال تلك المرحلة؛

- تنظيم شروط تقديم مذكرة الدفع عبر التنصيص على أن تكون موقعة من قبل محام مقبول للترافع أمام محكمة النقض، وذلك ضمانا لجودة المذكرات القانونية المقدمة. كما تم التنصيص أيضا على ضرورة تضمينها للحق أو الحرية موضوع الخرق والانتهاك التي يضمنها الدستور.

- عبر تخويل محكمة النقض، انسجاما مع قرار المحكمة الدستورية، اختصاص التأكد فقط من وجود صلة بين المقتضى التشريعي محل الدفع وبين الحق أو الحرية اللذين يضمنهما الدستور والمدعى أنهما موضوع خرق أو انتهاك، وكذا اختصاص التأكد من أن المقتضى التشريعي موضوع الدفع لم يسبق للمحكمة الدستورية أن بنت في مطابقته للدستور؛

- تحصيل حقوق المتقاضين الذين صدرت في حقهم مقررات قضائية نهائية بناء على نصوص تشريعية غير دستورية، بإتاحة إمكانية تقديم دعوى جديدة عندما يصدر حكم نهائي تأسس على نص قضت المحكمة الدستورية لاحقا بعدم دستوريته وذلك ضمانا للإنصاف ورفع الضرر؛

- ترسيخ مبدأ الأمن القانوني عبر التنصيص الصريح على عدم إمكانية إثارة مسؤولية الدولة عن تطبيق نص تشريعي كان جاريا العمل به ثم صرحت المحكمة الدستورية بعدم مطابقته للدستور وتم نسخه في التاريخ الذي حددته، وذلك تفاديا لزعزعة استقرار المراكز القانونية والمعاملات؛

- ضمان خصوصية المسطرة باعتماد مبدأ عدم علنية الجلسات المتعلقة بقضايا الدفع بعدم دستورية القوانين مراعاة لطبيعة القضايا التي تتعلق بمدى مطابقة النصوص لأحكام الدستور؛

كما يندرج هذا المشروع ضمن التوجه الاستراتيجي لوزارة العدل الهادف إلى تحديث وتأهيل المنظومة القانونية، وجعلها أكثر انسجاما مع الأوراش الكبرى التي أطلقتها بلادنا على المستويات السياسية والمؤسسية والتنموية.

ومن هذا المنطلق، فإن إعداد هذا المشروع يأتي انسجاما مع رؤية شمولية تعمل على ترسيخ دولة القانون والمؤسسات، وتقوية ضمانات التقاضي العادل، وتدعيم الحقوق والحريات في ظل نظام قضائي دستوري متقدم.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

إن المسار التشريعي لهذا النص عرف محطة مهمة سنة 2018، حين صادقت المؤسسة التشريعية بغرفتها على مشروع قانون تنظيمي سابق، وتمت إحالته على المحكمة الدستورية للبت في مطابقته للدستور.

وقد أصدرت المحكمة قرارها رقم 70/18 بتاريخ 6 مارس 2018، الذي قضت فيه بمطابقة الجزء الأكبر من المقتضيات للدستور، وصرحت بعدم مطابقة بعض المقتضيات الأخرى، خاصة المرتبطة بمسطرة التصفية، وهو ما استلزم إعادة النظر في النص لضمان اتساقه مع أحكام الدستور.

واستجابة لتوجهات المحكمة الدستورية وحرصا على الامتثال الكامل لأحكام الدستور، بادرت وزارة العدل بالتنسيق والتشاور مع الأمانة العامة للحكومة والقطاعات المعنية، إلى إعداد مشروع جديد يأخذ بعين الاعتبار ملاحظات المحكمة الدستورية ويعالج الإشكالات التي أثارها قرارها.

وقد توج هذا العمل التشاركي بمصادقة المجلس الوزاري على المشروع في جلسته المنعقدة يوم الأحد 19 أكتوبر 2025 بالقصر الملكي العامر بالرباط، ليحال بعد ذلك على لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب بتاريخ 27 من أكتوبر 2025.

وخلال جلسة 19 نونبر 2025 تم تقديم المشروع، تم مناقشته تفصيليا بتاريخ 24 دجنبر 2025 حيث حظي بتفاعل إيجابي من قبل السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين مع جميع مواد ومقتضياته، مما أفضى إلى المصادقة على المشروع بالأغلبية وإحالته إلى الجلسة العامة بالمجلس ذاته، والتي صادقت عليه بالأغلبية بتاريخ 13 يناير 2026.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

إن المشروع الذي نعرضه اليوم بين أيديكم يقوم على مجموعة من المبادئ والمرتكزات التشريعية التي تسعى إلى إحداث توازن دقيق بين مقتضيات حماية الحقوق والحريات من جهة ومستلزمات حسن سير العدالة واستقرار المراكز القانونية من جهة أخرى.

وتتمثل أبرز مضامينه فيما يلي:

تصدر لاستكمال الالتزامات الدستورية في مجال القوانين التنظيمية، لقد تأخر تفعيل هذا القانون التنظيمي لسنوات بعد دستور 2011 وهو ما أخر استعمال دفع عدم الدستورية المساطر القضائية، ودفع الحكومة للتعجيل بهذا الورش التشريعي لضمان حقوق المتقاضين في تفعيل حماية القضاء الدستوري للحقوق الأساسية المضمونة بالدستور.

يتفق الجميع على أن تفعيل هذا القانون التنظيمي من شأنه تعزيز بناء دولة القانون والمؤسسات بالمغرب، والمساهمة في تطهير المنظومة القانونية المغربية التي تعود بعض نصوصها إلى أزيد من قرن من الزمن، فهذا القانون يتيح المراقبة البعدية الدستورية العديد من التشريعات التي تم سنها في إطار المساطر التشريعية لمرحلة ما قبل دستور 2011، وكذلك تلك التي تم تشريعها في ظل هذا الدستور دون عرضها على المراقبة الدستورية القبلية، فهذه الآلية وسيلة فعالة وضمانة إضافية لتجاوز الإشكالات المرتبطة بعدم دستورية مجموعة من المقتضيات القانونية التي ساهمت في ضياع حقوق المتقاضين دون التمكن من آلية لرفع الضرر الناتج عن تطبيق تلك المقتضيات خاصة وأن الترسانة القانونية المغربية تتميز بوجود نصوص تشريعية ترجع إلى فترة الحماية أو فترة ما بعد الاستقلال، حيث كان أساسها الدساتير المتعاقبة والقوانين المرتبطة بها والتي يتعين التحقق من مدى ملاءمة العديد من مقتضياتها مع الدستور الحالي الذي يعتبر دستورا متقدما خاصة بما كرسه من حقوق وحرريات.

ونحن نناقش اليوم هذا المشروع، لا بد أن نذكر بأن أهمية هذه الآلية التي تأخرت بلادنا كثيرا في إقرارها في النظام القانوني المغربي، مقارنة مع عدد من التجارب الدولية كالولايات المتحدة منذ سنة 1802، ألمانيا منذ سنة 1958، فرنسا منذ سنة 2008 بما يعرف (question prioritaire de constitutionnalité)، إسبانيا، البرتغال، مصر، وغيرها، تكمن أهميتها في تعزيز منظومة الحقوق والحريات ببلادنا وتقريب القضاء الدستوري من المواطن عبر ضمان حق التقاضي على هذا المستوى باعتباره من أهم مقتضيات حقوق الإنسان التي تمكن من حماية هذه الحقوق والدفاع عنها على نحو أفضل.

ومهما كانت المقتضيات التشريعية المتضمنة في هذا النص، نتمنى أن تحظى هذه المرة بتأشير المطابقة الدستورية، وتنتقل إلى حيز التطبيق لبدء مسار التجربة المغربية التي ستظهر بعد سنوات تراكما كليا يسمح بتطوير القواعد القانونية المؤطرة لهذه الآلية والإصلاح المتجدد لها.

كما نجد بالمناسبة التأكيد على أهمية التكامل بين المراقبة الاختيارية والمراقبة البعدية، من خلال تشجيع كافة الأطراف المعنية على استعمال حق الإحالة الاختيارية للنصوص القانونية العادية على المراقبة الدستورية لما في ذلك من حكمة تشريعية وقضائية.

- تحديد أجل أربعة وعشرين شهرا لدخول القانون التنظيمي حيز التنفيذ من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وهي مدة ضرورية لإتاحة الوقت الكافي لهيئة الأطر المؤسسية والإجرائية اللازمة لتنزيل نافع وفعال لهذا الورش الدستوري الكبير.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

لقد حظي مشروع هذا القانون بتفاعل إيجابي من طرف السيدات والسادة أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلسكم الموقر، مع جميع مواده ومقتضياته وقدمت بشأنه الفرق النيابية 124 تعديلا، والتي تم التفاعل إيجابا مع عدد منها من قبل الحكومة، مما أفضى إلى المصادقة على المشروع بالأغلبية وإحالته على جلستكم العامة وهي فرصة لنهئ أنفسنا جميعا على هذا التمرين الديمقراطي الذي أصبح جزءا من عمل هذه المؤسسة الدستورية وسمة تميز السلطة التشريعية ببلادنا.

وبهذه المناسبة أتقدم بالشكر الجزيل للسيدات والسادة رئيس وأعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بهذا المجلس الموقر، أغلبية ومعارضة على تفاعلهم الإيجابي مع هذا المشروع.

كما أتوجه بالشكر إلى السيد رئيس المجلس والسيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم ببرمجة هذه الجلسة التشريعية العامة للتصويت على هذا المشروع، حرصا منهم على مواصلة استكمال ورش إصلاح منظومة العدالة ببلادنا، وأسأل الله عز وجل، أن يوفقنا جميعا لبلوغ هذا الإصلاح المنشود وذلك تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله الراعي الأمين لمسار إصلاح منظومة العدالة، والله ولي التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(2) مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتدخل نيابة عن فرق ومجموعة الأغلبية بمجلس المستشارين في مناقشة مشروع قانون تنظيمي يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، بعد استنفاد المسطرة التشريعية المتعلقة بالمشروع السابق المرقم ب 86.15 والذي انتهى مساره التشريعي بصدور قرار المحكمة الدستورية رقم 252.23 الذي قضى بأن الإجراءات المتبعة لإقرار القانون التنظيمي رقم 86.15 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، غير مطابقة للدستور، بتعليل يتعلق بشكليات التداول في المجلس الوزاري.

ونسجل في بداية هذه المداخلة الأهمية القصوى التي يحظى بها مشروع القانون التنظيمي، والذي يعتبر آخر القوانين التنظيمية التي لم

التشريعية المقصودة به في مذكرة الدفع، كما سمحت بتعميق النقاش في مسألة التصفية على مستوى محكمة النقض، وتخويل الأطراف حق تقديم دعوى جديدة عند صدور مقرر قضائي نهائي استند إلى مقتضى تشريعي صرحت المحكمة الدستورية بعدم دستوريته وأدوار المحامي في المسطرة، وتنظيم مسطرة البت في الدفع المثار أمام هذه المحكمة، وتبيان حالات سرية الجلسات أمام المحكمة الدستورية بمناسبة نظرها في الدفع بعدم دستورية قانون.

والأكيد أن تفعيل هذا القانون التنظيمي سيساهم في تحسين مؤشرات دولة الحقوق والانسجام التشريعي بين المنظومة القانونية والدستور، وهو ما يقتضي بذل الجهد لتجويد النص من خلال المناقشة والتعديلات وتوفير الإمكانيات الضرورية لتعزيز قدرة المحكمة الدستورية على ممارسة هذه الوظيفة دون تأثير على باقي وظائفها، وخاصة في سياق ضغط المنازعات الانتخابية المرتقب خلال السنتين القادمتين.

ونختم هذه المداخلة بتقدير جهود كل المشاركين في هذا الجهد التشريعي، ونخص بالذكر السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل ومسؤولي الوزارة والتعاون المثمر مع البرلمان لتجويد النص ونحيي كذلك كافة السادة والسيدات المستشارين في هذا الورش الدستوري الحقوقي.

ونؤكد على تصويتنا الإيجابي على هذا المشروع مع دعوتنا لتعبئة كل الطاقات لتسريع إخراج هذا القانون بما يخدم فعالية الحقوق والحريات المكفولة دستوريا للمواطنين والمواطنات وباقي المتقاضين.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(3) مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة هذا المشروع الحقوقي الهام جدا، إذ أن الدفع بعدم الدستورية، كما تعلمون، تم إقراره في دستور بلادنا لسنة 2011 في الفصلين 133 و134، كآلية رقابية تتيح للمتقاضين أثناء نزاع ما، بإثارة الدفع بأن القانون المطبق يمس حقوقهم وحرياتهم الدستورية.

وهي مناسبة، للإشادة بهذه الآلية التي تضمن تفعيل مبدأ سمو الدستور وتمكين المتقاضين من الطعن والاعتراض على تطبيق القوانين المخالفة للدستور. لذلك فهذه الآلية الدستورية تكتسي أهمية كبيرة في النسق الدستوري والحقوقي في بلادنا.

فإذا كانت أحكام الفصل 6 من الدستور المغربي تنص على أن

ونعتبر في هذا الموقف أن شروط نجاح بلادنا في تفعيل هذه الآلية الدستورية تكمن في جزء كبير منها في التفعيل الواسع لهذه الآلية المتعلقة بإحالة النصوص القانونية التي صادق عليها البرلمان للمحكمة الدستورية لمراقبة ملاءمتها الدستورية، وخاصة القوانين التي تتعلق بالمساطر القضائية وبالحقوق والحريات وبالمهن القضائية، وهي فرصة للحديث عن أدوار مختلف المهن القضائية التي نرجو بالمناسبة الحرص على حماية استقلالية هذه المهن وحصانها وتديريها الذاتي باعتبار هذه المهن وخاصة مهنة المحاماة رسالة قبل أن تكون مجرد وظيفة، فرسالة الدفاع هي من مقومات العدالة ونذكر في هذا السياق أن تجارب أخرى تضع المحاماة ضمن مكونات المجالس العليا للسلطة القضائية للتعبير عن التوازن بين طرفي الدعوى والدفاع عن المصلحة العامة ومصلحة الأطراف المدنية.

ونعتقد أن المحك الحقيقي في التأطير القانوني لهذه الآلية والتنزيل السليم لها يرتبط بالقدرة على تيسير ممارسة الحق في الدفع بعدم دستورية قانون بما يمكن من حماية وصيانة الحقوق والحريات الأساسية المكرسة دستوريا من خلال تقليص الشروط المطلوب استيفاؤها لقبول الدفع وتيسير الإجراءات المسطرية المتبعة؛ كما يرتبط بالقدرة على الالتزام بتحقيق النجاعة القضائية من خلال تقليص المدد التي يستغرقها البت في القضايا نظرا للضغط الذي تعرفه محاكم المملكة على مستوى مختلف درجاتها، والانتباه الى مخاطر إغراق المحاكم بقضايا فرعية والتعسف في استعمال حق الدفع بعدم الدستورية لإطالة أمد النزاعات.

ونأمل أن يحاط مشروع القانون بالضمانات اللازمة للتنزيل السليم ليساهم في تحقيق الغايات التي أقر من أجلها والتمثلة أساسا في تعزيز الحقوق والحريات على مستوى الترسنة القانونية الوطنية. وذلك من خلال توفير الشروط المطلوبة لذلك، أهمها التعريف بهذه الآلية الجديدة للرقابة الدستورية وتحسيس وتوعية المواطنين بأهميتها وتعبئة الجسم القضائي، قضاة ومحامين، للانخراط في استثمارها على أكمل وجه، كما نستحضر في هذا السياق ضرورة التحضير المادي الذي تحتاجه المحكمة الدستورية لممارسة هذا الاختصاص، وضرورة تعزيزها بالموارد البشرية الكافية والتجهيزات الضرورية بما فيها فضاءات ملائمة للاشتغال.

السيد الرئيس؛

لقد مر هذا التشريع من مسار معقد دام لسنوات، وسبق للمحكمة الدستورية أن نظرت في مضامين الصيغة الأولى للمشروع حيث كشفت عن رؤيتها الدستورية لبعض المقتضيات المتضمنة فيه، والتي سعى المشروع للاستفادة منها في هذه الصيغة الجديدة، والتي أتاحت لنا مناقشتها التفصيلية في اللجنة تعميق النقاش بخصوص المستجدات الأساسية المتضمنة فيه من قبيل تخويل النيابة العامة صفة طرف في دعوى الدفع بعدم الدستورية وضرورة تدقيق مناط الدفع والمقتضيات

والبشرية لذلك، ليكون أداة فعالة لترسيخ مبدأ سيادة الدستور وحماية الحقوق والحريات بالمغرب.

ذلك، نؤكد في فريق الأصالة والمعاصرة أن مضامين هذا المشروع مهمة جدا، وتكرس مبدأ الأمن القانوني، وهو ما يجعلنا نسجل اعتزازنا الكبير بالقيمة الحقوقية المضافة لهذا المشروع، مما يدفعنا للتعامل معه بإيجابية كبرى.

وفقكم الله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(4) مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة مشروع قانون تنظيمي رقم 35.24 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون.

إن النص الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، يندرج أساسا في إطار تفعيل المقتضيات الدستورية التي تؤسس لبناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، كما أن هذا النص يكتسي أهمية قصوى باعتباره جزءا أساسيا في الكتلة الدستورية، وعنصرا فعالا لاستكمال المتن الدستوري إحالة وتشريعا.

السيد الرئيس المحترم؛

الملاحظ هو أنه بعد مرور أكثر من عشر سنوات على دخول الوثيقة الدستورية لسنة 2011 حيز التنفيذ، لازالت بعض مضامينها لم تجد طريقها إلى حيز الوجود.

في هذا الصدد، يعد تفعيل الفصل 133 من الدستور والمتعلق بالدفع بعدم دستورية قانون مدخلا أساسيا ومحددا حاسما في تعزيز دولة الحق والقانون الضامنة لتمتع الأفراد بكامل الحقوق والحريات المضمونة لهم دستوريا، وذلك لما يتيح من إمكانية للدفع بعدم دستورية المقتضيات التشريعية التي تخرق أو تنتهك هذه الحقوق والحريات.

السيد الرئيس المحترم؛

بعد استقراء المراحل التي قطعها هذا النص التنظيمي والمتسمة بتعدد الحالات على المحكمة الدستورية وما ترتب عنها من قرارات بعدم الدستورية، نلاحظ أنه قد أعاد النقاش إلى مجموعة من التفاصيل التي كان فيها القاضي الدستوري حاسما بعد أن قرر عدم دستورية مجموعة من المواد التي رأى أنها تخالف الدستور إن على مستوى المضمون أو الشكل، وبالتالي كان من اللازم أخذ ملاحظات وتوجهات القاضي الدستوري بعين الاعتبار.

القانون أسى تعبير عن إرادة الأمة، وأن الجميع متساوون أمامه وملزمون به، ولكن من خلال الحرص على مطابقته للدستور وألا يكون مشوبا بعيب عدم الدستورية، لذلك جاءت المراقبة الدستورية القبلية، كأهم اختصاص تمارسه المحكمة الدستورية فيما يتعلق بالتأكد من مطابقة النصوص التشريعية للدستور، وذلك من خلال تأطير القضاء الدستوري للوظيفة التشريعية للبرلمان.

السيد الرئيس المحترم؛

إننا نعيش اليوم من خلال دراسة مشروع القانون التنظيمي 35.24 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون مرحلة حقوقية فاصلة، بعد مسار تشريعي طويل لهذا المشروع منذ سنة 2018، من خلال تعدد الحالات على المحكمة الدستورية، وتصريحها بعدم مطابقة مقتضياته للدستور.

لذلك نحن اليوم أمام مرحلة عمل من خلالها على ما يلي:

أولا: استكمال تنزيل آخر القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الدستور المغربي، لا سيما الفصل 133 الذي منح المحكمة الدستورية اختصاص النظر في كل دفع متعلق بعدم دستورية قانون، أثير أثناء النظر في قضية؛

ثانيا: ترسيخ سيادة القانون بجعل القضاء الدستوري ضامنا وحاميا للحقوق والحريات بهدف ضمان سمو الدستور وتعزيز سيادة القانون؛

ثالثا: تعزيز ثقة المواطن في القضاء من خلال تمكينه من المراقبة البعدية للقوانين، وفتح الباب أمامه للطعن في قانون يطبق عليه إذا كان ينتهك حقوقه وحريته الدستورية، فالدفع بعدم الدستورية، تحول المواطن من مجرد متلقي للتشريعات والقوانين، إلى فاعل من خلال رقابته عليها.

السيد الرئيس المحترم؛

إن أهمية هذا المشروع تكمن في كونه يمنح آلية المراقبة البعدية للمواطنين من خلال الدفع بعدم الدستورية، الأمر الذي يمكن المتقاضي من حق إثارة دفعه أمام المحكمة بأن القانون الذي سيطبق في حقه يمس بالحقوق والحريات الدستورية؛ وفي هذا انتصار للحق الدستوري، وتجسيد لدولة الحق والقانون التي تضمن خضوع التشريع لأحكام الدستور الذي يعلو على القوانين العادية، مما يساهم حتما في حماية الحقوق وتحسين التشريع، وتعزيز الشفافية.

السيد الوزير المحترم؛

إننا نستشعر معكم أهمية ومكانة هذا المشروع في النسق الدستوري، والذي جاء كضرورة دستورية، من خلال تحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية القوانين المراد تطبيقها في الدعاوى القضائية، والتي حصنتموها بضرورة توفر الشروط المؤسسية

السيد الرئيس المحترم؛

إن نص المشروع القانون التنظيمي الذي نحن بصدد دراسته، يشكل فرصة سانحة لتعميق النقاش حوله على اعتبار أنه جاء استجابة لقرار المحكمة الدستورية، كما سبق وأشرنا النص يجد مرجعيته في الفصل 133 من دستور 2011، إلا أن تنزيل هذا المقتضى الدستوري أثار في صيغته الأولى ولإزال حتى اللحظة، جملة من التساؤلات والإشكاليات، تتمثل أساسا في كيفية التوفيق بين الغاية من إحداث آلية الدفع بعدم الدستورية والمتمثلة في صيانة الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور للجميع، وبين ضرورة الحفاظ على نظام قضائي فعال قادر على الحد من تعسف بعض المتقاضين في استعمال الحق، وقادر أيضا على ضمان صدور الأحكام في أجل معقول، وهو مبدأ مقرر بدوره في الدستور.

ومن أبرز الإشكاليات التي أثرت أيضا في هذا الصدد، تلك المرتبطة بنظام تصفية الطلبات، الذي جعله النص من اختصاص محاكم الموضوع ومحكمة النقض، عن طريق توفير شرط الصلة (المادة 9) وهو توجه مقبول قد يسهم في التخفيف من عدد الطلبات الكيدية المحالة على المحكمة الدستورية، بيد أن هناك بعض التحفظ من إمكانية تحول هذا النظام إلى ممارسة رقابية قبلية لدستورية القوانين، بدل المحكمة الدستورية صاحبة الاختصاص الأصيل حسب الفصل 133 من الدستور.

إلا أن السؤال الذي يطرح في هذا السياق حول مدى جاهزية المنظومة القضائية والمؤسسية لتنزيل آلية الدفع بعدم الدستورية على اعتبار أنها آلية جديدة في القضاء الدستوري في ظل غياب دراسة للأثر التوقعي لتنفيذ هذا النص، كما أن تنفيذ هذه الآلية يتطلب توفير الإمكانيات اللوجستية والموارد البشرية الكافية للمحاكم وللمحكمة الدستورية على اعتبار أن البت في طلبات الدفوع سيتم في أجل محدد، مما يستلزم التفكير في الاستعانة بخبراء من القانون الدستوري أو الإداري، مع تبسيط المساطر الإدارية لكي يتمكن المواطن العادي من ممارسة هذا الحق الدستوري في ظل رقمنة الإجراءات والمساطر التي أضحت معتمدة على مستوى كل مراحل التقاضي لكل هذه الاعتبارات فإن الجميع مدعو اليوم للمساهمة في تحسين النص، وضبط مساطره، وإغلاق كل الثغرات التي قد تؤدي مستقبلاً إلى الطعن فيه، لتفادي إعادة المسار إلى نقطة البداية، ولكي يتمكن المواطنون - أخيراً - من حقهم الدستوري الطبيعي في حماية حقوقهم أمام المحكمة الدستورية.

لإنجاح هذه التجربة التي نتمناها عالياً ونعتز بها، نؤكد على ضرورة تطويرها والارتقاء بها كأداة مؤسسية لتكريس منظومة الحقوق والحريات، ثقافة وممارسة وسلوكاً، في الحياة العامة، عن طريق الحرص على القيام بجملة من الإجراءات:

1. العمل على تقليص الشروط الشكلية لجعل آلية الدفع أكثر

استجابة لحق الولوج إلى العدالة؛

2. وضع تعريف دقيق لمعيار الجدية لتفادي التأويلات المتباينة؛

3. تعزيز مبدأ الشفافية عبر نشر جميع قرارات التصفية والقبول والرفض؛

4. تقييم دوري لتطبيق القانون بعد دخوله حيز التنفيذ؛

5. إطلاق حملة وطنية للتوعية بحق الدفع بعدم الدستورية لفائدة المواطنين.

السيد الرئيس المحترم؛

إن مشروع القانون التنظيمي بالصيغة التي نحن بصدد مناقشتها اليوم وبعد دراستها دراسة مستفيضة نستشف أنه قد استجاب بشكل كبير لمتطلبات المرحلة.

إلا أن الأهم في هذه المرحلة الراهنة والدقيقة هو التسريع في تنزيل الفصل 133 من الدستور، وذلك صيانة للحقوق والحريات المضمونة دستوريا وحمايتها من انتهاك أو خرق من قبل المقتضيات التشريعية.

فإذا كان الدفع بعدم دستورية قانون يعد شكلاً من أشكال الرقابة البعدية التي تهدف إلى تنقية المنظومة القانونية الوطنية من المقتضيات غير الدستورية، سواء تعلق الأمر بالمقتضيات التشريعية التي أفلتت من الرقابة القبلية أو تلك التي أثبتت الممارسة العملية مخالفتها لقواعد الدستور بسبب تغير الظروف، فإنه وجب على كل الفاعلين السياسيين والحقوقيين إيلاء هذا الأمر أهمية خاصة، وذلك عبر تضافر كل الجهود لإخراج مشروع القانون التنظيمي رقم 35.24 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون إلى حيز التطبيق، على اعتبار أن المشرع الدستوري ينشد من وراء إرساء آلية الرقابة الدستورية اللاحقة تحقيق ثلاثة أهداف:

- إعطاء المواطن حقاً جديداً يمكنه من الدفاع مباشرة عن حقوقه وحرياته التي يكفلها له الدستور، وذلك بإثارة عدم تطابق مقتضى تشريعي للقواعد الدستورية وبالتالي خلق علاقة مباشرة بين المواطن وتحكيم الدستور؛

- تطهير النظام القانوني من المقتضيات المخالفة للدستور؛

- ضمان سمو الدستور في هرم المعايير القانونية الداخلية، احتراماً للاجتهاد القضائي للمحكمة الدستورية.

السيد الرئيس المحترم؛

في الختام، نسجل أننا في الفريق الاستقلالي مع هذا مشروع القانون التنظيمي، لارتباطه بحقوق المواطنين ولكونه يشكل ثورة على مستوى الكتلة الدستورية المتعلقة بالحقوق والحريات، فبفضل إقرار هذه الآلية، استطاع المغرب اللحاق بعدد من الدول الديمقراطية التي تعمل بهذا النظام، بغية تحقيق الأمن القانوني والحفاظ على فعالية النظام

هذا المشروع دليل واضح على البطء الذي قد يطال مسطرة التشريع أحيانا، ونعتقد أن عملية مراجعة مضامين هذا المشروع وملاءمته مع قرارات المحكمة الدستورية أمر استغرق وقتا طويلا.

- نؤكد على أهمية ما تضمنته قرارات المحكمة الدستورية، سواء من الناحية الفقهية أو من الناحية القانونية، بشأن مشروع القانون المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، وما راكمته هذه المحكمة من مسار دستوري حول هذا المشروع الغني بمجموعة من القرارات، وذلك باعتبار أن إعادة ترقيمه لا يمثل قطيعة مع مشروع القانون السابق.

- نؤكد على أهمية المقترحات التي يتضمنها هذا المشروع، وندعو إلى الإسراع في أعمال مقتضياته، فلقد أن الأوان لإصدار وتفعيل مثل هذه القوانين التي نص عليها الدستور منذ 2011.

- لا شك أن الصيغة التي يعتمدها المشروع ستحول دون الشطط في إثارة الدفع بعدم الدستورية من قبل الأطراف والرفع من عدد الدفوعات، وستحول دون استغلال مقتضياته بسوء نية لتعطيل سير العدالة أو الحيلولة دون تمتع المواطنين والمواطنات بحقوقهم الدستورية.

- لنا كامل الثقة في أن المحكمة الدستورية ستنهض على الوجه الأكمل بالأدوار الجديدة التي منحها إياها هذا المشروع، لما عهدناه فيها من حرفية، وجاهزية، ودفاع دائم عن سمو الدستور.

- وأخيرا، ندعو إلى القيام بحملة تواصلية مع مختلف شرائح المجتمع بعد إصدار هذا القانون، باعتباره نصا محوريا يمكن الأفراد من ولوج العدالة الدستورية، وذلك من أجل تعريفهم بمختلف مضامينه، وأيضا لضمان حسن تنزيله.

(6) مداخلة الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية:

السيد الرئيس المحترم:

السيدات والسادة الوزراء المحترمين؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني، السيد الرئيس المحترم، أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية في مناقشة مشروع القانون التنظيمي رقم 35.24 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، الذي يشكل إحدى أهم الآليات الدستورية التي جاء بها دستور 2011، والمتمثلة في تمكين المواطنين والمواطنات، لأول مرة، من اللجوء إلى العدالة الدستورية بشكل غير مباشر، وذلك من خلال إثارة الدفع بعدم دستورية قانون يمس الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور المغربي.

ومن هذا المنطلق، فإن الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية،

القضائي، وفي هذا الاتجاه نؤكد على ضرورة القيام بحملة تحسيسية بمختلف وسائل الإعلام السمعي البصري وجميع وسائل التواصل الاجتماعي قبل دخول هذا النص التشريعي حيز التنفيذ، حتى يتسنى للمواطن المغربي استيعاب مضامين هذا النص الحقوقي بامتياز ولكي يكون تجربة مغربية نموذجية يحتذى بها.

(5) مداخلة المستشارة السيدة سليمة زيداني باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

السيد الرئيس؛

السادة الوزراء؛

السيد الوزير؛

السيدات والسادة المستشارين؛

يشرفني أن أتناول الكلمة في هذه الجلسة لمناقشة مشروع القانون التنظيمي رقم 35.24 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، المدرج في إطار تنزيل أحكام دستور 2011 الذي كرس توسيع طرق اللجوء إلى القضاء الدستوري لما له من آثار إيجابية على حماية حقوق المواطنين والمواطنات والنهوض بها.

فما لا شك فيه أن بلدنا ماضية بثبات نحو ارساء دولة الحق والقانون التي ما فتئ يدعولها جلاله الملك نصره الله في كل المناسبات، خاصة بعد إقرار دستور 2011، الذي نص على مجموعة من المبادئ الأساسية الهادفة إلى احترام حقوق وحريات المواطنين والتي نجد على رأسها مبدأ الشرعية الذي يفرض احترام القوانين الأدنى للأسمى.

وفي هذا الإطار يأتي مشروع القانون التنظيمي رقم 35.24 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، والذي يعرف الجميع أنه شهد مسارا طويلا عبر المرور من عدة محطات أساسية كان أولها سنة 2015، وهو الأمر الذي يستدعي منا تسريع إخراجة إلى الوجود، باعتباره أولا يندرج في إطار تنزيل أحكام دستور المملكة التي مرت على صدوره أزيد من 14 سنة، وثانيا لاعتباره جزء لا يتجزأ من ورش الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة التي تهدف إلى تحقيق العدل والإنصاف وصيانة الحقوق والحريات المكفولة دستوريا.

وباعتبار أن هذا النص يُعد نصا محوريا يمكن الأفراد من ولوج العدالة الدستورية، ويضع بلادنا ضمن الدول التي فعلت هذا الحق الدستوري، وباعتبار أن هذا المشروع يمثل آخر قانون تنظيمي ضمن رزمة القوانين التنظيمية غير المشرعة، يهمننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب الوقوف على مجموعة من الملاحظات، من بينها:

- أن لحظة المناقشة والتصويت على أي مشروع قانون تنظيمي، حتى ولو كانت في إطار ترتيب الآثار، يتعين أن تكون مناسبة للتفكير في حصيلتنا الجماعية في تنزيل مضامين الدستور وفي أعمال مقتضياته وفي الحرص على سموه.

السيد الرئيس المحترم:

إن من بين الإشكاليات الأساسية أيضاً، أن المشروع يمنح لمحكمة النقض صلاحيات واسعة في تصفية الدفوع قبل وصولها إلى المحكمة الدستورية، وهو ما قد يؤدي عملياً إلى خلق نوع من الرقابة المسبقة على مدى جدية الدفع، رغم أن المحكمة الدستورية سبق أن أكدت في قرارها رقم 70/18 أن شروط التحقق يجب ألا تتحول إلى تقييم أولي لدستورية النص، لهذا تقدمنا بتعديل واضح يروم حصر دور محكمة النقض في التحقق من الجوانب الشكلية والارتباط المباشر بالنزاع، دون التوسع في تقييم جوهر الدفع الدستوري، لأن ذلك اختصاص أصيل للمحكمة الدستورية وحدها، كما دعونا إلى تقليص بعض الأجال الإجرائية المرتبطة بالإحالة، تفادياً لإطالة أمد التقاضي، وضماناً للنجاعة القضائية.

السيد الرئيس المحترم:

كذلك أترنا مسألة بالغة الأهمية مرتبطة بتوقيف الدعوى الأصلية بشكل كامل بمجرد إثارة الدفع بعدم الدستورية، ونرى أن هذا المقتضى قد يمس بحقوق المتقاضين في البت داخل أجل معقول، لذلك اقترحنا أن تستمر المحكمة في إجراءات البحث والتحقيق وتجهيز الملف، مع تعليق الحكم فقط إلى حين صدور القرار النهائي بشأن الدفع، وطالبنا بضمان حقوق الدفاع من خلال إشعار جميع الأطراف ودفاعهم بمختلف مراحل الإحالة والقرارات المتخذة.

السيد الرئيس المحترم:

إن فلسفة تعديلات الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية واضحة نريد قانوناً تنظيمياً يوسع الولوج إلى العدالة الدستورية بشكل سلس ودون تعقيد، نريد آلية تحمي الحقوق والحريات، لا مسطرة بيروقراطية تجعل الوصول لهذا الحق بعيد المنال، كما نريد احتراماً كاملاً لروح دستور 2011، وليس قراءة ضيقة لمقتضياته.

وعليه، وبالرغم من تأكيد انخراطنا في تجويد نص المشروع، فإننا نسجل في الآن ذاته امتعاضنا من عدم تجاوب الحكومة مع التعديلات المقترحة من طرف الفريق داخل اللجنة لهذا فإننا في الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية نصوت بالرفض على هذا المشروع.

والسلام عليكم.

(7) مداخلة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم:

السيد الوزير المحترم:

السيدات والسادة المستشارون المحترمون:

باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، يشرفني أن

يعتبر أن الأمر لا يتعلق فقط بنص إجرائي تقني، وإنما بألية دستورية جوهرية يفترض أن تُفعل روح الفصل 133 من الدستور، وأن تُكرس مبدأ سمو الدستور، وأن تفتح المجال أمام حماية فعلية للحقوق والحريات، بدل تحويل هذا المسار إلى مسطرة معقدة ومقيدة قد تُفرض هذا الحق الدستوري من مضمونه.

السيد الرئيس المحترم:

أول ملاحظة أثارها فريقنا تتعلق بالصيغة الشكلية للمشروع ذاته، حيث تقدمنا بتعديل يهيم عنوان النص، من خلال التشبث بالإبقاء على الرقم الأصلي لمشروع القانون التنظيمي، وهو 86.15 بدل الرقم الجديد 35.24، اعتباراً لكون المشروع سبق أن أُودع بالبرلمان خلال الولاية التشريعية الأولى احتراماً لأحكام الفصل 86 من الدستور، بينما إعادة تقديمه برقم جديد سنة 2025 تطرح إشكالاتاً دستورية حقيقية مرتبطة بالأجال الدستورية المحددة لإخراج القوانين التنظيمية.

ثانياً، سجلنا أن المشروع في عدد من مواده اتجه نحو تضييق نطاق الحق في الدفع بعدم الدستورية، من خلال استعمال عبارات غير مطابقة تماماً لما ورد في الفصل 133 من الدستور، خصوصاً عندما استعمل عبارة "دعوى معروضة على المحكمة" بدل عبارة "أثناء النظر في قضية" الواردة دستورياً.

وهنا نؤكد أن المشرع التنظيمي ليس من حقه تضييق مجال ممارسة حق دستوري مضمون بنص صريح، لذلك طالبنا بالالتزام الحرفي بالمقتضى الدستوري.

وفي السياق نفسه، اقترح الفريق الاشتراكي-المعارضة توسيع مفهوم أطراف الدعوى، حتى يشمل مختلف الأطراف التي قد تتأثر بالمقتضى القانوني موضوع الدفع، سواء في المادة المدنية أو الجنائية، بما في ذلك الأطراف المتدخلة في الدعوى والمفوض الملكي للدفاع عن الحق والقانون، وكذا الفئات المرتبطة بقضايا الأحداث، حماية للمصلحة الفضلى وانسجاماً مع قانون المسطرة الجنائية.

السيد الرئيس المحترم:

لقد تقدم فريقنا بمجموعة من الملاحظات أهمها:

- رفض فرض قيود مبالغ فيها على المواطن في الولوج إلى هذه الألية الدستورية، فالمشروع اشترط أن تكون مذكرة الدفع موقعة حصرياً من طرف محام مقبول للترافع أمام محكمة النقض، وهو شرط اعتبرناه مجحفاً وغير مبرر، لأن الولوج إلى العدالة الدستورية يجب أن يكون أكثر انفتاحاً ودون تعقيد.

رفض فرض رسم قضائي إضافي على الدفع بعدم الدستورية، لأن ذلك سيجعل الحق الدستوري مرتبطاً بالقدرة المالية للمتقاضين، وهو أمر غير مقبول، خاصة وأن الدفع مرتبط أصلاً بدعوى قائمة وليس دعوى مستقلة.

لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

8) مداخلة المستشار السيد خالد السطحي والمستشارة السيدة لبنى علوي:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن اتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين في إطار هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 32.24 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون، وهو مشروع يندرج في صميم استكمال البناء المؤسساتي الذي أقره دستور 2011، خاصة مقتضيات الفصل 133 منه.

إن آلية الدفع بعدم الدستورية تشكل مكسباً دستورياً نوعياً، لأنها تنقل الرقابة على دستورية القوانين من رقابة مجردة، ومحصورة، إلى رقابة ملموسة تتيح للأفراد، عبر قضاياهم المعروضة أمام القضاء، الطعن في المقتضيات التشريعية التي قد تمس بحقوقهم وحررياتهم الدستورية. وفي هذا الإطار، تضطلع بدور محوري في تكريس سمو الدستور وضمأن احترامه.

غير أن نجاح هذه الآلية رهين بمدى بساطة ووضوح وفعالية المسطرة المعتمدة. لذلك، فقد أكدنا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين على عدد من الملاحظات الأساسية:

- أولاً، ضرورة الحرص على ألا تتحول شروط القبول إلى قيود شكلية مفرطة قد تفرغ الحق في الدفع بعدم الدستورية من مضمونه، وذلك عبر اعتماد معايير دقيقة وواضحة بخصوص جدية الدفع وارتباطه بالنزاع المعروض؛

- ثانياً، أهمية تحديد آجال معقولة للبت في مختلف مراحل المسطرة، سواء أمام محاكم الموضوع أو أمام محكمة النقض أو أمام المحكمة الدستورية، بما يضمن التوازن بين حماية الحقوق وعدم عرقلة سير العدالة؛

- ثالثاً، توضيح الآثار القانونية المترتبة عن قرار عدم الدستورية، خاصة من حيث سريانه الزمني، وحماية المراكز القانونية، بما يعزز الأمن القانوني والقضائي؛

- رابعاً، تمكين المتقاضين من ولوج فعلي وميسر لهذه الآلية، سواء عبر تبسيط المساطر أو تعزيز التكوين والتأطير للقضاة والمحامين في هذا المجال.

أتقدم بهذه المداخلة في إطار مناقشة مشروع القانون التنظيمي رقم 35.24 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون.

حضرات السيدات والسادة؛

إننا اليوم بصدد لحظة تشريعية وتاريخية بامتياز في مسار البناء الديمقراطي للمملكة. فهذا النص ليس مجرد إجراء تقني، بل هو تفعيل لأرقى ما جاءت به الوثيقة الدستورية لسنة 2011، وتحديد الفصل 133 منها، إنه تجسيد للإرادة الملكية السامية الرامية إلى ترسيخ دولة الحق والقانون، وجعل القضاء حامياً فعلياً للحرريات والأساس الذي ينبني عليه صرح العدالة الدستورية.

إن مشروع القانون التنظيمي رقم 35.24 يأتي ليمنح المواطن المغربي "مفتاحاً" دستورياً يمكنه من خلاله الدفاع عن حقوقه وحرياته أمام المحاكم، ليس فقط ضد تعسف الإدارة، بل في مواجهة أي مقتضى قانوني قد يمس بجوهر الحقوق التي يضمنها الدستور.

السيد الرئيس؛

لقد عكس هذا المشروع وعياً بضرورة إيجاد توازن دقيق بين حماية سمو الدستور وبين ضمان استقرار القوانين وسير العدالة. ونحن في المجموعة، نثمن المقاربة المعتمدة في هذا النص، خاصة ما يتعلق بتحديد دور محكمة النقض كجهة تصفية، لضمان جدية الدفوع وحماية المحكمة الدستورية من إغراقها بطعون كيدية أو غير مؤسسية، مما يحافظ على هيبة ومكانة القضاء الدستوري.

كما نسجل بإيجابية التنصيص على إلزامية النيابة بمحام مقبول لدى محكمة النقض، وهو مقتضى نعتبره صمام أمان لضمان جودة الدفوع وعمقها القانوني، مع استحضارنا لضرورة تيسير الولوج لهذا الحق لجميع فئات المواطنين.

حضرات السيدات والسادة؛

إننا نؤمن بأن نجاح هذه الآلية الجديدة رهين بجودة التنزيل. فالانتقال نحو الدفع بعدم الدستورية، يتطلب منا انخراطاً معرفياً واسعاً في فقه القضاء الدستوري.

إننا نعتبر هذا القانون مدخلاً لتحديث العقل الفقهي والقانوني ببلادنا، حيث ستصبح الحقوق والحرريات هي حجر الأساس في أي نزاع قضائي.

إن هذا النص، بأجاله المحددة ومساطر الدقيقة، سيساهم لا محالة في تنقية منظومتنا القانونية من أي شوائب تشريعية قد تتنافى مع روح الدستور، مما يعزز الثقة في القضاء وفي المؤسسات التشريعية.

السيد الرئيس؛

ختاماً، نوكد في مجموعتنا دعمنا لهذا المشروع المهم، معتبرين إياه لبنة أساسية في استكمال أركان دولة المؤسسات، وضمانة حقوقية كبرى تكفل للمواطن أن يكون حارساً لدستوره، تحت القيادة الرشيدة

ونستغل هذه المناسبة للإشادة بالمقاربة الناجعة والفعالة التي تنتهجها الحكومة في تدبير تداعيات الصراع القائم بالشرق الأوسط على سلسلة إنتاج وتسويق الغاز والبترو، وقد تمكنت بفضل التدابير الاستعجالية المتخذة من ضمان إمداد السوق الوطنية بحاجياتها من المحروقات باختلاف أنواعها دون أن يسجل، أي اضطراب في وفرة هذه المواد وذلك من خلال تنوع الشركاء والموردين.

وفي هذا الصدد لا بد أن نحكي كذلك الحكومة على الإجراءات والتدابير الأخرى ذات البعد الاجتماعي التي عجلت باتخاذها بهدف الحد من تأثير هذه الأزمة على المواطنين والمواطنات من قبيل:

- تعبئة الموارد المالية الضرورية لمواصلة دعم الغاز عبر صندوق المقاصة؛

- تخصيص دعم لفائدة مهنيي النقل لإبقاء أسعار المواد الأكثر استهلاكاً في حدود معقولة؛

ولنا الثقة الكاملة في قدرة الحكومة في ظل استمرار هذه الأزمة على إبداع حلول جريئة لحماية المواطن من التضخم ومن التهاب أسعار المواد الاستهلاكية وفي نفس الوقت تعزيز قدرات الفاعلين الاقتصاديين لضمان الإمدادات الضرورية للسوق الوطنية خاصة من الغاز والبترو. السيد الرئيس المحترم:

تتوفر بلادنا على مؤهلات وإمكانات معتبرة فيما يخص الثروات المعدنية والاحتياطيات من الهيدروكربونات والمحروقات الأخرى، وهو ما يجعل عدد من الشركات الدولية تقبل على الاستثمار في هذا القطاع، علماً بأن التكلفة المالية للقيام بعمليات التنقيب والاستغلال جد مرتفعة وبمخاطر عالية.

ونعتبر أن التوفر على شركة وطنية قادرة على القيام بهذه العمليات سيساهم في تحقيق السيادة الطاقية والحد من ارتهاج بلادنا الشركات الأجنبية.

السيد الرئيس المحترم:

جاء مشروع هذا القانون بالعديد من المستجدات التي تستحق التنويه منها:

- إعادة النظر في الشكل القانوني للمكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن وفي نموذجه التديري، بما يمكن من تعزيز تموقعه في الاقتصاد الوطني وعلى المستوى الترابي، وفي تحسين حكامته ودعم قدرته التنافسية لتستجيب للتحديات المتنامية في هذا المجال، وذلك عبر تحويله إلى شركة مساهمة وتنوع مصادر تمويل محفظة مشاريعه وفتح رأسماله وتعزيز مهامه لتشمل:

- القيام بجميع الدراسات وأشغال البحث والاستكشاف الرامية إلى اكتشاف وتقييم حقول الهيدروكربونات والهيدروجين الطبيعي وأي محروقات أخرى؛

السيد الوزير المحترم،

إن مشروع القانون التنظيمي رقم 35.24 لا يتعلق فقط بإجراء مسطري، بل يؤسس لمرحلة جديدة في ترسيخ دولة القانون والمؤسسات، ويجعل من القضاء قضاءً فعلياً لحماية الحقوق والحريات كما يضمنها الدستور.

ومن ثم فإن مسؤوليتنا الجماعية تقتضي تجويد نصه بما يحقق التوازن بين فعالية الرقابة الدستورية واستقرار المعاملات القانونية.

وبالتالي، لقد كان بث المحكمة الدستورية بعدم دستورية هذا القانون بسبب عيب مسطري يقتضي تسريع مسطرة إحالته على البرلمان والمصادقة عليه من خلال تصحيح المسطرة، غير أن الحكومة جاءت بمشروع قانون تنظيمي آخر من خلال مراجعته مراجعة كاملة، وذلك بإضافة مواد وتغيير مضمون مواد وحذف مواد أخرى.

إننا لا نقول هذا الكلام من باب مصادرة حق الحكومة في إدخال التعديلات التي تراها مناسبة على النصوص القانونية، ولكن لإثارة الانتباه إلى أن هذه المراجعة قد استغرقت وقتاً طويلاً، وهو ما تسبب في ضياع حقوق العديد من المتقاضين.

وفي الختام، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس المستشارين سنصوت بالامتناع على مشروع هذا القانون التنظيمي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

II- مشروع قانون رقم 56.24 بقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن إلى شركة مساهمة (كما صادق عليه مجلس النواب).

1) مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار:

السيد الرئيس المحترم:

السيدات والسادة الوزراء المحترمون:

السيدات والسادة المستشارون المحترمون:

أتشرف بتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 56.24 القاضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن إلى شركة مساهمة والذي يندرج في إطار الإصلاح العميق للقطاع العام الذي تعكف الحكومة على تنزيله، تنفيذاً للتوجهات الملكية السامية الداعية إلى الرفع من فعاليته الاقتصادية والاجتماعية عبر تعزيز قدرته التنافسية والرفع من الأداء العام لمساهمات الدولة.

ونعتبر في فريق التجمع الوطني للأحرار أن الإصلاح المرتبط بقطاع المحروقات لا بد أن يحظى باهتمام خاص نظراً لأهميته البالغة كمحرك للاقتصاد الوطني ولحساسية تأثره بتداعيات التوترات الجيوسياسية والنزاعات المسلحة.

دورها في إنجاح ورش الجهوية المتقدمة.

السيدة الرئيس المحترم:

نعبر في فريق التجمع الوطني للأحرار عن انخراطنا في المجهودات التي تبذلها الحكومة لإصلاح القطاع العمومي بصفة عامة، وللنهوض بقطاع المحروقات عبر تحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة. أملين أن يساهم ذلك في الارتقاء بأدائها ونجاعة تداخلاتها في تدبير هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(2) مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم:

السيدة الوزيرة المحترمة:

السيدات والسادة المستشارين المحترمين:

يشرفني أن اتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين للمناقشة والتصويت على القانون رقم 56.24 المتعلق بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة.

وبداية، لا يسعنا إلا أن ننوه بمنجزات الحكومة في مجال تعزيز سيادة الطاقة لبلادنا، كما نستغل هذه المناسبة لنثمن العمل الجدي والمتواصل الذي تقومون به على رأس وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة، بما تحمله من رهانات استراتيجية كبرى على مستوى الاقتصاد الوطني، وما تبذلونه من مجهودات في تنزيل الأوراش الإصلاحية المرتبطة بهذا القطاع الحيوي.

ونؤكد في هذا السياق أن مشروع القانون رقم 56.24، موضوع مصادقتنا اليوم، يشكل إضافة نوعية للترسانة التشريعية لهذه الحكومة عموماً، ولقطاع الطاقة والمعادن خصوصاً، والذي يتم تنزيله انسجاماً مع التوجهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الداعية كذلك إلى إصلاح المؤسسات العمومية والارتقاء بجودتها.

السيدة الوزيرة المحترمة:

يأتي هذا المشروع، الذي يتضمن 13 مادة موزعة على خمسة أبواب، في إطار الدينامية التي تقودها الحكومة لتعزيز الهيكلية التنظيمية للمؤسسات العمومية، والرفع من أدائها وتعزيز حكامتها.

ونثمن في هذا الصدد المبادرة التي اتخذتها وزارتك لتنزيل هذا الورش بعد مرور 24 سنة على إحداث المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن، بما يواكب التحولات المتسارعة التي يعرفها مجال استكشاف الهيدروكاربورات والمواد المعدنية، ويستجيب لمتطلبات المرحلة من حيث النجاعة والمرونة والاستثمارات الجديدة في المجال.

- القيام بجميع الدراسات وأشغال البحث والاستكشاف الرامية إلى اكتشاف تقييم المكامن المنجمية وأي مادة معدنية أخرى، باستثناء الفوسفاط؛

- تنمية واستغلال حقول الهيدروكاربورات واستكشاف المكامن المنجمية وأي مادة معدنية باستثناء الفوسفاط؛

- وضع نظام للمعلومات جيولوجي خاص والعمل بتعاون مع الإدارة على تحديد المؤشرات المعدنية الواعدة التي يمكن الترويج لها لدى المستثمرين الخواص.

- الترويج لفائدة الدولة بكامل التراب الوطني لمجال الاستكشاف والبحث واستغلال الهيدروكاربورات والهيدروجين الطبيعي والموارد المنجمية أو المواد المعدنية باستثناء الفوسفاط، لدى المؤسسات أو الهيئات العمومية أو المستثمرين الخواص المغاربة والأجانب؛

وغيرها من المهام الأخرى التي يمكن للدولة أن تفوض للشركة إنجازها أو الأنشطة التي المرتبطة بغرضها خارج التراب الوطني.

السيد الرئيس المحترم:

من مواطن اليقظة التي يجب العمل على استحضارها في تدبير هذا القطاع الاستراتيجي، محدودية القدرات التخزينية لبلادنا، خاصة للمواد البترولية.

ونعتقد أن الاعتماد على المخزون الذي يتوفر عليه الفاعلون الاقتصاديون لا يوفر الحماية المطلوبة، لا على المدى المتوسط ولا الطويل.

وهو بالمناسبة مخزون تشغيلي لا يتجاوز 6 أشهر على أبعد تقدير، لذلك نعتبر أن تحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات إلى شركة يفترض أن يتم الاعتماد عليها وتعاون مع القطاع الخاص والفاعلين الاقتصاديين في القطاع، في إرساء وتدبير بنيات تحتية مخصصة لتوفير مخزون احتياطي استراتيجي لفائدة الدولة، لا يتم اللجوء إليه إلا في فترة الأزمات التي تهدد الاقتصاد الوطني أو تشكل ضغطاً عليه.

كما نؤكد على ضرورة تسريع الانتقال نحو الطاقات المتجددة لتخفيف من الاعتماد على المحروقات في إنتاج الكهرباء، ونعتقد أن الحكومة قد حققت نتائج تستحق التنويه عبر الرفع من نسبة إنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المتجددة والانفتاح على الهيدروجين الأخضر كمصدر واعد للطاقة.

كما نقترح أن يتم التفكير مستقبلاً في إدراج الشركة في البورصة لمزيد من الحكامة والشفافية وللاستثمار الإمكانات المتاحة في تعبئة الموارد المالية الضرورية لتمويل المشاريع الاستثمارية التي ستطلقها الشركة، علماً أن عمليات البحث والتنقيب والاستغلال تتطلب موارد مالية ضخمة، وندعو إلى الحرص على أن تحتفظ الدولة بأغلب رأسمالها مع الانفتاح على مساهمة الجهات في الشركات الفرعية التي تحدتها لتعزيز

السيدة الوزيرة المحترمة:

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نعتبر هذا المشروع خطوة متقدمة نحو تطوير قدرات المكتب من خلال تحويله إلى شركة مساهمة، وجعله في مستوى التحديات الوطنية والدولية، وتعزيز تنافسيته في محيط إقليمي ودولي يعرف تحولات عميقة.

كما نثمن توجهه نحو تقوية الحكامة وتنوع مصادر التمويل، بما يمكن من تعبئة موارد إضافية لدعم الاستثمار في هذا القطاع الاستراتيجي.

وفي هذا الإطار، نعتبر أن فتح رأسمال المكتب الشركة أمام الخواص يشكل آلية مهمة لتعزيز قدراتها التمويلية، مع الحفاظ في الآن نفسه على الطابع الاستراتيجي للمؤسسة، من خلال احتفاظ الدولة بحصة الأغلبية داخل أجهزة الحكامة والتقرير، بما يضمن حماية المصلحة العامة وصيانة السيادة الوطنية في هذا المجال الحيوي.

وعليه، فإننا نسجل بإيجابية كبيرة هذا التوجه الإصلاحي، ونعبر عن دعمنا له ولكل المبادرات التي من شأنها إصلاح المؤسسات العمومية والرفع من أداء مؤسساتنا العمومية وتعزيز مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة لذلك سنتعامل معه بإيجابية كبيرة.

(3) مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية:

في إطار الدينامية القوية والشاملة التي تعرفها المملكة المغربية وفق التوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس أعزه الله ونصره، يعرف القطاع العام إصلاحا عميقا يروم معالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية بهدف تحقيق أكبر قدر من الانسجام والتكامل في مهامها والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

ولهذا الغرض، توجهت بلادنا لإحداث وكالة وطنية مهمتها التدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة ومواكبة أداء المؤسسات العمومية.

في أفق تعزيز الأداء العام لمساهمات الدولة، بخلق الثروة، وتحسين مردودية الاستثمارات، والارتقاء بجودة الخدمات، ودعم القدرة الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية بالموازاة مع تطوير حكومتها وتحسين أدائها ومردوديتها وترسيخ دور الدولة للمساهمة بشكل أكثر فعالية، ومواكبة ورش الإصلاح الهيكلي للمؤسسات والمقاولات العمومية.

وقد تم إحداث المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن بموجب القانون رقم 33.01 الذي أدمج مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية (1928) والمكتب الوطني للأبحاث والاستثمارات النفطية (1981)، كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويخضع للوصاية والرقابة المالية للدولة، مهمته الأساسية استكشاف وتطوير وتنمية الهيدروكربونات والمواد

المعدنية باستثناء الفوسفاط.

وفي هذا الصدد، وفي إطار توجه الدولة لإجراء إصلاحات عميقة على القطاع العام، ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها، والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

يأتي مشروع القانون رقم 56.24 بتحويل المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن إلى شركة مساهمة، بهدف فتح رأسمال الشركة مردودية أفضل لرؤوس الأموال المستمرة من طرف الدولة، وجعل المؤسسة العمومية فاعلا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني، مع تنزيل الأحكام الواردة في القانون الإطار رقم 50.21 والقانون رقم 82.20، في أفق تموقع المكتب بشكل أفضل في الاقتصاد الوطني وعلى المستوى الترابي والتركيز على الأنشطة التي تدخل في صلب مهامه، وتحسين حكامة المكتب وللرفع من أدائه وتنوع مصادر تمويل محفظة مشاريعه.

وقد جاء مشروع القانون رقم 56.24 بمقتضيات ذات أهمية قصوى، من بينها:

- فتح رأسمال الشركة؛

- احتفاظ الدولة بحق الأغلبية في الشركة؛

- إعادة التمرکز في المراحل الأولية من سلسلة القيمة؛

- وضع نظام معلومات جيو علمي؛

- عدم التنفيذ بعدد أنواع السندات المنجمية أو بتحديد المساحات المرخصة للاستكشاف؛

- القيام بأشغال البحث والاستكشاف بموجب تراخيص منجمية، وإمكانية الاضطلاع بشكل مؤقت وغير حصري بأنشطة نقل وتخزين الغاز الطبيعي والهيدروجين الطبيعي، وتحسين هياكل الحكامة وتحويل الأصول والخصوم والحقوق والالتزامات من المكتب إلى الشركة.

وبذلك ومن أجل تحقيق أهداف ومرامي مشروع هذا القانون، فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يصوت عليه بالإيجاب.

(4) مداخلة فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:

السيد الرئيس؛

السادة الوزراء؛

السيد الوزير؛

السيدات والسادة المستشارون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في هذه الجلسة للمشاركة في مناقشة مشروع القانون رقم 56.24 القاضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن إلى

الوطنية والدولية ومتطلبات الاستثمار في القطاع.

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، ونحن إذ نؤيد هذه المبادرة التي تتبنى طرق حكاما جديدة ومنفتحة تعتمد على مناهج حديثة في تدبير قطاعات حيوية، لنؤكد على ضرورة الحفاظ كل الضمانات لجميع العاملين بالمكتب الوطني للهيدروكاربورات عند نقل المستخدمين العاملين به الى الشركة المستحدثة عند دخول عقد التدبير حيز التنفيذ، والحفاظ على مكتسباتهم ووضعياتهم الإدارية والمالية وجميع حقوقهم المختلفة وضمان ديمومتها، مع الحرص على تطوير منظومة تحفيز المستخدمين بهذه الشركة، وعصرنة ومضاعفة الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم.

5) مداخلة الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية:

السيد الرئيس المحترم:

السيدات والسادة الوزراء المحترمين:

السيدات والسادة المستشارين المحترمين:

يشرفني السيد الرئيس المحترم أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي المعارضة الاتحادية لمناقشة مشروع قانون رقم 56.24 يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة، الذي يأتي في إطار ورش إصلاح شامل للمؤسسات والمقاولات العمومية، الذي يعد من الأولويات التي أكد عليها جلالة الملك في خطاب العرش سنة 2020، وذلك في إطار القانون الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية وذلك من أجل إعادة هيكلة عدد من المؤسسات والشركات العمومية لتعزيز حكاما ونجاعة القطاع العام، بهدف اكتساب مرونة أكبر وسرعة في التفاعل مع رهانات جلب الاستثمارات لقطاع يتسم بالتحولات والمنافسة العالمية.

ونأمل أن يكون مشروع القانون رقم 56.24 هو البداية الفعلية لإصلاح ومعالجة الاختلالات التي يعرفها قطاع الطاقة والمعادن بما يحقق عدالة مجالية واجتماعية، كما نأمل أن يساهم تحويل المكتب إلى شركة مساهمة في تعزيز وتقوية مكانة المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن في البنية المؤسساتية الاقتصادية الوطنية، عبر تنوع مصادر التمويل من خلال فتح باب المساهمة أمام القطاع الخاص، وتحسين مؤشرات أدائه خاصة فيما يتعلق بالاستكشافات المرتبطة بالبتروول والغاز الطبيعي واستغلالهما، وهو ما سيؤهله ليصبح قطبا جاذبا للاستثمار وقاطرة للتنمية في بلادنا كما نعتبر أن تحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن إلى شركة مساهمة يجب أن يشكل وسيلة لخدمة الاستراتيجية الوطنية التي تتطلب إرادة سياسية قوية لفرض التوازن بين جاذبية الاستثمار والالتزام بالسيادة الوطنية على الثروات، ونعتبر أن نجاح هذا الرهان يظل مرهونا بمدى إدماج معايير الاستدامة في صلب نظام حكاما الشركة، خاصة فيما يتعلق بالالتزام بالتقارير الدورية حول الأثر البيئي وتخصيص استثمارات للمشاريع الخضراء،

شركة مساهمة، الذي يندرج في إطار التنزيل التدريجي لمختلف محاور الإصلاح الاستراتيجي لقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية التي دعا إليه جلالة الملك نصره الله، عبر إجراء إصلاحات جوهرية لهذه المؤسسات والمقاولات وإعادة هيكلتها وفق مبادئ الحكاما الجيدة.

لا يمكننا الحديث عن قطاع الانتقال الطاقى دون الوقوف على الإنجازات التي حققتها بلادنا في مجال الطاقات المتجددة، وهو واقع ما كان ليكون لولا الرؤية المتبصرة لجلالة الملك حفظه الله التي أدركت في الوقت المناسب أن العالم في حاجة الى مصادر طاقة جديدة وأن العالم سيتوجه نحو الاعتماد على مصادر طاقة متجددة أقل كلفة وأكثر حفاظا على البيئة.

إن بلادنا إن استطاعت خلال السنوات الأخيرة أن تبلور رؤية استراتيجية واضحة في مجال الانتقال الطاقى مكنها من تحقيق تقدم معتبر في الطاقات المتجددة ومن رفع جاذبية الاستثمار في هذا القطاع، فإن حجم التحديات القائمة يفرض مواصلة الإصلاح بأكثر فعالية وتسريع وثيرة تنفيذ مختلف الإصلاحات، خاصة فيما يتعلق بالبنيات التحتية وتطوير آليات النجاعة الطاقية وتخفيف اثار تقلبات الأسعار العالمية على الاقتصاد الوطني وأساليب التدبير المعتمدة، فتعزيز السيادة الطاقية أصبح خيارا استراتيجيا لا يحتمل التأجيل ويقتضي رؤية عملية مندمجة وقرارات صحيحة.

إن تدبير هذا القطاع عن طريق هذا النمط الجديد، وهو الشركة، من شأن اعتماده تجاوز العديد من الاكراهات المطروحة التي نتجت عن التجربة الحالية في إطار التدبير عن طريق المؤسسة العمومية، إنه نمط قد يحقق العديد من المزايا، ويسمح بضمان السير الجيد للقطاع وتلبية الحاجيات، عن طريق التنظيم المحكم وتعبئة الوسائل الضرورية لرفع التحديات المستقبلية لهذا القطاع، وذلك باعتباره أرقى صيغة تجسد مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص.

إن هذه الأهداف على أهميتها ووجاهتها، إلا أنها تظل رهينة بحسن التنزيل والمواكبة التشريعية والتنظيمية والرقابية الدقيقة، التي تضمن التوازن بين متطلبات النجاعة الاقتصادية وحماية المصلحة العليا للوطن وصيانة الثروات الوطنية.

إن تحويل المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن الى شركة مساهمة، نتمنى أن يكون فرصة لتطوير طريقة التدبير وتحقيق انتقال نوعي على مستوى منهجية الاشتغال ومسايرة مختلف التحولات الطاقية والاقتصادية الراهنة والمستقبلية، والاندماج في المنظومة الوطنية للطاقة.

ونظرا لأهمية العنصر البشري باعتباره أساس نجاح أي إصلاح منشود وتحقيق أهدافه، فإننا نرى أن شرط تأهيل العنصر البشري يبقى من أهم العناصر الأساسية التي ستساهم في تحقيق النقلة النوعية لهذه الشركة الجديدة، وامتلاكها لأدوات استيعاب الديناميات

حتى لا يتحول الهدف من تحويل المكتب إلى شركة مساهمة إلى تهديد التحكم العمومي في الثروات الاستراتيجية لبلادنا، وتغليب منطق الربح وضرب البعد الاجتماعي والبيئي في تدبير الموارد الطبيعية وتفرغ الثروات الوطنية من محتواها التنموي.

وفي الأخير، نؤكد على تعزيز دور الكفاءات البشرية في سلسلة القيمة الخاصة بالمحروقات والمعادن والحفاظ على الحقوق المكتسبة للموظفين في إطار التدابير الانتقالية التي يحددها النص التشريعي، لضمان استقرار موظفي المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن خلال عملية التحول.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(6) مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد الوزير المحترم؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة العامة التشريعية المخصصة للمناقشة والتصويت على مشروع القانون رقم 56.25 المتعلق بتحويل المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن إلى شركة مساهمة، والذي يأتي في سياق تنزيل التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الرامية إلى إطلاق إصلاح عميق للقطاع العام، ومعالجة الاختلالات الهيكلية للمؤسسات والمقاولات العمومية، قصد تحقيق أكبر قدر من التكامل والانسجام في مهامها، والرفع من فعاليتها الاقتصادية والاجتماعية.

ويندرج أيضا في صميم التحولات التي تشهدها منظومة تدبير المرافق والمؤسسات العمومية، ويعكس سعياً متدرجاً نحو تحديث آليات الاشتغال وتعزيز النجاعة في تدبير القطاعات ذات الطابع الاستراتيجي.

ولا بد في البداية، أن ننوه بالأدوار الطلائعية التي اضطلع بها المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن في المجال الطاقوي والمعدني لبلادنا، باعتباره الفاعل الرئيسي في التنقيب عن الموارد الطبيعية وتثمينها، وتعزيز سيادة الطاقة والمعدنية، وتطوير الطاقات الجديدة والمستدامة.

السيد الرئيس المحترم؛

إن هذا النص التشريعي لا ينبغي النظر إليه بوصفه مجرد تعديل في الشكل القانوني، من خلال الانتقال من شكل المؤسسة العمومية ذات طابع صناعي وتجاري إلى شكل شركة مساهمة، بل باعتباره

فالعالم اليوم يشهد تحولات عميقة في مجال الطاقة، تتسم بتزايد التنافسية، وتسارع الابتكار، وتنامي الرهانات المرتبطة بالأمن الطاقوي، وهو ما يفرض على بلادنا تطوير أدواتها المؤسساتية بما يمكنها من التفاعل الإيجابي مع هذه المتغيرات.

ومن هذا المنطلق، فإن اعتماد نموذج الشركة المساهمة، وكما جاء في المذكرة التقديمية لمشروع القانون، قد يتيح إمكانيات واعدة، من حيث:

- إضفاء قدر أكبر من المرونة في التدبير واتخاذ القرار؛

- جعل المؤسسة العمومية فاعلا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني؛

- تحسين القدرة على تعبئة التمويلات وعقد الشراكات؛

- فتح رأس مال الشركة تدريجيا أمام القطاع الخاص؛

- تكريس مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة؛

- تمكين المؤسسة من التموقع بشكل أفضل ضمن محيط اقتصادي تنافسي.

السيد الوزير المحترم؛

لا بد أن نجدد التأكيد في الختام على أن قطاع الهيدروكربونات والمعادن يشكل رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية، ليس فقط من خلال استقطاب الاستثمارات، ولكن أيضاً عبر خلق القيمة المضافة، ونقل التكنولوجيا، وتوفير فرص الشغل.

ومن هذا المنطلق، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعتبر أن إعادة هيكلة هذه المؤسسة في شكل شركة مساهمة، ينسجم مع الرؤية الرامية إلى جعل هذا القطاع أكثر دينامية واندماجاً في الاقتصاد العالمي. كما نثمن المضامين الإيجابية لمشروع هذا القانون، ونعبر عن استعدادنا الكامل للمساهمة في التنزيل الأمثل له. ونحن سنصوت بالموافقة عليه.

والسلام عليكم ورحمة الله.

(7) مداخلة مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كما نسجل بإيجابية الحرص على الحفاظ على الحقوق المكتسبة للموارد البشرية للمكتب، وهو ما يعكس بعدا اجتماعيا يضمن الاستقرار والتحفيز داخل هذه المؤسسة الحيوية، باعتبار العنصر البشري هو المحرك الأساسي لإنجاح هذا الانتقال.

حضرات السيدات والسادة:

إننا في المجموعة نؤمن بأن تحويل المكتب إلى شركة مساهمة سيساهم في تكريس قواعد الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، من خلال تفعيل دور أجهزة الإدارة والرقابة وفق المعايير المعمول بها في المقاولات العصرية.

إن هذا التوجه سيعزز من قدرة بلادنا على مواكبة المشاريع المهيكلية، لا سيما في ظل الاكتشافات الغازية الواعدة والتوجه نحو الطاقات البديلة والهيدروجين الأخضر.

إن هذا النص يجسد التوازن المطلوب بين الحفاظ على سيادة الدولة على مواردها الطبيعية، وبين الانفتاح على القطاع الخاص والخبرات الدولية، مما سيساهم في الرفع من وتيرة الاستكشافات وتطوير الصناعات التحويلية المرتبطة بالمعادن.

السيد الرئيس:

ختاما، نؤكد في مجموعتنا دعمنا لهذا المشروع، معتبرين إياه قفزة نوعية نحو تعزيز السيادة الطاقية والمعدنية لبلادنا، وضمانة لتحقيق تنمية مستدامة وقيمة مضافة للاقتصاد الوطني، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، يشرفني أن أتقدم بهذه المداخلة في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 56.24 الذي يقضي بتحويل المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن إلى شركة مساهمة.

حضرات السيدات والسادة:

إننا اليوم بصدد مناقشة نص قانوني يكتسي صبغة استراتيجية بامتياز، ويندرج ضمن الرؤية الملكية السامية المتعلقة بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية.

إن هذا التحول من "مكتب وطني" بصيغة إدارية إلى "شركة مساهمة" ليس مجرد تغيير في الشكل القانوني، بل هو انتقال نحونموذج تديري عصري يواكب الرهانات الطاقية والمعدنية الكبرى للمملكة.

إن هذا المشروع يأتي في سياق عالمي يتسم بالتنافسية الشديدة حول الموارد، مما يفرض على بلادنا التوفر على آلية مرنة، قوية، وذات كفاءة عالية قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتطوير الشراكات الاستراتيجية في مجالي الاستكشاف والإنتاج.

السيد الرئيس:

لقد عكس مشروع القانون رقم 56.24 وعيا بضرورة ملاءمة الإطار القانوني للمكتب مع طموحات المغرب في التحول الطاقى وتثمين الثروات المعدنية.

ونحن في المجموعة، نثمن المقتضيات التي تمنح للشركة الجديدة استقلالية أكبر في التدبير المالي والإداري، مما سيمكنها من التحرك بمرونة في الأسواق الدولية والولوج إلى آليات تمويلية مبتكرة.